السّلسلة الكلاميّة

١٨

أبو الحسين الخيّاط

كتاب الانتصار
والردّ على ابن الرّاوندي الملْحد
أو
الردّ على كتاب فضائح المُعْتَزِلة
لابن الرّاوندي الملْحد

الجزء الثّاني

تدقيق

أسعد جمعة

دار كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع
2015

النّاشر: شركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع
العنوان: إقامة الزّيتونة – عمارة عدد 3 – شقّة عدد 2 – المنار 2 – أريانة
الهاتف: 71886914 216+
الفاكس: 71886872 216+
العنوان الالكتروني: JomaaAssaad@yahoo.fr
معرّف النّاشر : 02-9938
عدد الطّبعة: الأولى
ت د م ك : 978-9938-02-059-1
تمّ سحب 1000 نسخة من هذا الكتاب بمطبعة كيرانيس-المنار 2

© جميع الحقوق محفوظة لشركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع

كتاب الانتصار
والردّ على ابن الرّاوندي الملْحد
أو
الردّ على كتاب فضائح المُعْتَزِلة
لابن الرّاوندي الملْحد

لأبي الحسين الخيّاط

الجزء الثّاني

قوْل ثمامة في يوْم القِيامة
وفي الإيمان

قوْل ثمامة[1] في يوْم القِيامة وفي الإيمان

ثمّ قال الماجِن الكذّاب: وزعم ثمامة أنّ أكثر اليهود والنّصارى والمجوس والزّنادقة والدّهريّة ونساء أهل القبلة وعوامّهم وأطفال المؤمنين والبَنين بأسرهم يصيرون في القيامة ترابًا؛ ولا يدخل اليهود والنّصارى وسائر مَن عددنا من الكافرين ولا الأطفال وعوامّ أهل الإسلام الجنّة.

وهذا كذبٌ على ثمامة: اليهود والنّصارى وجميع الكفّار عند ثمامة في النّار ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾[2]. والكفّار عند ثمامة هم العارفون بما أُمروا به ونهوا عنه، القاصدون إلى الكفر بالله والمعْصية له. فمَن كان كذلك، فهو كافرٌ. فأمّا مَن لم يقصد إلى المعصية الله، فليس بكافر عنده.

وكيف يقول ثمامة، بما حكاه صاحب الكتاب عنه، وقد أوْجب[3] الله لعْن اليهود والنّصارى في غير موضع من كتابه؟!

ولكنّه كان يزْعم أنّ هذا الاسْم إنّما يلزم القائل به بعد المعرفة. فأمّا مَن قال به وليست معه معرفة، فلا حجّة عليه، ولا يسمّيه يهوديًّا، ولا نصرانيًّا، ولا كافرًا.

ولم يكنْ يقف على واحد ممَّن يُظهر اليهوديّة، فيقول: "هذا ليس يهوديّ"، بل كان يحكم على مَن أظهر شيئًا من الكفْر بحكم ما أظهره ويعتقد بقلبه، إن كان قاله بعد المعرفة.

---

[1] هو أبو معن ثمامة بن أشرس النّميري. قال عنه ابن النّديم: "كاتب بليغ. بلغ من المأمون منزلة جليلة، وأراده على الوزارة فامتنع ... وله من الكتب: كتاب *الحجّة*، وكتاب *الخصوص والعموم في الوعيد*، و*المعرفة*، وعلى جميع ما قال بالمخلوق...". توفّي سنة 213 هـ./828 م.

حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص207–ص208؛ *لسان الميزان*، ج2/ص83؛ *مروج الذّهب* للمسعودي، ج3/ص420–ص421؛ *تاريخ بغداد* للخطيب، ج7/ص145 إلى ص147؛ *ميزان الاعتدال* للذّهبي، ج1/ص372؛ *الأعلام* للزّركلي، ج2/ص86؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص396.

[2] سورة التّغابن، الآية 9.

[3] في الأصل: **وجد**.

وكان يقول: كما حكم لمَن أظهر الإسلام بأنّه مسلمٌ ولمَن اعتقد بقلبه إن كان باطنه كظاهره فهو مؤمنٌ، وإن كان بخلاف ظاهره فليس بمؤمن؛ فكذلك قلتُ أنا: إنّ مَن أظْهر الكفر فهو كافر وعقدي، إن كانت معه المعرفة والقصد، وإلاّ فليس هذا الاسم له لازمًا.

وأمّا ما حكى عنه أنّه كان يزعم أنّ نساء أهل القبلة وأطفالهم وأطفال المؤمنين يصيرون يوم القيامة ترابًا، فكذبٌ وباطلٌ: لم يقلْ به[1] ثمامة، ولا كان من مذْهبه.

[1] في الأصل: **يقبله**.

فُصول منْ كلام ثمامة

فُصول منْ كلام ثمامة

ثمّ قال صاحب الكتاب: وكان يقول بالماهيّة. والقول بها كفْر المعتزلة.

ولَعمري أنّ القولْ بالماهيّة كفْر عند المعتزلة، وثمامة من أبقرأ النّاس من القول بها. وقد كذب عليه في قرفه إيّاه بها.

ثمّ قال: وكان يزْعم أنّ مكّة، والمدينة، والكوفة، والبصرة، وسائر دور الإسلام دار كفر، وأهلها عنده كفّار مُشركون.

يُقال له: قد حكيتَ عن ثمامة فيما تقدّم من كتابك أنّه كان يزعم أنّ اليهود والنّصارى والمجوس يصيرون يوم القيامة ترابًا، ومعناك في ذلك: لأنّهم غير عارفين ولا قاصدين الله إلى معْصية على العمد لها؛ فزال عنهم بذلك عند ثمامة اسم الكفر، وزال عنهم الوعيد بزوال اسم الكفر عنهم، لأنّ الحكم بالوعيد تابعٌ[1] للاسم عند ثمامة.

ثمّ حكيتَ عنه في هذا الموْضع أنّه كان يزعم أنّ مكّة والمدينة والكوفة والبصرة دار كفر وأهلها كفّار مشركون: أفتُرى ثمامة لم يكن معه من المعرفة بالكمّ ألاّ يناقض هذه المناقضة المكشوفة، وكان أقلّ عنده من أن يحكم لأهل مكّة والمدينة والكوفة والبصرة بمثل ما حكم لليهود والنّصارى والمجوس في زوال اسم الكفْر عنهم الموجب عليهم حكم الوعيد؟

وكيْف خصّ أهل الملّة بأن حكم عليهم بالاعتماد للمعصية حتّى أكفرهم وألحقهم الوعيد دون اليهود والنّصارى والمجوس؟

وهذا يدلّ على جهلك بقول المعتزلة، واعتمادك للكذب عليها والبهْت لها بما ليس من قولها.

وقولْ ثمامة في الدّار قوله وقول إخوانه من المعتزلة: إنّها دار إيمان وإسلام، وإنّ أهلها مؤمنون مسلمون.

ثمّ إنّ الماجِن السّقيه حكى عن ثمامة شيئًا كان هو الماجِن يُعرف به وعوتب عليه مرارًا، فلم يتركه حتّى أهْلكه الله وصيّره إلى أليم عذابه. ولولا صيانتي لهذا الكتاب عن ذكْره لذكرتُه.

---

[1] في الأصل: **تابعا**.

قول جعفر بن مبشر
في الزّواج

قوْل جعْفر بن مبشر
في الزّواج

ثمّ أرْدف كذبه على ثمامة بكذبه على شيخ المُسلِمين[1] وفقيههم: جعفر بن مبشر، فرماه بقول هو أشبه به والوصْف له به أوْلى، فتركنا[2] ذكره أيضًا، لأنّه سفه تُصان الكتب عنه.

ثمّ حكى عن جعفر بن[3] [مبشر] شيئًا يُعلم كذبه عليه ضرورة: زعم أنّه كان يقول: إنّ رجلاً لو وجّه إلى امرأة ليتزوّجها، فجاءته فوثب عليها من غير عقد نكاح ولا وليّ[4] ولا شهود، لَكان نكاحه إيّاها طلقًا إذا كانت نيّته أنّه أحضرها ليتزوّجها.

يُقال له: لسنَا نعْجب بعد هذا من شيء تقوله.

الويْل لك! أمَا علمتَ أنّ كتاب السّنن والأحكام في أيدي النّاس، وفيه باب النّكاح قد وصف قوله فيه؟

وهؤلاء أصْحابه قد طبّقوا الأرض، وهذه عانات أهلها كلّهم يقولون بقوله وكانوا قبل ذلك على مذهب سليمان بن جرير، فنقلهم إلى الاعتزال بحسن تأتّيه ورقّة قصصه. فكيف استجزتَ الكذب على رجل هذه حاله وقوله قد شُهِر وعُرِف؟!

---

[1] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج1/ص40–ص41): "فرق في التّفسير بين الإسلام والإيمان. والإسلام قد يرد بمعنى الاستسلام ظاهرا، ويشترك فيه المؤمن والمنافق. قال الله تعالى: ﴿قالت الأعراب آمنّا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا﴾ (سورة الحجرات (49)، الآية 13)، ففرّق التّنزيل بينهما. فإذا كان الإسلام بمعنى التّسليم والانقياد ظاهرا موضع الاشتراك، فهو المبدأ؛ ثمّ إذا كان الإخلاص معه بأن يصدّق بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر، ويقرّ عقدا بأنّ القدر خيره وشرّه من الله –تعالى–، بمعنى أنّ ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه؛ كان مؤمنا حقّا. ثمّ إذا جمع بين الإسلام والتّصديق، وقرن المجاهدة بالمشاهدة، وصار غيبه شهادة؛ فهو الكمال. فكان الإسلام مبدأ والإيمان وسطا والإحسان كمالا، وعلى هذا شمل لفظ المسلمين: النّاجي والهالك".

[2] في الأصل: **فتركا**.

[3] في الأصل: **ابن**.

[4] في الأصل: **ولى**.

ومن بعد، فإنّ قولَ جعفر في الفقه مشهورٌ، وهو اتّباع ما في ظاهر القرآن والسنّة والإجماع وترك القول بالرّأي والقياس. فمَن كان هذا أصلَه في الفقه، كيف يجوز له أن يقول بما حكاه عنه صاحب الكتاب؟

ولقد أخْبرني بعض أصحابنا أنّه كان في مجلس عليّ الرّازي –الفقيه– وعنده جماعة من النّوابت، فذكروا جعفر بن مبشر، فنالوا منه، فقال لهم عليّ الرّازي: "لا تفعلوا[1]، فليس هذه منزلة جعفر في العلم!. لقد كنتُ أراه يناظر بشرًا المريسى، فيفرّ بشر من يده!".

هذا، وعليّ الرّازي واحد النّاس في الفقْه.

ثمّ يُقال لصاحب الكتاب: هذا القول الذي حكيْته عن جعفر بقول الرّافضة[2] أشبه، لقولهم[1] بالمتعة، ولوطئهم النّساء بغير تزويج ولا ملك يمين خلافًا لكتاب الله نصًّا، ثمّ

---

[1] في الأصل: يفعلون. ولكن فوق النون علامة تدل على أن واحدا قد وقف على الخطأ وأراد أن يصحّحه.

[2] أو الرّوافض. وإنّما سمّوا بالرّوافض لأنّ زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه– خرج على هشام بن عبد الملك، فطعن عسكره في أبي بكر، فمنعهم من ذلك فرفضوه، ولم يبق معه إلاّ مائتا فارس. فقال لهم –أي زيد بن عليّ– : "رفضتموني"، قالوا : "نعم"، فبقي عليهم هذا الاسم. وهم أربع طوائف: الزّيديّة، الإماميّة، الكيسانيّة، الغالية. وفي *مقالات الإسلاميّين* للإمام الأشعري : سمّوا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، وهم مجمعون على أنّ النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– نصّ على استخلاف عليّ بن أبي طالب باسمه، وأظهر ذلك وأعلنه، وأنّ أكثر الصّحابة ضلّوا بتركهم الإقتداء به بعد وفاة النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم–، وأنّ الإمامة لا تكون إلاّ بنصّ وتوقيف، وأنّها قرابة، وأنّه جائز للإمام في حال التّقيّة أن يقول إنّه ليس بإمام... (ص17 من طبعة ريتر). وفي *تاج العروس* للزّبيدي: فرق من الشّيعة. قال الأصمعي: سمّوا بذلك لأنّهم تركوا زيد بن عليّ، كذا نصّ الصّحاح. وفي *اللّسان والعباب* قال الأصمعي: كانوا بايعوا زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب –رحمهم الله تعالى–، ثمّ قالوا له: "تبرّأ –وفي بعض النّصوص: إبرأ– من الشّيخين نقاتل معك"، فأبى وقال : "كانا وزيريْ جدّي –صلّى الله عليه وسلّم–، فلا أبرأ منهما"، وفي بعض النّسخ: "أنا مع وزيريْ جدّي"، فتركوه وأرفضوا عنه... فسمّوا رافضة... (ج5/ص34). وفي *فرق الشّيعة* للنّوبختي: لمّا توفّي أبو جعفر –عليه السّلام– افترقت أصحابه فرقتين: فرقة منهما قالت بإمامة محمّد بن عبد الله بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، الخارج بالمدينة المقتول بها؛ وزعموا أنّه القائم، وأنّه الإمام المهدي، وأنّه قُتل؛ وقالوا إنّه حيّ لم يمت، مقيم بجبل يُقال له العلميّة... وكان المغيرة بن سعيد قال بهذا القول لمّا توفّي أبو جعفر محمّد بن عليّ وأظهر المقالة بذلك، فبرئت منه الشّيعة أصحاب عبد الله جعفر بن محمّد –عليهما السّلام– ورفضوه، فزعم أنّهم رافضة، وأنّه هو الذي سمّاهم بهذا الاسم..." (ص62–

يروْن أن يطأ المرأة الواحدة في اليوم الواحد مائة رجل من غير استُبراء ولا قضاء[2] عدّة، وهذا خلاف ما عليه أمّة محمّد –صلّى الله عليه–.

ص63). ويستعمل الأشعري والبغدادي والإسفراييني والملطي لفظ الرّوافض بالمعنى العامّ للفظ الشّيعة، ويعدّون من فرقتهم الزّيديّة والإماميّة والكيسانيّة وغلاة... وهكذا يكون معنى رافضة وأسباب تسميتهم بها يدور على عدّة تفسيرات: الأولى: رفض زيد أن يتبرّأ من الشّيخين، وهو يعني أنّ الرّافضة هم الزّيديّة، ولعلّه أطلق على الشّيعة عموما هذا اللّقب من باب إطلاق الجزء على الكلّ (رأي الرّازي، وقد سبق أن ذكره الأشعري في *المقالات*). الثّانية: أنّهم سمّوا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر (رأي الأشعري). الثّالثة: أنّ الذين سمّوا رافضة هم فرقة من الشّيعة (رأي النّوبختي). وقد نُقل عن الطّبري أنّ الشّيعة سمّوا بالكوفة بالرّافضة لكونهم رفضوا زيد بن عليّ.

انظر أيضا مادّة رافضة في *موسوعة الإسلام المختصرة*، ص466.

[1] في الأصل: **بقولهم**.

[2] في الأصل: **قضى**.

قول الإسكافي
في قدرة الله على الظلم

قوْل الإسْكافي[1]
في قدْرة الله على الظّلْم

ثمّ إنّ الماجن ذكر أبا جعفر الإسكافي –رحمه الله– فقال: كان يزْعم أنّ الله ليس بمستحقّ للوصْف بالقدْرة على ظلْم العقلاء، ولكن يستحقّ الوصْف بالقدرة على ظلم المجانين والأطفال.

وهذا كذبٌ على أبي جعفر، وقوله في هذا الباب إنّه كان يزعم أنّ الأجسام تدلّ بما فيها من العقول والنّعم التي أنعم الله بها عليها على أنّ الله ليس بظالم لها، والعقول تدلّ بأنفسها على أنّ الله ليس بظالم.

قال: فليْس يجوز أن يُجامع وقوع الظّلم منه ما دلّ لنفْسه على أنّ الظّلم ليْس يقع منه.

فقيل له: فلو وقَع منه الظّلم، كيف كانت تكون القصّة؟

قال: كان يقع والأجسام معرّاة من العقول الدّالّة بعينها على أنّه لا يظلم. هذا قول أبي جعفر، وليس كلّ مَن ارتفع عقله كان مجنونًا ولا طفلاً.

وما ذكره لأبي جعفر وعيْبه له إلاّ كما قال الأعشى:

كناطحٍ صَخْرةً [يوما] ليَفْلِقَها فلم يَضرْها وأوْهَى قرنَهُ الوَعِلُ

---

[1] هو محمّد بن عبد الله الإسكافي، وكنيته أبو جعفر. وكان فاضلاً عالمًا. وله تسعون كتابًا في الكلام، منها: كتابه في *نقض كتاب العثمانيّة* (طبع في القاهرة بعناية الأستاذ عبد السّلام هارون سنة 1955)، وكتاب *القاضي بين المختلفة*.

حول ترجمته راجع: *طبقات* المعتزلة، ص285؛ *الحاكم*، لوحة 61؛ ابن المرتضى، ص78.

قوْل عبّاد
في الكافِرِ والمُؤْمن وفي المُحدّث

قوْل عبّاد
في الكافِر والمؤْمن وفي المُحدّث

ثمّ قال: وفيهم اليوم مَن يزعم أنّ الله لم يخلق الكافرين ولا المؤمنين في الحقيقة.

يُقال له: هذا كذبٌ وزورٌ. لم يقل هذا أحدٌ، إلاّ إخوانك من أهل الإلحاد. فأمّا مَن ينتحل الإسلام، فليس هذا -بحمد الله- قول أحد منهم.

والذي قصَد إليه بهذا الكذب: عبّاد. ومن قول عبّاد إنّ مَن زعم أنّ الله لم يخلق الكافرين والمؤمنين، فقد نفى عن الله خلق الإنسان، لأنّ الكافر عنده إنسان وكُفْر، والمؤمن عنده إيمان وإنسان. فإذا نفى عن الله خلق الكافر والمؤمن، فقد نفى عنه خلق الإنسان وخلق إيمانه وكفْره. ونفْي[1] خلق الإنسان عند عبّاد شرْكٌ بالله وكُفْرٌ به.

وقد كان يقول: إنّ الله خلَق المؤمن والكافر، أي خلَق الإنسان المؤمن والإنسان الكافر.

ثمّ قال: ويزْعم صاحب هذا القوْل أنّ كلّ موجود على ظهر الأرض، فلم يكن معدومًا قطّ بوجه من الوجوه، لأنّ الموجود عنده ليس بمعدوم، ولم يكن معدومًا، ولا يكون معدومًا أبدًا.

ثمّ قال: وهذا التّصريح بأنّ الأجسام قديمة، لأنّ المُحدَث ما وُجِد بعد عدم؛ وما لم يكُ معدومًا، لم يوجد بعد عدم.

يُقال له: إنّ صاحب هذا القول يزعم أنّ المُحدَث ما لم يكن، فكان؛ فالموْجودات عنده من المُحدثَات لم تكن، فكانت. فخرج من القوْل بقَدم الأجْسام بهذا القوْل.

---

[1] في الأصل: **نفى**.

قول الجاحظ في الأجسام
وفي عذاب النّار

قوْل الجاحظ[1] في الأجْسام
وفي عذاب النّار

ثمّ قال: وقد زعَم الجاحظ، مع ما حكيتُ عنه من إحالة فناء الأجسام وعدمها، أنّ الله لا يخلّد كافرًا في النّار ولا يدخله فيها، وأنّ النّار تُدخل الكافر نفسها وتخلّده فيها.

ثمّ قال: هربًا يزعمه من مسائل المُلحِدين في التّخليد.

قال: فقلتُ لبعْض أصحابه: وكيف صارت النّار هي التي تخلّد الكفّار في عذابها وتصيّرهم إليها؟

قال: فقال: من قبَل أنّهم عملوا أعمالاً، فصارت أجسادهم لا تمنع النّار إذا حاذتها في القيامة من اجتذابها إليها بطابعها.

ثمّ وصف كلامًا دار بينه وبين هذا الرّجل في هذا الباب.

وهذا كذبٌ وزورٌ.

وهذه كتب الجاحظ في أفعال الطّبائع، فانظر فيها. فإن وجدتَ فيها حرفًا واحدة ممّا حكاه عنه هذا الماجن، فهو صادقٌ؛ وإلاّ، فاعْلم أنّه كاذبٌ بهّاتٌ: كذب عليه في الحكاية عنه أنّه يحيل فناء الأجسام، ثمّ أرْدفه بكذب آخر –والله المستعان–.

---

[1] هو أبو عثمان عمرو بن عمر بن بحر بن محبوب الجاحظ، الأديب والمتكلّم الشّهير، وصاحب المؤلّفات الكثيرة والمعتمَدة في مصادر الأدب العربي. وُلد بالبصرة، وسمع من أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري، وأخذ النّحو عن الأخفش أبي الحسن، وأخذ الكلام عن النّظّام، وتلقّف الفصاحة من المغرب شفاها. وأقام مدّة ببغداد. من تصانيفه: *الحيوان*، *البيان والتّبيين*، *رسالة التّربيع والتّدوير*، *البخلاء*...

حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص208 إلى ص212؛ *تاريخ بغداد*، ج12/ص212 إلى ص220؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص490 إلى ص492؛ *معجم الأدباء* لياقوت الحموي، ج16/ص73 إلى ص114؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص237–ص238؛ *لسان الميزان*، ج4/ص355 إلى ص357؛ *تذكرة الحفّاظ*، ج16/ص111؛ *مرآة الجنان*، ج2/ص156 وص162 إلى ص166؛ *هديّة العارفين*، ج1/ص802–ص803؛ معجم *المؤلّفين*، ج8/ص7 إلى ص9؛ *الانتصار* لأبي الحسين الخيّاط، ص21 وص23 إلى ص27 وص98 إلى ص103... إلخ؛ *الجاحظ حياته وآثاره* لطه الحاجري؛ *النّزعة الكلاميّة في أسلوب الجاحظ* لفكتور شلحت اليسوعي، *مقالات الإسلاميّين* للأشعري (فهارس طبعة ريتر).

ثمّ إنّي أعلمك أنّ صاحب الكتاب يوافق الجاحظ في أفعال الطّباع، لا خلاف بينه وبينه فيها[1].

فإن كان القولُ بفعْل الطّباع يوجب على الجاحظ أنّ النّار هي التي تدخل الكفّار نفْسها وتخلّدهم فيها، فهو واجبٌ على صاحب الكتاب لمشاركته للجاحظ في القولْ بأفعال الطّباع.

[1] في الأصل: **فيه**.

قول النّظام وغيره
في السّارق

قوْل النّظّام[1] وغيْره
في السّارق

ثمّ قال: وفيهم مَن يزعم أنّ سارقًا، لو قصد إلى بدرة ليست له، ففتحها ثمّ تناول ما فيها أربعة أربعة، أنّه لم يفسق ولم يفجر. فإن أخذها جملة، فسق بأخذها.

واِعلْم –أكرمك الله– أنّ صاحب الكتاب إنّما دهْره الكذب في حكايته أو تقْبيح القوْل الذي يحكيه.

وأصْحاب هذا القوْل الذي حكاه صاحب الكتاب يزْعمون أنّ السّارق الذي وصَفه لو أخذ أربعة دارهم، ثمّ أخذ بعدها أربعة أخرى، فقد فسق بمنعه الأرْبعة الأولى والأربعة الثّانية. فأمّا في نفس الأخذ، فلم يفسق، لأنّهم إنّما يفسّقون سارق خمسة دارهم أو خائنها قياسًا على مانع الزّكاة.

ثمّ قال صاحب الكتاب: وزعم النّظّام أنّ رجلاً لو أخذ من مال يتيم مائتيْ درهم غير حبّة، لم يفسق؛ وأنّه إن أخذ منه مائتيْ درهم سواء، فسق وفجر وصار من أهل النّار.

اِعلْم أنّ النّظّام كان يفسق خائن مائتيْ درهم، لقول الله –عزّ وجلّ–: ﴿إِنَّ الَّذينَ يَأْكُلُونَ اَمْوَالَ اليَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ في بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصلَوْنَ سَعِيرًا﴾[2]. والمال عنده لا يكون أقلّ من مائتيْ درْهم، والوعيد عنده لا يُعلم بالقياس، وإنّما يُعلم بالسّمع، وكذلك الأسماء إنّما تُعلَم أيضًا بالسّمع. فلمّا نطَق القرآن بالوعيد الخائن المائتيْ درهم، حكم به عليه ووقَف دون ذلك.

---

[1] هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيّار النّظّام.

انظر ترجمته في: *طبقات المعتزلة*، ص264–ص265.

[2] سورة النّساء، الآية 10.

مقالات المُعْتزِلة
في العِصْمة وفي الإجْماع

مقالات المعْتزلة
في العِصْمة وفي الإجْماع

ثمّ قال: وأكْثرهم يزعمون أنّ النّبيّ –صلّى الله عليه– إذا قصد إلى تأدية فرض من فروض الله، جاز عليه الغلط والخطأ في تأديته، وأنّ اليهود[2] إذا اجتمعت لتأدية فرض، لم يجز عليها الغلط في تأديته.

ثمّ قال: فكأنّ الله عصم اليهود عندهم ممّا لم يعْصم منه محمّدًا –عليه السّلام–.

وهذا كذبٌ وزورٌ، وأحْسب صاحب الكتاب أراد أن يسبّ النّبيّ –صلّى الله عليه– ، وأن يضيف إليه فعْل الخطأ، فذكره بذلك على ألسنة المعتزلة.

وكيْف تزْعم المعتزلة أنّ اليهود إذا اجتمعت لتأدية فرض، لم يجزْ عليها الغلط في تأديته، واليهود بأسرها تدين باليهوديّة؛ وبأنّ الإسلام باطلٌ، وأنّ محمّدًا –صلّى الله عليه– ليس برسول؟

وهذا كلّه مَن تديّنها وقال بها[1] كفر بالله العظيم عند جميع الأمّة.

---

[1] حول نشأة هذه الفرقة راجع : الشّهرستاني، ص48؛ البغدادي، ص118؛ الإسفراييني، ج1/ص68؛ عبد الجبّار، *فرق وطبقات المعتزلة*، ص1؛ *خطط* المقريزي، ج2/ص345 – ص346؛ *مفتاح السّعادة* لطاش كبرى زاده، ج2/ص144؛ *المنية والأمل* لابن المرتضى، ص25؛ *الأنساب* للسّمعاني؛ *عيون الأخبار* لابن قتيبة؛ *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان، ج2/ص197؛ *الفهرست*، ص201؛ مقال كارلو نللينو في *التّراث اليوناني في الحضارة الإسلاميّة*، ص173 إلى ص198؛ *فرق الشّيعة* للنّوبختي، ص5؛ *التّنبيه* للملطي، ص40–ص41؛ *التّبصير* للإسفراييني، ص68؛ *مروج الذّهب* للمسعودي،ج3/ص152؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج1/ص377– ص378؛ *اعتقادات* الرّازي، في ذكره لرأي عبد الجبّار في تأييد هذا اللّفظ من القرآن الكريم.

[2] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج2/ص210 إلى ص219): "هاد الرّجل: أي رجع وتاب. وإنّما لزمهم هذا الاسم لقول موسى –عليه السّلام–: "إنّا هدنا إليك": أي رجعنا وتضرّعنا. وهم أمّة موسى –عليه السّلام– وكتابهم التّوراة، وهو أوّل كتاب نزل من السّماء... واليهود تدّعي أنّ الشّريعة لا تكون إلاّ واحدة، وهي ابتدأت بموسى –عليه السّلام– وتمّت به، فلم تكن قبله شريعة إلاّ حدود عقليّة وأحكام مصلحيّة... ومسائلهم تدور على جواز النّسخ ومنعه، وعلى التّشبيه ونفيه، والقول بالقدر والجبر، وتجويز الرّجعة واستحالتها... وأشهر فرق اليهود هي: العنانيّة، العيسويّة، المقاربة واليوذعانيّة، السّامرة".

ما أجْرأ هذا الماجن على الكذب وقول الزّور!

وأمّا ما ذكر به النّبيّ –صلّى الله عليه– إذا قصد إلى الأداء عن الله –جلّ وعزّ–، والإخبار عنه بما أمره بأدائه إلى خلْقه وبإخبارهم إيّاه، فليس يجوز عليه الغلط والخطأ في ذلك؛ لأنّ الله قد أوْجب على الخلْق طاعته فيما أمَرهم به وتصديقه فيما أخبرهم به عن ربّهم، فلم يكن –جلّ ثناؤه– ليأمرهم بتصديق مَن يجوز عليه خطأ، ولا بطاعة مَن لا يؤمن منه الغلط.

وأمّا فيما سوى ذلك ممّا لم يأته عن الله فيه نهْي، فقد عاتبه الله في سورة "عَبَسَ" وفي قصة الأسارى ببدر. ولكن كلّ ما يقع من النّبيّ –عليه السّلام– من ذنب، فصغيرٌ مغفورٌ، لا يوجب عليه وعيدًا، ولا يزل ولاية، ولا يوجب عداوة. وقد أخبره الله بأنّه قد غفر له ما تقدّم من ذنبه وما تأخّر.

ثمّ قال: وكلّهم أيضًا، إلاّ النّظّام ومَن وافقه، يزعم أنّ الأمّة لا يجوز عليها الخطأ، وأنّ الخطأ جائز على النّبيّ –صلّى الله عليه–.

يُقال له: إنّ الخطأ غير جائز على النّبيّ –عليه السّلام– فيما يبلغه عن ربّه، ولا فيما جعله حجّة فيه، هو –صلّى الله عليه– بائن من النّاس في هذا الباب.

وكلّ واحد من الأمّة سواه –عليه السّلام–، فجائزٌ عليه الخطأ. والأمّة بأسرها لا يجوز عليها الخطأ فيما تنقله عن نبيّها، لأنّها حجّة فيما يُنقل عنه.

ثمّ يُقال له: خبّرنا عن الأمّة بأسرها: هل يجوز عليها الخطأ فيما تنقله عن النّبيّ –صلّى الله عليه– لأنّها حجّة، أو يجوز عليها ارتكاب المعصية؟

فمن قولِه: لا، لأنّه يظهر الرّفض والقول بالإمامة، فليس يجوز له الإقرار بأنّ الأمّة يجوز عليها بأسرها ارتكاب المعصية، لأنّ الإمام أحدها، والمعصية لا تجوز عليه.

فيُقال له: فخبّرنا عن الأنبياء –عليهم السّلام–: هل تجوز على أحد منهم المعصية؟

فإن قال: لا، تُلي عليه قول الله: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾[2] وقول نوح: ﴿إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾[1] وتوبته من ذلك. فلا بدّ من الإقرار بتصديق القرآن ما تمسّك بإظهار الإسلام.

---

[1] في الأصل: **قولها**.

[2] سورة طه، الآية 121.

فيُقال له: فقد جاز عندك على الأنبياء المعصية، ولم يجز على الأمّة. وهذا ما أنكرته وشنّعت به على المعتزلة.

ثمّ قال: وزعَم الجاحظ أنّ الأنبياء –عليهم السّلام– اعتمدت المعاصي، وواقعتها على غير تأويل وارتكبتها، مع العلم بأنّ الله قد نهاها عنها.

يُقال له: ليس يزعم الجاحظ أنّ الأنبياء ارتكبت المعاصي. هذا كذبٌ منك عليه، وإنّما قال الجاحظ: إنّ آدم كانت منه معصية صغيرة مغفورة لا توجب عداوة ولا تزيل ولاية؛ ولولا أنّ الله أخبر بها عنه؛ لَمَا أضافها الجاحظ إليه.

والجاحظ يقول بالمعرفة، ويزْعم أنّ أحدًا لا يعْصي الله إلاّ بعد العلْم بما نهاه عنه.

وصاحب الكتاب يوافقه على القوْل بالمعرفة، وأنّ أحدًا لا يعْصى الله إلاّ بالقصْد إلى معْصيته والاعْتماد لها. فكلّ ما لزم الجاحظ من العيْب بهذا القوْل، فهو لصاحب الكتاب لازمٌ.

والعجَب لصاحب الكتاب كيف يعيب قومًا بمذاهب هو يذهب إليها ويتديّن بها؟! وهذا يدلّ على حيْرته وسوء سريرته[2].

ثمّ قال الماجِن الكذّاب: ونسّاك البغداديّين اليوم يذهبون إلى أنّه قد يجوز أن يبعث الله نبيًّا كافرًا فاجرًا.

قال: ومع هذا هم يزْعمون أنّ الإمام لا يكون إلاّ برًّا تقيًّا.

ثمّ قال: وهؤلاء سقّاطٌ جدًّا، ولكن قد حكيتُ عن المردار والقصبي في ضعتهما وقلّتهما، فليس بمستكثرٍ أن نحكي عن مَن قاربهما.

يُقال له: أمّا ما حكيتَ عن نسّاك البغداديين، فكذبٌ وباطلٌ.

هذه معتزلة بغداد بأسرها يُسألون واحدًا واحدًا. فإن كان فيهم أحدٌ يقول بما حكيتَ عنهم، فأنت الصّادق فيما أخبرتَ به عنهم. وإن وُجدوا بأسرهم يُكفّرون القائل بما ذكرتَ عنهم، عُرف مجونك وجهلك وجرْأتك على الكذب وقول الزّور.

وأمّا قولك: "وهؤلاء سقّاطٌ جدًّا"، فما أراك عبتَ إلاّ نفسك ولا وضعتَ إلاّ من قدرك، لأنَّ اسْقط من هؤلاء تابعُهم، والمتعلّم منهم، والمختلف إلى مجالسهم، والنّاسخ لكتبهم، والسّائل عن مسائلهم، والمتجمّل عند النّاس بانْتحال مذْهبهم.

---

[1] سورة هود، الآية 45.

[2] في الأصل: **سريته**.

وأمّا ذكْرك أبا موسى وجعفرًا بما ذكرتُهما به، فلستَ أوّل عيّار يشتم أهل المروءة والأقدار. وعلم الموافق والمخالف بقدر هذيْن الشّيخيْن في الإسلام يغنى عن الإكثار من ذكرهما.

ثمّ يُقال له: قد كان تعرُّضنا لنقْض كتاب ساقط مثلك ضربًا من العناء، ولكن قد نقضنا على أستاذيْك أبي حفص الحدّاد[1] وأبي عيسى الورّاق[2] مع خساستهما وضعتهما؛ فليس بمستكثر أن تنْقض على مَن قاربهما من أتباعهما.

ثمّ قال الماجن الكذّاب: وأهل هذا المذهب يزعمون أنّ الكفر جائزٌ على الأمّة بأسرها، وأنّ قول النّبيّ –صلّى الله عليه–: "لم يكن ليجمع أمّتي على الضّلال" ليس بصحيح.

وهذا أيضًا كذبٌ وزورٌ كالذي قبْله، وقد كان يُقال: إنّ مع كذّاب الرّافضة من الجرأة على الكذب ما يقصد بكذبه إلى الأحياء ويستشهد الحضور، وهذا صاحب الكتاب يكْذب على المعتزلة ببغداد[3] وهم[4] أحياءٌ حضورٌ.

---

[1] هو أبو حفص الحدّاد الصّوفي النّيسابوري. قال الحاكم: اسمه عمرو بن مسلم، وقيل: اسمه غير ذلك. وتوفّي سنة خمس وستّين ومائتين. وكان من أرباب الطّبقات العالية.
حول ترجمته راجع: *اللّباب في تهذيب الأنساب* لابن الأثير، ج1/ص346.

[2] هو أبو عيسى محمّد بن هارون الورّاق؛ له تصانيف على مذهب المعتزلة. كان من المعتزلة ثمّ خلط، وعنه أخذ ابن الرّاوندي. مات سنة 247 هـ .
حول ترجمته راجع: *مروج الذّهب*، ج4/ص105؛ *لسان*، ج5/ص412؛ *الانتصار*، ص73 وص108 وص110–ص111؛ ابن النّديم، ص ؛ *منهج المقال*، ص328؛ *منتهى المقال*، ص296 وص349؛ *رجال* النّجاشي، ص263؛ *مجالس المؤمنين*، ص177؛ *فرق الشّيعة*، ص يط ك؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص33 وص34 وص64.

[3] في الأصل: **بغداد**.

[4] في الأصل: **هو**.

قول بعض المُعتزلة
في عثمان وفي عليّ وخُصومه

قول بعض المعْتزلة
في عثْمان□ وفي عليّ□ وخُصومه

ثمّ ذكر قول واصل[3] في عثمان، وذكر وقوفه فيه وفي خاذِليه وقاتِليه، وتركه البراءة من واحد منهم.

---

[1] هو أمير المؤمنين عثمان بن عفّان –رضي الله عنه– أبو عمرو الأموي. وهو مَن جمع الأمّة على مصحف واحد بعد الاختلاف، ومَن افتتح نوّابه إقليم خراسان وإقليم المغرب. زوّجه رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– بابنتيه رقيّة وأمّ كلثوم. هاجر إلى الحبشة، ثمّ إلى المدينة. وروى جملة كثيرة من العلم. روى عنه بنوه عمرو وأبان وسعيد ومولاه حمران وأنس بن مالك وأبو إمامة بن سهل والأحنف بن قيس وسعيد بن المسيب وأبو وائل وطارق بن شهاب وأبو عبد الرّحمان السّلمي وعلقمة بن قيس ومالك ابن أوس بن الحدثان وخلق سواهم. هاجت رؤوس الفتنة والشرّ وأحاطوا به وحاصروه ليخلع نفسه من الخلافة وقاتلوه، فصبر وكفّ نفسه وعبيده حتّى ذُبح صبرًا في داره والمصحف بين يديه وزوجته نائلة عنده. وقتله سودان بن حمران يوم الجمعة ثامن عشر ذي الحجّة سنة خمس وثلاثين. وكانت خلافته اثنتي عشرة سنة، وعاش بضعا وثمانين سنة. كان من أقران النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– وأبي بكر الصدّيق. وكان أكبر من عليّ بثمان وعشرين سنة أو أكثر. وكان ممّن جمع بين العلم والعمل.
حول ترجمته راجع: *تذكرة الحفّاظ* للذّهبي، ج1/ص8 إلى ص10.

[2] واسم أبي طالب: عبد المناف بن عبد المطّلب. ويُكنى عليّ أبا الحسن. وأمّه فاطمة بنت أسد بن هامش بن عبد مناف بن قصيّ. وكان له من الولد الحسن والحسين وزينب الكبرى وأمّ كلثوم الكبرى. وأمّهم فاطمة بنت الرّسول. لمّا قُتل عثمان بويع لعليّ بن أبي طالب بالمدينة يوم الجمعة 13 ذي الحجّة من سنة 35 هـ. توفّي مقتولاً بالكوفة في شعبان سنة 38 هـ.
حول ترجمته راجع: *تاريخ الخلفاء* للسّيوطي، ص185 إلى ص211.

[3] هو واصل بن عطاء، أبو حذيفة أو أبو الجعد. وُلد بالمدينة سنة 80 هـ. وارتحل إلى البصرة وأقام بها. ويُعدّ واصل مؤسّس مدرسة الاعتزال. وكانت له قوّة بيانيّة، بحيث أنّه كان يتجنّب لثغة كانت في لسانه. ونسب إليه ابن النّديم التّصانيف التّالية: *أصناف المرجئة*، *والتّوبة*، *والمنزلة بين المنزلتين*، وخطبة، *ومعاني في القرآن*، وغيرها من الكتب. من مذهبه: نفي الصّفات، والقول بالقدر، وحرّية الإرادة الإنسانيّة، والمنزلة بين المنزلتين. توفّي سنة 131 هـ.
حول ترجمته راجع: *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص381 إلى ص398؛ *مذاهب الإسلاميّين*، ج1/ص73 إلى ص120؛ *مروج الذّهب*، ج4/ص22؛ *الفهرست*، ص202–ص203؛ *وفيّات الأعيان*، ج2/ص224 إلى ص226؛ *ميزان الاعتدال*، ج4/ص329؛ *فوات الوفيّات*، ج2/ص317؛ *لسان*

وهذه هي سبيل أهل الوَرَع من العلماء: أن يقفوا عند الشّبهات، وذلك أنّه قد صحّت عنده لعثمان أحداث في الستّ الأواخر، فأشكل عليه أمره، فأرجأه إلى عالمه.

ثمّ ذكر قوله وقول عمرو[1] في عليّ وحربه، وطلحة[2] والزّبير[3] وعائشة[4] وحربهم، ووقوفهما[1] في أمرهم.

الميزان، ج6/ص214–ص215؛ *البيان والتّبيين*، ج1/ص30 إلى ص41؛ *النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة* لابن تغري بردي، ج1/ص313–ص314؛ معجم *الأدباء*، ج19/ص243 إلى ص247؛ *هديّة العارفين*، ج2/ص499؛ معجم *المؤلّفين*، ج13/ص156؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص359 إلى ص361؛ *في علم الكلام*، ج1/ص181.

[1] هو عمرو بن عبيد بن باب، أبو عثمان. وُلد في بلخ سنة 80 هـ./699 م. كان جدّه من سبي كابل من جبال السّند. كان ذا علم كثير، واعتبر من المحدّثين والزّاهدين. درس على الحسن البصري الفقه والحديث، وقد أعرض عنه لاعتزاله. قال ابن معين: "لا يُكتب حديثه". وقال النّسائي: "متروك الحديث". وقال ابن حبان: "كان من أهل الورع والعبادة إلى أن أحدث ما أحدث واعتزل مجلس الحسن هو وجماعة معه، فسمّوا المعتزلة". توفّي سنة 144 هـ./ 761 م.

حول ترجمته راجع: *مروج الذّهب*، ج2/ص270؛ *ميزان الاعتدال*، ج2/ص263 إلى ص267؛ *تهذيب التّهذيب*، ج8/ص70 إلى ص75؛ *المعارف* لابن قتيبة، ص243؛ ابن خلّكان، ج2/ص101–ص102؛ *الفهرست*، ص203؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص399 إلى ص404؛ *تاريخ بغداد*، ج12/ص166 إلى ص188؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص361؛ *عيون الأخبار*، ج1/ص209، ج2/ص264؛ الشّريف المرتضى، *الغرر والدّرر*، ص117 إلى ص120؛ كتاب *الانتصار*، ص206، وص241؛ الجاحظ، *البخلاء*، ص232؛ *البيان والتّبيين* للجاحظ، ج1/ص37، وص90، ج3/ص103؛ *المنية والأمل*، ص22 إلى ص24؛ *الفرق بين الفرق*، فهرس الأسماء؛ *الملل والنّحل*، ص17، وص33–ص34؛ *ميزان الاعتدال*، ج2/ص264 إلى ص267؛ فهرس *فرق الشّيعة*؛ *بحار الأنوار*، ج11/ص101، وص169؛ *رجال الكشي* لأبي عمرو محمّد بن عمر الكشي، ص250؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص16، وص222–ص223.

[2] هو طلحة بن عبيد الله، أحد الصّحابة العشرة. توفّي سنة ستّ وثلاثين، وسنّه أربع وستّون سنة.
حول ترجمته راجع: ابن قنفد، *الوفيّات*، ص10.

[3] هو الزّبير بن العوامّ، أحد الصّحابة العشرة. توفّي في سنة ستّ وثلاثين، وسنّه وستّون سنة.
حول ترجمته راجع: ابن قنفد، *الوفيّات*، ص10.

[4] هي عائشة بنت أبي بكر الصدّيق. تزوّجها الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– قبل الهجرة بثلاث سنين. وكان لها يوم تزوّجها ستّ سنين، فكان لها عند موته ثمان عشرة سنة. وتوفّيت هي في خلافة معاوية سنة 58 هـ.، ولها 67 سنة، ودُفنت بالبقيع.

وهذا كالذي قبله: كان القوم عندهما أبرار أتقياء[2] مؤمنين قد تقدّمت لهم سوابق حسنة مع رسول الله –صلّى الله عليه– وهجرة وجهاد وأعمال جميلة، ثمّ وجداهم قد تحاربوا وتجالدوا بالسّيوف، فقالا: قد علمنا أنّهم ليسوا بمُحِقّين جميعًا، وجائز أن تكون إحدى الطائفتيْن مُحقّة والأخرى مُبطلة، ولم يتبيّن لنا مَن المحقّ منهم من المبطل؛ فوكّلنا أمر القوم إلى عالمه، وتولّينا القوم على الأصل ما كانوا عليه قبل القتال.

فإذا اجْتمعت الطائفتان قلنا: قد علمنا أنّ إحداكما عاصية لا ندرى أيّكما هي.

ثمّ قال: وأمّا أبو موسى وجعفر بن مبشر، فإنّهما كانَا يُفسّقان عثمان ويبرآن[3] منه.

يُقال له: هذا كذبٌ منك عليهما. قولهما المعروف: الوقوف في عثمان وخاذليه، والبراءة من قاتليه والشّهادة عليهم بالنّار.

ثمّ قال: وهم والذين من قبلهم مُجتمِعون على البراءة من عمرو[4] ومعاوية[1]، ومَن كان في شقّهما.

حول ترجمتها راجع: *طبقات* ابن سعد، ج8/ص58؛ *الاستيعاب* لأبي عمر بن عبد البرّ، ص1881؛ *أسد الغابة* لعزّ الدّين ابن الأثير الجزري، ج5/ص501؛ *الإصابة* لابن حجر العسقلاني، ج8/ص139؛ *حلية الأولياء* لأبي نعيم الأصفهاني، ج2/ص43؛ *تهذيب التّهذيب*، ج12/ص433؛ *صفة الصّفوة* لابن الجوزي، ج2/ص6.

[1] في الأصل: **ووقوفهما**.

[2] في الأصل: **أبرارا تقيا**.

[3] في الأصل: **يبرءان**.

[4] هو عمرو بن العاصي بن وائل بن هاشم بن سعيد بن سعد بن سهم بن عمرو بن هصيص بن كعب بن لؤي القرشي السّهمي، كنيته أبو عبد الله –وقيل: أبو محمّد–، أحد الصّحابة –رضي الله عنهم–. أسلم سنة 8 هـ. قبل فتح مكّة. قاد جيوش المسلمين في غزوة "ذات السّلاسل"، ثمّ ولاّه رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– على عمان، فلم يزل عليها حتّى قبض رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–. ثمّ ولّى عمر –رضي الله عنه– عمرو بن العاصي بعد موت يزيد بن أبي سفيان فلسطين والأردن. وبعد أن جمع الشّام كلّها لمعاوية كتب إلى عمرو فسار إلى مصر فافتتحها في سنة عشرين للهجرة. فلم يزل عليها واليًا حتّى مات عمر –رضي الله عنه–؛ فأقرّه عثمان –رضي الله عنه– عليها أربع سنين أو نحوها، ثمّ عزله. فلمّا قُتل عثمان –رضي الله عنه– سار إلى معاوية باستجلاب معاوية إيّاه، وشهد صفّين مع معاوية. ثمّ ولاّه معاوية مصر. فلم يزل بها أميرًا إلى أن مات يوم عيد الفطر من سنة 43 للهجرة، وعمره تسعون سنة. ودُفن بسفح المقطم، وصلّى عليه ابنه عبد الله.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج7/ص212 إلى ص215.

يُقال له: هذا قولٌ لا تبرأ المعتزلة منه، ولا تعتذر من القول به.
ثمّ قال: وجعفر بن حرب يقول بهذا كلّه إلاّ أنّه يقف في عثمان.

وقارن بما ورد في *الملل*، حيث قال الشّهرستاني في ص 46 (طبعة الكيلاني): "واختلفوا في الإمامة فيها نصًّا، واختيارًا".

[1] أبوه: أبو سفيان صخر بن حرب بن أمية الأكبر بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرّة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. وابنته هي أم المؤمنين رملة بنت أبي سفيان. وأبو سفيان من سادات قريش وواحد من ذوى الراى والحكمة في مكة. أمه: هند بنت عتبة بنت ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرّة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. وهي أخت الصحابي الجليل أبو حذيفة بن عتبة، وتجتمع مع أبو سفيان في عبد مناف بن قصي. ولد معاوية بمكة قبل الهجرة بخمس عشرة سنة وكان سنه يوم الفتح 23 سنة. وأسلم معاوية يوم فتح مكة وهو من الطلقاء الذين اسلموا من مسلمة الفتح. تولى قيادة جيش امداد لإخيه يزيد بن أبي سفيان في خلافة أبو بكر، وأمره أبو بكر بأن يلحق به فكان غازيا تحت إمرة أخيه، وقاتل المرتدين في معركة اليمامة، ومن بعد ذلك أرسلهُ الخليفة أبوبكر مع أخيهِ يزيد لفتح الشام وكان معه يوم فتح صيدا وعرقة وجبل وبيروت وهم من سواحل الشام. تولى معاوية بن ابي سفيان ولاية الأردن في الشام سنة 21 هـــ في عهد عمر بن الخطاب. وبعد موت أخيه يزيد بن أبي سفيان من طاعون عمواس، ولاه عمر ولاية دمشق وما يتبع لها من البلاد، ثم جمع له الخليفة عثمان بن عفان على ولاية الشام كلها، فكان من ولاة أمصارها. وبعد موت عثمان سنة 35هـــ خرج عن امر خليفة المسلمين علي بن أبي طالب ونادى بأخذ الثأر من قتلة الخليفة عثمان ابن عفان وحرض على قتالهم. وقبل ذلك وقعت موقعة الجمل حيث كانت عائشة بنت أبي بكر زوجة النبي محمد في جيشاً يقاتل خليفة المسلمين آنذاك وكان في قيادة الجيش طلحة بن عبيد الله والزبّير بن العوامّ وكانوا خرجوا جميعا لأخذ الثأر من قتلة عثمان، وبعد موقعة الجمل قاد معاوية جيشاً ضد خليفة المسلمين علي بن أبي طالب وكانت موقعة صفين التي أنتهت بالتحكيم الجبري، وبعد مقتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب تولى الحسن بن علي الخلافة فثار معاوية على الحسن وحاربه فما كان من الحسن إلا أن حقن دماء المسلمين وأقام عهدًا مع معاوية ينص على ان الأمر يعود للمسلمين لاختيار خليفتهم بعد وفاة معاوية وهذا ما لم يحدث، وبموجب ذلك العهد تسلم معاوية الحكم فأصبح خليفة المسلمين في *دمشق* عاصمة دولة الخلافة الإسلامية. توفّي في دمشق عن 78 سنة بعدما عهد بالأمر إلى ابنه يزيد بن معاوية ودفن في دمشق وكانت وفاته في رجب سنة 60 هـــ كان خلالها واليًا ل 20 عام وخليفة ل 20 عام أخرى. كان معاوية أول من أوصى بالملك لولده من الخلفاء.

يُقال له: هذا كذبٌ منك على جعفر. قول جعفر بن حرب: ولاية عثمان والبراءة من قاتليه، وكذالك قول الإسكافي في عثمان.

وأمّا قولُ جعفر بن مبشّر وجعفر بن[1] حرب والإسكافي في طلحة والزّبير وعائشة، فإنّهم يصحّحون توبتهم من خروجهم على عليّ، ويتولّونهم لذلك.

[1] في الأصل: **ابن**.

قول النّظام
في الصحابة

قوْل النّظّام
في الصَّحابة

ثمّ قال: وزعَم النّظّام أنّه ليس في جلّة أصحاب رسول الله –صلّى الله عليه– إلاّ مَن قد أخطأ في الفتيا، وقال في الدّين برأيه، فأحلّ ما حرّم الله وحرّم ما أحلّ الله.

ثمّ قال: وفاعل ذلك عنده منسلخ من الإيمان.

ثمّ قال: وكان يزْعم أنّ أبا بكر الصدّيق[1] ناقض بعد أن قال: "أيّ سماء تظلّني وأيّ أرض تقلّني؟". ثم قال:" أقول فيها برأيي".

يُقال له: كذبتَ على إبراهيم وقلتَ الباطل. الذين تكلّموا في الفتيا من أصحاب الرّسول الله –صلّى الله عليه– عند إبراهيم لا يعدّون أمورًا: إمّا أن يكونوا قالوا برأيهم، فذلك منهم خطأ لا يضلّون به عنده ولا يخرجون من الولاية ولا يستحقّون به العداوة؛ وإمّا أن يكونوا تكلّموا فيها ليستخرجوا الحقّ من جُمل الكتاب والسنّة، فذلك حقٌّ وصوابٌ؛ وإمّا أن يكونوا تكلّموا على جهة الإصْلاح بين النّاس، فذلك أيضًا حقٌّ وهُدًى.

---

[1] هو أبو بكر عبد الله بن أبي قحافة –و اسمه عثمان– بن عامر، من ولد تيم ابن مرّة –تيم قريش–. كان اسمه في الجاهليّة عبد الكعبة، فسمّاه رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– عبد الله، ولقبه عتيق، لُقّب به لجمال وجهه –رضي الله عنه–، وسمّي صدّيقًا لتصديقه خبر المسرى. وأمّه سلمى وتكنى أمّ الخير بنت صخر، وهي بنت عمّ أبيه. بويع له يوم الاثنين الذي توفّي فيه رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–، وتوفّي بالسلّ ليلة الثّلاثاء، وقيل يوم الجمعة، لتسع ليال بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة ، وسنّه ثلاث وستّون سنة. وكانت خلافته سنتين وثلاثة أشهر وتسعة أيّام، وصلّى عليه عمر –رضي الله عنه–. ودُفن في حجرة عائشة ورأسه بين كتفي رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج3/ص64 إلى ص71؛ *الرّياض النّضرة*؛ الذّهبي، *تذكرة الحفّاظ*؛ *غاية النّهاية*.

عليّ الأسْواري والإمامَة

عليّ الأسْواري[1] والإمامَة

ثمّ قال الكذّاب: وأمّا الأسواري، فقد حكى عنه القول بالإمامة.

وهذا كذبٌ وباطلٌ وما يُبلى مَنْ حكى القول بالإمامة عن الأسواري أن يحكي[2] القول عنه بالإجبار والتّشبيه، ولكن صاحب الكتاب لا يُبالى ما قال.

وإنّ عنْدنا لَمجالس دارت بين عليّ الأسواري وبين عليّ بن ميثم الرّافضي في الإمامة أخْزاه فيها، وقطَعه أوْحش قطْع.

---

[1] هو عليّ الأسواري. كان من أصحاب أبي الهذيل، ثمّ انتقل إلى إبراهيم. وكان من النّظر والتّقدّم فيه بمكان، حتّى قيل إنّه صدر إلى بغداد لفاقة لحقته، فقال له النظّام: "ما جاء بك؟"، فقال: "الحاجة"، فأعطاه ألف دينار، وقال له: "ارجع من ساعتك"، فقيل: "خاف أن يراه النّاس فيُفضّل عليه".

حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص281؛ فهرست *مقالات الإسلاميّين*، ص34؛ *الانتصار*، ص182؛ *الأنساب*، ص37.

[2] في الأصل: **يحكى**.

قول بعض المعتزلة
بإمامة عليّ بن أبي طالب

قوْل بعْض المعْتزلة
بإمامة عليّ بن أبي طالب

ثمّ قال: وزعَم الذين ثبّتوا إمامة عليّ منهم أنّ سعدًا[1] وأسامة[2] وابن عمر[3] ومحمّد بن مسلمة وجميع القاعِدين قد أخطؤوا بقعودهم عنه، وأنّهم لا يدرون لعلّهم قد خرجوا بخطئهم من الإيمان وصاروا من أهل النّار.

---

[1] هو سعد بن أبي وقّاص مالك. أحد الصّحابة العشرة وآخرهم وفاة. توفّي سنة خمس وخمسين، وسنّه أربع وثمانون سنة.

حول ترجمته راجع: ابن قنفد، *الوفيّات*، ص10.

[2] هو أسامة بن يزيد. توفّي سنة ثمان وخمسين.

حول ترجمته راجع: ابن قنفد، *الوفيّات*، ص15.

[3] عبد الله بن عمر بن الخطّاب، ويكنى بأبي عبد الرحمن، أمه زينب بنت مظعون، ولد بعد البعثة بعامين وأبوه لم يسلم بعد، وما إن أصبح يافعا كان الله قد هدى والده عمر بن الخطاب، فأخذ ينهل من الإسلام عن الرسول محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم مباشرة، حيث كان يتبعه كظله. توفى بمكة بعد منصرف الناس من الحج وعمره أربع وثمانين سنة ودفن بالمُحصّب وهو آخر من مات من الصحابة بمكة مات سنة 73 وقيل 74. كان في مدة الفتنة لا يأتى أمير إلا صلّى خلفه وأدّى إليه زكاة ماله [البداية والنهاية]. عن نافع قيل لابن عمر رضى الله عنه زمن ابن الزبير والخوارج والخشبية: أتصلى مع هؤلاء ومع هؤلاء وبعضهم يقتل بعضًا؟ قال: من قال: حى على الصلاة أجبته ومن قال: حى على الفلاح أجبته ومن قال حى على قتل أخيك المسلم وأخذ ماله قلت: لا [الحلية (383/1)]. قال له مروان بن الحكم ليبايع له بالخلافة وقال له: إن أهل الشام يريدونك. قال: فكيف أصنع بأهل العراق؟ قال: تقاتلهم. قال: والله لو أطاعنى الناس كلهم إلا أهل فَدَك فإن قاتلتهم يقتل فيهم رجل واحد لم أفعل فتركه [الإصابة 242]. لم يقاتل في شيء ومن الفتن ولم يشهد مع عليٍّ شيئا من حروبه حين أُشكلت عليه ثم كان بعد ذلك يندم على ترك القتال معه [أسد الغابة (342/3)]. كان سبب قتله أن الحجاج أمر رجلاً فَسَمَّ زُجَّ (الحديدة في أسفل الرمح) رمح وزحمه ووضع الزج في ظهر قدمه وإنما فعل الحجاج ذلك لأنه خطب يومًا وأخر الصلاة (تكلم عن ابن الزبير) فقال له ابن عمر: إن الشمس لا تنتظرك فقال له الحجاج: لقد هممت أن أضرب الذى فيه عيناك قال: إن تفعل فإنه سفيه مُسلّط [أسد الغابة].

انظر ترجمته في: البداية والنهاية – ابن كثير [ت 774هـ] دار ابن رجب. الإصابة في تمييز الصحابة – ابن حجر [ت 852هـ] دار الفكر. حلية الأولياء – أبو نعيم الأصفهانى [ت 430 هـ] دار الكتب

وقد كذب أيضًا وقال الباطل: الذين ثبّتوا إمامة عليّ –عليه السّلام–، وفضّلوه على جميع المؤمنين من المعتزلة قد اختلفوا في قعود مَن سمّيتُ عن عليّ.

فزَعم بعْضهم أنّ قعودهم عنه إنّما كان كقعود كثير من النّاس اليوم عن الغزْو، وليس أنّهم لا يرون الغزْو، ولكن لمّا رأوا جماعة قد قامت به استجازوا القعود عند قيام غيرهم به.

قالوا: فعلى هذا الوجه قعد القوم عن عليّ، لأنّهم رأوه قد خرج إلى أهل الشّام في ستّين ألفًا، فجازهم لهم عند أنفسهم الجلوس عنه من غير إنكار عليه.

وقال بعْضهم: بل كان جلوسهم عنه خطأ لا ندري ما بلغ بهم ذلك الخطأ غير أنّهم لنا أولياء غير أعداء.

ثمّ إنّ صاحب الكتاب وصَف قوْل أصحابنا في تفْضيل بعض الصّحابة على بعض.

ثمّ قال بعد ذلك: وزعَم الذين قدّموا عليًّا أنّ الأمّة بايعت[1] أبا بكر بعد وفاة النّبيّ –صلّى الله عليه–، لأنّه كان فيهم خلْقٌ كثيرٌ يسرّون ويبغضون عليًّا لقتله مَنْ قتل من عشائرهم بين يديْ رسول الله –صلّى الله عليه–.

ثمّ مرّ في كلام يشْبه هذا.

وقد كذب وقال الباطل: إنّما احتج بهذه الحجّة قوم من جُهّال الرّافضة وحَمْقاهُم[2].

فأمّا مَن تشيّع من المعتزلة، فليس هذه علّته، ولا هذا قوله. وهذه كتب أبي جعفر الإسكافي في هذا الباب معروفة مشهورة –وهو من رؤساء متشيّعة المعتزلة– تخبر بكذب هذا الماجن السّقيه، وقولهم في ذلك إنّ الذين عقدوا لأبي بكر من أهل الفضل والأمانة شاهدوا من الأمّة من الميْل إلى أبي بكر والاجتماع إليه ما دعاهم ذلك إلى توليته أمورهم دون غيره من غير بغض كان منهم لعليّ، ولا عداوة منهم له ظاهرة ولا باطنة.

وكيف يجوز هذا عليهم وعداوة عليّ على ما ذكر صاحب الكتاب كفْر بالله؟

العلمية. أسد الغابة – ابن الأثير الجزرى [555–630هـ] دار الشعب. تذكرة الحفاظ – الذهبى [ت 748هـ] دار الكتب العلمية.

[1] في الأصل: **بايعن**.

[2] في الأصل: **حماقيهم**.

ولو أبْغضوا[1] عليًّا على ذلك، لأبغضوا عليه رسول الله، لأنّه أمر بذلك، وأعانه عليه.

ما أبْعد هذه الصّفة ممّا وصف الله أصحاب نبيّه -عليه السّلام- حيث يقول: ﴿مُحَمَّدُ رَسُولُ الله والذّينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الكُفَّارِ رُحَمَاءُ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾[2] الآية.

---

[1] في الأصل: **بغضوا**.

[2] سورة الفتح، الآية 26.

ما ذهبَت إليه معتزلة بغداد
في عبد الله بن جعفر
والحسَن بن عليّ

ما ذَهبَت إليْه معْتزلة بغْداد
في عبد الله بن جعفر[1] والحسَن بن عليّ[2]

ثمّ قال الكذّاب: في البغداديّين اليوم جماعة تُفسّق عبد الله ابن جعفر وتبرّأ منه بأخذه الأموال من معاوية ويزيد[3]، [و]إنفاقه إيّاها في إصلاح مروءته؛ وتقف في أمر الحسن بن عليّ وتقول: إن كان احتجز[4] ما أخذ من ربّه أو أنفد على نفسه وأهله، فهو فاسقٌ فاجرٌ غير مسلم ولا مؤمن. وإن كان فرّقه على المساكين، فلا شيء عليه.

---

[1] هو عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الجواد؛ له صحبة ورواية. وُلد بالحبشة من أسماء بنت عميس. روى عن أبويه وعن عمّه عليّ بن أبي طالب –كرّم الله وجهه–. وهو آخر مَن رأى النّبي –صلّى الله عليه وسلّم– من بني هاشم. وهو أوّل مولود وُلد في الإسلام بالحبشة. سكن المدينة. وكان يُسمّى بحر الجود لسخائه. وكان إذا قدم على معاوية أنزله داره وأكرمه. وتوفّي في سنة 80 هـ.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات* لابن شاكر الكتبي، ج2/ص170–ص171؛ *الاستيعاب* لأبي عمر بن عبد البرّ، ص880؛ *أسد الغابة في معرفة الصّحابة* لعزّ الدّين لابن الأثير الجزري، ج3/ص133؛ *الإصابة في تمييز الصّحابة* لابن حجر العسقلاني، ج4/ص48؛ *تهذيب التّهذيب*، ج5/ص170؛ *البداية والنّهاية*، ج9/ص43.

[2] هو أبو محمّد الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن أبي طالب –عليه السّلام–. في *عمدة الطّالب*: كان عالمًا فاضلاً، ادّعته الكيسانيّة إمامًا، وأوصى إلى ابنه عليّ، فاتّخذته الكيسانيّة بعد أبيه.

حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج5/ص214؛ *مقالات الإسلاميّين*، ص20؛ *فرق الشّيعة*، ص28.

[3] هو يزيد بن معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أميّة بن عبد شمس بن عبد مناف، أمير المؤمنين أبو خالد. وُلد سنة 25 هـ. أو 26 هـ.، وتوفّي بدمشق لأربع عشرة ليلة خلت من ربيع الأوّل سنة 64 هـ.، وكانت مدّة ملكه ثلاث سنين وثمانية أشهر واثنين وعشرين يومًا، وصلّى عليه ابنه معاوية، وسنّه 38 سنة. وله *ديوان* لا يصحّ عنه إلاّ القليل، وقد جمع ديوانه الصّاحب جمال الدّين عليّ بن يوسف القفطيّ وأضاف إليه كلّ مَن اسمه يزيد. وقال الشّيخ شمس الدّين الذّهبي: "لمّا فعل يزيد بأهل المدينة ما فعل، وقتل الحسين –رضي الله عنه– وإخوته، وأكثر من شرب الخمر وارتكب أشياء منكرة، أبغضه النّاس وخرج عليه غير واحد ولم يبارك الله –تعالى– في عمره".

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج4/ص327 إلى ص333؛ *البدء والتّاريخ*، ج6/ص6؛ *تاريخ الخميس*، ج2/ص300؛ *الوزراء والكتّاب* لمحمّد بن عبدوس الجهشياري، (صفحات متفرّقة)؛ الفخري، ص105؛ الرّوحي، ص19؛ *تاريخ الخلفاء*، ص224.

[4] في الأصل: **احتجن**.

فمَن وصف قولَ أهل هذا المذهب في زعمه يُقال له: قد فضحتَ نفسك، وهتكتَ سترك، بما بدَا من جهلك.

ويْلك! هذه المعتزلة ببغداد وغيرها من مدن الإسلام مجتمعين ومتفرّقين يُسألون عن من ذكرتَ أنّهم يتبرّؤون منه ويقفون فيه. فإن سُمع من واحد منهم شيء ممّا قلتَ، فأنتَ صادقٌ؛ وإن وُجدوا بأجمعهم يتولّون مَنْ ذكرت ويتقرّبون إلى الله بولايته، عُلم أنّك كاذِبٌ.

وما سمعْتُ أحدًا قطّ قال في عبد الله بن جعفر والحسن بن عليّ –رضوان الله عليهما– ما قال إلاّ هو.

وإنّي سمعتُه، وهو المعتزليّ، في آخر أيّامه قبل أن تطرده المعتزلة من مجالسها وتنفيه عن أنفسها بقليل يقول في عبد الله بن جعفر والحسن بن عليّ ما حكاه عن المعتزلة؛ فأقْبل عليه مَنْ حضر بالتّعنيف والتّوبيخ، وقالوا: "قصدتَ إلى مَنْ خبر رسول الله –صلّى الله عليه– أنّه أحد سيّدَيْ شباب أهْل الجنّة بمثل هذا القولْ". وكان ذاك أوّل عداوة المعتزلة له.

كذب ابن الرّوندي
على أبي مجالد

كذب ابن الرّوندي
على أبي مجالد

ثمّ قال: وأهْل هذا المذْهب يزْعمون أنّ أمْوال النّاس مُحرَّمة عليهم.

ثمّ مرَّ في وصْف قولهم.

وهذا القوْل كان يقوله الخبيث في آخر صحبته للمعتزلة، وصحبه على ذلك أحداث، فكلّهم ظهر إلْحاده[1] وانكشف كفره.

ولولا طهارة المعتزلة وبراءتها من الأدناس، لقد كان عرّضها هذا الخبيث عند إظهاره هذا المذْهب، ولكنّ الله أظهر براءتها منه؛ فكانت هي أشدّ النّاس عليه، حتّى لقد هجره أكثرها، فبقي طريدًا وحيدًا؛ فحمله الغيْظ الذي دخله على أن مال إلى الرّافضة، إذ لم يجد فرقة من فِرَق الأمّة تقبله، فوضع لهم كتابه *في الإمامة* وتقرّب إليهم بالكذب على المعتزلة.

ثمّ نحل هذا القوْل الشّنيع الذي كان يقوله أبا مجالد، ثمّ ذكره بما هو أوْلى به وأحقّ.

وشُهْرة أبي مجالد بالفقْه والعلم والفضل والدّعاء إلى الحقّ تغني عن الإطالة لوصْفه.

ما ظنّك برجل جمَع العلم بالحديث، والفقه، والكلام، وتفْسير القرآن مع حسْن بيان، وفصاحة لسان، وإظهار للحقّ، والدّعاء إليه، والقصص به أيّام حياته، والصّبر على الأذى في الله، حتّى لحق به رحمة الله؟!

---

[1] في الأصل: **إلْحاد**.

شيءٌ آخر كذب فيه عليْه

ثمّ إنّ صاحب الكتاب خبّر بأخبار كأنّها من خرافات النّساء والصّبيان، لم يكن يُشاكل كذبه في كتابه إلاّ ضَمُّ هذه الخرافات إليه ليكون كتابه يشبه بعضه بعضًا.

ثمّ ذكر التّصديق بالنّجوم، فرمى به أبا مجالد. وما رأيتُ أحدًا قطّ كان أغلظ على مَنْ صدّق بها، ولا أشدّ إقدامًا على فعله منه، ولا رأيتُ أحدًا كان أشدّ تصديقًا من هذا الماجِن لها فعكس القصّة وأضاف إلى أبي مجالد ما قد عُرف هو الخبيث به.

ابْتداء نقْد ابن الرّاوَنْدي
لكتاب الجاحظ
"فضيلة المُعْتزِلة"

ابْتداء نقْد ابن الرّاوْندي
لكتاب الجاحظ[1]
"فضيلة المُعْتزِلة"

ثمّ قال: وأنا مُبتدئ الآن في ردّ ما حاولوا به التّشنيع على الشّيعة[2] عليهم ومُدخلهم في أكثر ممّا أنكروه عليهم.

---

[1] هو أبو عثمان عمرو بن عمر بن بحر بن محبوب الجاحظ، الأديب والمتكلّم الشّهير، وصاحب المؤلّفات الكثيرة والمعتمَدة في مصادر الأدب العربي. وُلد بالبصرة، وسمع من أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري، وأخذ النّحو عن الأخفش أبي الحسن، وأخذ الكلام عن النّظّام، وتلقّف الفصاحة من المغرب شفاها. وأقام مدّة ببغداد. من تصانيفه: *الحيوان*، *البيان والتّبيين*، *رسالة التّربيع والتّدوير*، *البخلاء*...
حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص208 إلى ص212؛ *تاريخ بغداد*، ج12/ص212 إلى ص220؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص490 إلى ص492؛ معجم *الأدباء* لياقوت الحموي، ج16/ص73 إلى ص114؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص237–ص238؛ *لسان الميزان*، ج4/ص355 إلى ص357؛ *تذكرة الحفّاظ*، ج16/ص111؛ *مرآة الجنان*، ج2/ص156 وص162 إلى ص166؛ *هديّة العارفين*، ج1/ص802–ص803؛ معجم *المؤلّفين*، ج8/ص7 إلى ص9؛ *الانتصار* لأبي الحسين الخيّاط، ص21 وص23 إلى ص27 وص98 إلى ص103... إلخ؛ *الجاحظ حياته وآثاره* لطه الحاجري؛ *النّزعة الكلاميّة في أسلوب الجاحظ* لفكتور شلحت اليسوعي، *مقالات الإسلاميّين* للأشعري (فهارس طبعة ريتر).

[2] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج2/ص146 إلى ص147): "الشّيعة هم الذين شايعوا عليّا – رضي الله عنه– على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصّا ووصيّة، إمّا جليًّا وإمّا خفيًّا؛ واعتقدوا أنّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت، فبظلم يكون من غيره أو بتقيّة من عنده. وقالوا ليست الإمامة قضيّة مصلحيّة تُناط باختيار العامّة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضيّة أصوليّة، وهي ركن الدّين، لا يجوز للرّسل –عليهم الصّلاة والسّلام– إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامّة وإرساله. يجمعهم القول بوجوب التّعيين والتّنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمّة وجوبًا عن الكبائر والصّغائر، والقول بالتّولّي والتّبرّي قولاً وفعلاً وعقدًا، إلاّ في حال التّقيّة. ويخالفهم بعض الزّيديّة في ذلك، ولهم في تعدية الإمام كلام وخلاف كثير... وهم خمس فرق: كيسانيّة، وزيديّة، وإماميّة، وغلاة، وإسماعيليّة. وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال، وبعضهم إلى السنّة، وبعضهم إلى التّشبيه".
انظر: *المرجع المذكور*، ج1/ص146–ص147.

يُقال له: إن ابتدأتَ بما ذكرتَ على حسب ما مضى في كتابك من الكذب والسّفه، فقد كمل كتابك وصار الغاية في جمع الكذب وقول الزّور والنّهاية في السّفه على العلماء، ولا أحسبك تفعل غير هذا.

ثمّ قال: وموجّه بالكلام نحو الجاحظ، فإنّي وجدْته قد جمع كلّ حقّ وباطل أُضيف إليهم في كتابه الذي يُدْعى *فضيلة المعتزلة*، وجعله أبوابًا:

منْها باب ذكَر فيه قول مَنْ قال منهم بالجسم، والماهيّة، وحدوث العالم[1]، والقول بالرّجعة، وإضافتهم جميع على ولد رسول الله –صلّى الله عليه– بمنْعهم من التّفقيه في الدّين وإيمانهم إيّاهم أنّ الله يُلهمهم العلم إلهامًا بغير تعلّم ولا طلب.

وباب ذكَر فيه طعْنهم على الصّحابة، وإكفارهم إيّاهم في ظنّه.

وباب ذكَر فيه أنّ فيهم طبقة تزعم أنّ الله ينتقل في الصّورة، وطبقة تزعم أنّ عليًّا هو الله –تعالى الله–.

ثمّ قال بجهْله: وسأعرّفكم أنّه لم يَرد بالطّعن على الشّيعة وحْدها، وإنّما قصَد إلى الإسلام.

ثمّ قال: فتفهّموا ما أقول، فإنّه قريبٌ واضحٌ.

يُقال له: وكيْف يكون الجاحظ قصَد إلى الإسلام، وإنّما عاب الرّافضة، ووصف وحْشة قولها بمخالفته للإسلام، ومضادّته لِمَا أتى به محمّد –عليه السّلام–؟

قال: ثمّ يُقال له: هل يدلّ غلط مَنْ غلط منهم في القول بالجسم والماهيّة والبداء على فساد قولهم: إنّ بني هاشم أهْدى الخلْق جميعًا، وإنّهم فوْقهم في الفضل والعلم؟ فإن قال: "نعم"، قيل له: "من أيّ وجه دُلّ عليه؟".

يُقال له: لم يزْعم الجاحظ، ولا أحدٌ من المعتزلة أنّ التّشيّع لبني هاشم باطل، فيدلّ عليه. وكيف يكون ذلك عند الجاحظ وعند إخوانه من المعتزلة كذلك، ورسول الله –صلّى الله عليه– الذي هدانا الله به من الضّلالة واستنقذنا به من الكفر والجهالة هاشميّ، وعليّ بن أبي طالب هاشميّ، والحسن[2] والحسين[1] سيّدَا شباب أهل الجنّة هاشميّان[2]، والعبّاس ابن

---

[1] في الأصل: **العلم**.

[2] هو أبو محمّد الحسن بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–، وأمّه فاطمة –صلوات الله عليها– بنت رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–. بويع له يوم مات أبوه –رضي الله عنه–، وكان أشبه النّاس برسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–، وأقام بالكوفة إلى شهر ربيع الأوّل سنة 41 هـ.، وقتل عبد الرّحمان بن ملجم؛ ثمّ سار إلى معاوية، فالتقيا بمسكن من أرض الكوفة، فاصطلحا وسلّم إليه الأمر

عبد المطّلب[3] كهل قُريش هاشميّ، وعبد الله بن عبّاس[1] حَبْر هذه الأمّة هاشميّ، وعلماء بني هاشم ونُسّاكهم كثير بحمْد الله ونعْمته؟

وبايعه لخمس بقين من شهر ربيع الأوّل –ويُقال إنّه أعطاه خمسة آلاف ألف درهم–، ورجع إلى المدينة. وقال قوم إنّه صالحه بأدرح في جمادى الأولى، وأخذ مائة ألف دينار، روى ذلك كلّه الدّولابي. وكانت خلافته ستّة أشهر وخمسة أيّام. روى سفينة، قال: "سمعتُ رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– يقول: "الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثمّ تكون ملكًا أو ملوكًا". وكان آخر ولاية الحسن –رضي الله عنه– تمام ثلاثين سنة وثلاثة عشر يومًا من أوّل خلافة أبي بكر الصدّيق –رضي الله عنه– . ولم يزل الحسن بالمدينة إلى أن مات بها في شهر ربيع الأوّل سنة 49 هـــ.، وله سبع وأربعون سنة –وقيل: مات سنة 50 هـــ.–، وهو أشبه بالصّواب. وصلّى عليه سعيد بن العاص، ودُفن بالبقيع، ويُقال إنّه دُفن مع أمّه –صلوات الله عليهما–.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان، ج2/ص65 إلى ص69؛ *تهذيب التّهذيب* لابن حجر العسقلاني، ج2/ص295؛ *تهذيب* ابن عساكر، ج4/ص199؛ *حلية الأولياء* لأبي نعيم الأصفهاني، ج2/ص35؛ *صفة الصّفوة* لابن الجوزي، ج1/ص319؛ *الأئمّة الإثنا عشر* لابن طولون، ص63.

[1] هو الحسين بن عليّ بن أبي طالب، الإمام الثّالث من أئمّة الشّيعة. وُلد الحسين في شعبان في السّنة الرّابعة من الهجرة، وسمّاه رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– حسينا، كما سمّى أخاه حسنا من قبل. تولّى النّبيّ حسينا من حين ولادته إلى يوم وفاته. وانتقل بعد وفاة جدّه إلى أحضان أبيه عليّ. نصّ على إمامته وإمامة أخيه الحسن من قبله جدّه الرّسول –عليه الصّلاة والسّلام– بحديث مشهور بين الروّاة، ونصّ على إمامته وإمامته أخيه الحسين عليّ –رضي الله عنه– في آخر أيّام حياته، كما روي ذلك في *الوافي*. ولقد بقي بعد أخيه الحسن عشر سنين قضّاها في خلافة معاوية ابن أبي سفيان. وحين جعل معاوية أمر الخلافة الإسلاميّة لولده يزيد من بعده، كان الحسين –رضي الله عنه– لا يدع فرصة إلاّ ويعلن للملإ الإسلاميّ عن رأيه في تلك البيعة وعن مصير المسلمين، إن استقام الأمر ليزيد بعد أبيه. ولمّا مات معاوية اضطربت أعصاب يزيد من الحسين –رضي الله عنه– لرفضه مبايعته وخروجه عليه في أرض العراق. واستشهد الحسين مع نفر من شيعته بعد أن خذله أهل الكوفة سنة 61 هـــ. في العاشر من المحرّم.

حول ترجمته راجع: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف، ص126 إلى ص132.

[2] في الأصل: **هشيمان**.

[3] هو العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد مناف، عمّ رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–، أبو الفضل. كان أسنّ من رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– بسنتين –وقيل: بثلاث–. كان العبّاس رئيسًا في الجاهليّة وفي قري، و إليه كانت عمارة البيت والسّقاية في الجاهليّة. قال ابن عبد البرّ: أسلم العبّاس قبل فتح خيبر، وكان يكتم إسلامه، ثمّ أظهر إسلامه يوم الفتح؛ وشهد حنينا والطّائف وتبوك. وكان يكتب بأخبار المشركين إلى رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–. فلذلك قال رسول الله –صلّى الله

ولكنّ الجاحظ أراد بذكره للقول بالجسم والبداء وحدث العلم أن يخبر أنّ الرّافضة قد اشتملت من العيون في أصل الدّين وفروعه على ما لم تشتمل عليه فرقة ممَّن ينتحل

عليه وسلّم– يوم بدر: "مَن لقي منكم العبّاس فلا يقتله، فإنّه أُخرِج كُرهًا". تُوفّي سنة 32 هـ.، وصلّى عليه عثمان. ودُفن بالبقيع. وعاش 88 سنة.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج/ص629 إلى ص633؛ *نكت الهميان في نكت العميان* للصّلاح الصّفدي، ص175؛ *طبقات* ابن سعد، ج4/ق1/ص1؛ *المحبَّر* لابن حبيب، ص16 وص63؛ *طبقات* خليفة، ص10؛ *تاريخ* خليفة بن خيّاط، ص168؛ *تاريخ* البخاري، ج7/ص2؛ *أنساب الأشراف* للبلاذري، (نشرة الدّوري) ج3/ص1 إلى ص42؛ *المعرفة والتّاريخ*، ج1/ص295 وص493؛ *المعارف*، ص118 وما بعدها؛ *ذيل المذيّل*، ص505، وص548؛ *الجرح والتّعديل*، ج6/ص210؛ معجم المرزباني، ص101؛ *جمهرة أنساب العرب* لأبي محمّد ابن حزم الظّاهري، ص17 إلى ص37؛ *الاستيعاب*، ص810؛ *الجمع بين رجال الصّحيحين*، ج1/ص360؛ *تهذيب* ابن عساكر، ج7/ص229؛ *صفة الصّفوة*، ج1/ص203؛ *أسد الغابة*، ج3/ص109؛ *تهذيب الأسماء واللّغات*، ج1/ق1/ص257؛ *تاريخ الإسلام*، ج2/ص98؛ *سير أعلام النّبلاء*، ج2/ص78؛ *العبر*، ج1/ص33؛ *البداية والنّهاية*، ج7/ص161؛ *مرآة الجنان*، ج1/ص85؛ *الإصابة*، ج2/ص271؛ *تهذيب التّهذيب*، ج5/ص122؛ *شذرات الذّهب*، ج1/ص38؛ *العقد الثّمين في تاريخ البلد الأمين* لتقيّ الدّين المكّي، ج5/ص93؛ معجم *الرّجال*، ج3/ص247.

[1] في الأصل: **جعفر عباس**. وكلمة "جعفر" قد ضرب عليها النّاسخ.

هو أبو العبّاس عبد الله بن العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد مناف مناف، ابن عمّ رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– وله ثلاث عشر سنة. وكان –صلّى الله عليه وسلّم– دعا له، فقال: "اللهمّ فقّهه في الدّين وعلّمه التّأويل". وأخذ الفقه عن ابن عبّاس جماعة منهم عطاء بن أبي رباح وطاوس ومجاهد وسعيد بن جبير وعبد الله بن عبد الله بن مسعود وأبو الشّعثاء جابر بن زيد وابن أبي مليكة وعكرمة وميمون بن مهران وعمرو بن دينار وغيرهم. ومات ابن عبّاس بالطّائف في فتنة ابن الزّبير وبلغ سبعين سنة.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج3/ص62 إلى ص64؛ *تذكرة الحفّاظ*، ص40؛ *غاية النّهاية*، ج1/ص425؛ *العقد الثّمين* لتقيّ الدّين المكّي، ج5/ص190؛ *نكت الهميان* للصّلاح الصّفدي، ص180؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص2؛ *البدء والتّاريخ* لمطهّر بن طاهر المقدسي، ج5/ص131–ص132؛ البغدادي، *الفرق بين الفرق*، ج2/ص242–ص243؛ *مختصر الفرق*، ص37؛ الشّهرستاني، *الملل والنّحل*،ص112 وص114–ص115.

الإسلام، وأنّهم قد جمعوا إلى إكفار المهاجرين والأنصار[1]، والكفر في القرآن ومُخالَفة سنّة محمّد، –عليه السّلام– الجهل بالتّوحيد الذي هو أصلُ الدّين وعمود الإسلام، فلم يحصل في أيديهم من الإسلام أصلٌ ولا فرعٌ.

[1] عرّف بهم عبد الرّحمان الجزيري في تفسيره (*أيسر التّفاسير*، سورة التّوبة، آية 117) قائلاً: "هم سكّان المدينة من الأوس والخزرج آمنوا ونصروا رسول الله صلى الله عليه وسلّم".

مناقشة
في
ذات الله -تعالى- ومقصده

مناقشة في ذات الله -تعالى -
ومقْصده

قال صاحب الكتاب: ثمّ يُقال له: هلْ يجوز أن يخْطئ في شيء مَن يصيب في غيره؟

قال: فإن قال: لا، فقد دفَع الوجود.

وإن قال: نعم، قيل له: فما تنكر أن يكون خطؤهم في هذا المذهب لا يدفعهم عن الصّواب في التّشيّع لبني هاشم؟

يُقال له: ليس يدفع الجاحظ ولا أحدٌ من المعتزلة أن يكون إنسان يخطئ في شيء ويصيب في غيره، وليس يدفع أيضًا أن يكون التّشيّع لبني هاشم صوابًا وهُدى؛ اللّهمّ إلاّ أن تريد بالتّشيّع لبني هاشم: الرّفض والقول بأنّ النّبيّ -صلّى الله عليه- استخلف عليّ ابن أبي طالب على أمّته، وجعله الإمام من بعده؛ وأنّ المُهاجِرين والأنْصار اجتمعوا، فأزالوه عن الموضع الذي وضَعه فيه رسول الله -صلّى الله عليه-، وأقاموا غيره اعتمادًا منهم لمعصيته وقصدًا إلى مخالفة أمره.

فإن كنتَ هذا المذْهب تريد، فهو عند الجاحظ وعند جماعة المعتزلة ضلالٌ وباطلٌ وزورٌ، كما أنّ القول بالجسم والبداء وحدوث العلم ضلالٌ وكفرٌ.

ثمّ قال صاحب الكتاب: فإن قال: ليس إلى مذهب قصدتُ، وإنّما أردتُ تعريف النّاس سوء اختيارهم لهذه المذاهب.

قال: قلْنا له: ليس لك في هذا إلاّ ما عليْك أكْثر منه.

وقال: إنّا قد وصفْنا من سوء اختيار أصحابك ما لا يوجد منه في اختيار المُلحِدين فضلاً عن اختيار أهل القِبْلة.

يُقال له: لو صدقتَ في الحكاية عن أصحابه، لَمَا وجدتَ لهم من سوء الاختيار إلاّ فرعًا[1] لا يكاد ينجو منه علم، ولكنّك كذبتَ عليهم، وحكيتَ عنهم ما ليس من قولهم، وأضفتَ إليهم ما ليس منهم.

---

[1] في الأصل: **فرع**.

وبعْد، فهل حكيتَ عنهم أنّ الاختلاف فيما بينهم إلاّ القول في فناء الأشياء وبقائها، والكلام في المعاني، والقول في المعلوم والمجهول، وفي المقطوع والموصول، وفي إحالة القدرة على الظّلم، وفي التّولّد؟

وهذه أبواب من لطيف الكلام وغامضه، وقد تدخل شُبَه على العُلَماء، وهو غير شبيه بخطأ الرّافضة في قولها بالتّشبيه وحدوث العلم؛ وأنّ الله –تعالى– قد كان غير عالم، فعلم؛ وأنّه يبدو له البدوات؛ وأنّه اضطرّ عباده إلى الكفْر به والمعصية له بالأسباب المُهيجات، والقول بالرّجعة إلى دار الدّنيا قبل الآخرة؛ وأنّ القرآن قد غُيّر وبُدّل وحُرّف عن مواضعه، وزِيد فيه ونُقص منه؛ وأنّ الفرائض والسّنن قد غُيّرت وبُدّلت، وزيد فيها ما ليس منها؛ وأنّ الأمّة ارتدّت بعد نبيّها وكفرت بعد إيمانها.

هذا جملة من سُوء اختيار الرّافضة لو طلبت مثله في اختيار اليهود لَمَا أصبته.

مُناقشة
في
ذات الله -تعالى- وصِفاته

مُناقَشة في ذات الله -تعالى-
وصِفاته

ثمّ قال صاحب الكتاب: ثمّ يُقال له: أيُّهما أشنعُ: القول بأنّ الله جسمٌ لا يشبه الأجسام في معانيها، ولا في أنفسها غير متناهي القدرة، ولا محدود العلم لا يلحقه نقصٌ ولا يدخله تغييرٌ، ولا تستحيل منه الأفعال لا يزال قادرًا عليها؛ أم القول بأنّ الله شيء ليس بجسْم متناهي القدرة والعلم، وأنّ لِمَا في ملكه وسلطانه آخرًا سيفعله، فإذا فعله، لم يخف عدوّه منه ضررًا؟

يُقال له: كيْف يجوز للرّافضة القول بأن الله -عزّ وجلّ- جسم لا يشْبه الأجسام في معانيها ولا في أنْفسها مع القوْل بأنّه يتحرّك ويسْكن ويدْنو ويبْعد، وأنّه ذو صورة وقدر وهيئة؟ وكيف لا يكون محدود العلم مَنْ علمُه محدث؟ وهل يكون مُحدَث غير محدود؟ وكيف لا يدْخله تغيير وقد كان غير عالم ثمّ علم؟

ولو أرادت الرّافضة أن تزْعم أنّ ربّها مُحدَث يشبهها في جميع المعاني، ومن جميع الوجوه، هل كانت تعدو ما وصفته به -تعالى- الذي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءُ﴾[1] عمّا وصفه به الجاهلون؟

وأمّا قوْل صاحب الكتاب: "إنّ الله شيء ليس بجسم متناهي[2] العلم والقدرة" يريد به أبا الهذيل، فكذبٌ وباطلٌ.

لم يقلْ أبو الهذيل[3] قطّ: إن الله متناهي العلم والقدرة، وذلك أنّ أبا الهذيل كان يقول: إن علم الله هو الله، والله عنده ليس بذي غاية ولا نهاية و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءُ﴾[1].

---

[1] سورة الشّورى، الآية 11.

[2] في الأصل: **متناهِ**.

[3] هو أبو الهذيل محمّد بن الهذيل بن عبد الله العلاّف. ولد في البصرة سنة 131 هـ.، وقيل: 134 هـ. أو 135 هـ. رحل إلى بغداد وقد أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطّويل، تلميذ واصل بن عطاء. كان، كما يقول عنه الملطي، لم يُدرَك في أهل الجدل مثله. واعتبره الشّهرستاني شيخ الاعتزال ومقدّم الطّريقة والمناظر عليها. كان له إطّلاع كبير على الفلسفة وله ردود كثيرة على المخالفين من المجوس وأهل الكتاب، بل وله ردّ على أستاذه النّظّام. له كتاب يُعرف *بميلاس والحجج*. توفّي بسامراء سنة 235 هـ.

وإنّما زعَم المُحدَثات متناهية محدودة مُحصاة مُحاطٌ بها غير خارجة من علم الله، وقد بيّنا قوله فيما مضى من كتابنا.

ثمّ جميع ما حكَى عن صاحب هذا القولْ بعد هذا، فكذبٌ عليه، والكذب لا يغْني عن الحقّ شيئًا.

حول ترجمته راجع: *تاريخ بغداد*، ج3/ص366؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص607–ص608؛ *لسان الميزان*، ج5/ص413–ص414؛ *الأعلام*، ج7/ص355؛ معجم *المؤلّفين*، ج12/ص91–ص92؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص443 إلى ص483؛ *مذاهب الإسلاميّين*، ج1/ص121 إلى ص197؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص399–ص400؛ *في علم الكلام*، ج1/ص187 إلى ص216؛ *الفهرست*، ص203–ص204.

[1] سورة الشّورى، الآية 11.

قوْل هشام بن الحكم
في علْم اللّه
ثمّ قوْل المُعْتزِلة في ذلك

قوْل هشام بن الحكم[1] في علْم الله
ثمّ قوْل المعْتزلة[2] في ذلك

---

[1] هو هشام بن الحكم البغدادي الكندي، مولى بني شيبان، أبو محمّد أو أبو الحكم. من مشائخ الرّافضة. نشأ بالكوفة وانتقل إلى بغداد، وكان يتردّد على المدينة المنوّرة وعاش بها مدّة بجوار الإمام جعفر الصادق. وهو من أكبر متكلّمي عصره. وله من الكتب: *الإمامة*، *الدّلالات على حدث الأشياء*، *الردّ على الزّنادقة*، *الردّ على هشام الجواليقي*، *الشّيخ الغلام*، *القدر*، *الردّ على شيطان الطّاق*، وغيرها. وكان منقطعًا إلى يحيى بن خالد البرمكي، وكان القيّم بمجالس كلامه ونظره. نشأ في الكوفة جهميًّا له مناظرات وردود على معتزلة عصره كأبي هذيل العلاّف. يتّهمه الخيّاط بأنّه أخذ التّجسيم من الدّيصانيّة. وقد أجمع المؤرّخون للفكر الإسلاميّ القدامى –شيعة وسنّة ومعتزلة– أنّه أوّل مَن قال: "الله جسم"، بمعنى: جسم ذو أبعاد. ونقل الأشعري أنّه كان يريد بقوله "جسم": أنّه موجود، وأنّه شيء قائم بنفسه. وعن صفات الله يرى بأنّ الصّفة ليست هي هو ولا غيره ولا بعضه والصّفة لا توصف. توفّي بعد نكبة البرامكة بجديدة مستترًا، وكانت نكبة البرامكة سنة 187 هـ. (*فهرست* ابن النّديم، ص175). حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (عبد الحميد) ج1/ص102، و(ريتر) ص31؛ *الفرق*، (عبد الحميد) ص65، و(آفاق) ص48؛ الشّهرستاني، (كيلاني)، ج1/ص184، و(بدران) ج1/ص164؛ *المنية*، ص30؛ *التّبصير*، ص39؛ المقريزي، ج2/ص353؛ *المواقف*، ص420؛ *مناهج السنّة النّبويّة* لابن تيميّة، ج1/ص203؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج2/ص169 إلى ص197؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ص140 إلى ص144؛ النّوبختي، ص79؛ *الانتصار* للخيّاط، ج8/ص164؛ *الفصل* لابن حزم، ج2/ص269 وص293 وص309، ج3/ص176 وص178 وص220 وص253، ج4/ص157 وص169 وص172؛ ج5/ص40 وص45 وص175 وص193 إلى ص195؛ *الفهرست*، ص223؛ *فهرست* الطّوسي، ص174؛ *رجال النّجاشي*، ص304؛ *رجال الكشي* لأبي عمرو محمّد بن عمر الكشي، ص165؛ *لسان الميزان*، ج6/ص194.

[2] حول نشأة هذه الفرقة راجع : الشّهرستاني، ص48؛ البغدادي، ص118؛ الإسفراييني، ج1/ص68؛ عبد الجبّار، *فرق وطبقات المعتزلة*، ص1؛ *خطط* المقريزي، ج2/ص345 – ص346؛ *مفتاح السّعادة* لطاش كبرى زاده، ج2/ص144؛ *المنية والأمل* لابن المرتضى، ص25؛ *الأنساب* للسّمعاني؛ *عيون الأخبار* لابن قتيبة؛ *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان، ج2/ص197؛ *الفهرست*، ص201؛ مقال كارلو نللينو في *التّراث اليوناني في الحضارة الإسلاميّة*، ص173 إلى ص198؛ *فرق الشّيعة* للنّوبختي، ص5؛ *التّنبيه* للملطي، ص40–ص41؛ *التّبصير* للإسفراييني، ص68؛ *مروج الذّهب* للمسعودي،ج3/ص152؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج1/ص377– ص378؛ *اعتقادات* الرّازي، في ذكره لرأي عبد الجبّار في تأييد هذا اللّفظ من القرآن الكريم.

ثمّ قال صاحب الكتاب: أيُّهما أشبه بغلط العلماء: غلط هشام في العلم، أم غلط أبى الهذيل فيه؟

فإن قال: هذا على قدر قوّة الشّبهة وضعْفها.

قال: قلنا له: فنحن نَصِف بعض ما يعتلّ به هشام في العلم، وما يعتلّ به أبو الهذيل لمذهبه؛ ثمّ انظر في العلّتيْن، فإنّك إن أحببتَ الهُدى، لم يخْفَ عليك مقدار الشّبهتيْن.

قال هشام: ليس يخلو القديم من أن يكون لم يزل عالمًا لنفسه كما قالت المعتزلة، أو عالمًا بعلم قديم[1] كما قالت الزّيديّة[2]، أو عالمًا على الوجه الذي ذهبت إليه.

فإن كان عالمًا بدقائق الأمور وجلائلها لنفسه، فهو لم يزل يعلم أنّ الجسم متحرّك لنفسه، لأنّه الآن عالم لذلك؛ وما علِمه الآن، فهو لم يزل عالمًا به.

قال: فإن كان هذا هكذا، فلم يزل الجسم مُتحرِّكًا، لأنّه لا يجوز أن يكون الله [لم يزل] عالمًا بأنّ الجسم مُتحرِّكٌ إلاّ وفي الوجود جسمٌ متحرّكٌ على ما وقع به العلم؛ ولا بدّ أيضًا من أن يكون [الجسم لا يزال متحرّكًا، لأنّه لا يجوز أن يكون لا يزال عالمًا بأنّ الجسم متحرّكٌ، إذ النّفس التي لها ومن أجلها علم ذلك لا تزال[3] موجودة.

---

[1] في الأصل: **قديما**.

[2] قالت الزّيديّة بأنّ الصّفات ليس معان زائدة على الذّات، وهو أصل معتزليّ؛ وقالت بخلق القرآن، وأنّ الله لا يجبر العباد على المعاصي، وأنّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص.

انظر: *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج2/ص121 إلى ص137؛ *الإمام زيد* لمحمّد أبي زهرة (وفيه دراسة لحياته وفقهه وعقائده وفرقته من بعده)؛ *دراسات في الفرق والعقائد الإسلاميّة* لعرفان عبد الحميد، ص65–ص66؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص154 إلى ص157، و(طبعة بدران) ج1/ص137 إلى ص140؛ *مقالات* الأشعري، (طبعة عبد الحميد)، ج1/ص129 إلى ص132، و(طبعة ريتر) ص65–ص66؛ *المذاهب الإسلاميّة* لأبي زهرة، ص72 إلى ص78؛ *الشّيعة في التّاريخ* لمحمّد حسين الزّين، ص70 إلى ص76؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص206 إلى ص209؛ *الفهرست*، ص226؛ *موسوعة الإسلام المختصرة* بإشراف هـ. جب، ص651–ص652؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع* لكامل مصطفى الشّيبي، ص169 إلى ص177.

[3] في الأصل: **يزال**.

فنقول –والله الموفّق للصّواب– إنّ صاحب الكتاب لمّا اجتهد في تحسين قول هشام وتقوية مذهبه وقوّة شبيهته، وصف الله –تعالى– عمّا وصفه به بأنّه[1] جاهلٌ بالأمور غير عالم بها.

ولو كان القولُ على ما قال، لم يجز أن يقع من القديم فعلُ أبدًا، لأنّ الفاعل لا بدّ من أن يكون قبل فعله عالمًا بكيف يفعله، وإلاّ لم يجز وقوع الفعل منه؛ كما أنّه إذا لم يكن قادرًا على فعله قبل أن يفعله، لم يجز وقوع الفعل منه أبدًا.

ألاَ ترى أنّ مَن لم يحسن السّباحة، لم يجز منه وقوعها؛ وكذلك مَن لم يحسن الكتابة، لم يجز منه وقوعها، فإذا تعلّمها وعلم كيف يكتب، جاز وقوع الكتابة منه؛ وكذلك الذي لا يحسن السّباحة[2]، إذا تعلّم السّباحة وعلم كيف يسبح، جاز وقوعها منه.

وهذا حُكْم كل فاعل: لا بدّ من أن يكون قبْل فعله عالمًا به، وإلاّ لم يجز وقوعه منه.

فإذا زعَم هشام أنّ الله –جلّ ثناؤه– قد كان غير عالم بغيره، فكيف جاز وقوع الفعل منه، وهو غير عالم كيف يفعله؟

فإن احتّجّ مُحتجٌّ، فقال: جاز منه وقوع الفعل بأن أحدث لنفسه علمًا به، فكان بحدوث ذلك العلم عالمًا بكيف يفعل أفعاله، فجاز منه ذلك وقوع الأفعال؛ قيل له: وكيف يجوز أن يحدث لنفسه علمًا؟ وكيف يفعل ذلك العلم؟ وهل استحالة وقوع ذلك العلم منه مع جهله بكيف يفعله إلاّ كاستحالة وقوع سائر الأفعال منه مع الجهل بكيف يفعلها؟ ولئن[3] جاز وقوع الفعل ممَّن لا يعلم كيف يفعله قبل فعْله له ليجوزنّ وقوعه من غير قادر عليه، لأن بُعْد ممَّن لا يعلم كيف يفعله كبُعْده ممَّن لا يقدر عليه؟

وقد ذكَر جعفر بن حرب[4] أنّه سأل السكّاك في حدوث العالم، وعارَضَه بحدوث القدرة والحياة، فلم يأْت بفصل. فلمّا لم يتهيّأ له الفصل، قال له بعض أهْل المجلس: "وما

---

[1] في الأصل: **وانه**.

[2] في الأصل: **يسبح**.

[3] في الأصل: **ولان**.

[4] هو جعفر بن حرب الهمذاني، معتزليّ بغداديّ. درس الكلام بالبصرة على أبي الهذيل. وله الكتب في الجّليل والدّقيق، والمجالس مع الموافق والمخالف. وبلغ من زهده في آخر عمره إلى أن ترك كلّ ما كان يملك وتعرّى وجلس في الماء حتّى كساه بعض أصحابه. وكان أبوه من أصحاب السّلطان فزهد في جميع تركة أبيه. وترك آخر عمره الكلام في الدّقيق. وأقبل يصنّف في الجليل الواضح، نحو كتاب

عليك يا أبا جعفر أن تجيبه[1] إلى أنّه كان غير قادر ولا حيّ، ثمّ قدر وحي كما كان غير عالم".

فأجابه إلى ذلك، فقال له جعفر: "فعلى أيّ وجه قدر وحي: أهو أحيا نفسه وأقدرها، أم غيره أحياه وأقدره؟

وبعد، فإنّما نرجع في إثْباتك الله –جلّ ذكره– إلى المشاهدة، فهلْ شاهدتَ ميّتًا عاجزًا أحيَا نفسه وأقدرها، فتصف الله بذلك؟".

فانْقطع السكّاك.

ثمّ قال له جعفر، وأخذ نعله بيده، فقال: "دُلَّ على أنّ هذه النّعل لم تصنع العالم، إذ كنتَ قد أجزتَ أن يصنعه مَن ليس بحيّ ولا قادر ولا عالم"، فلم [ينطق] بشيء.

وهذا كلّه لازمٌ لهشام لا حيلة له فيه، ولا منجي[2] له منه.

وبعْد، فأيْن أحْدث العلم: في نفسه أم في غيره أم لا في شيء؟

فإن كان أحْدثه في نفسه، فقد صارت نفسه مَحَلاً للإحداث؛ ومَن كان كذلك، فمحدث لم يكن ثمّ كان.

وإن كان أحْدثه في غيره، فواجبٌ أن يكون ذلك الغير عالمًا بما حلّه منه دونه؛ كما أنّ مَن حلّه اللّون، فهو المتلّون به دون غيره؛ وكذلك مَن حلّته الحركة، فهو المُتحرّك بها دون غيره.

وليس يجوز أن يكون عالمًا بعلم في غيره، كما لا يجوز أن يكون متحرّكًا بحركة في غيره، ولا متلوّنًا بلوْن في غيره. هذا كلّه محالٌ.

وليس يجوز أن يكون إحداثه قائمًا بنفسه لا في شيء يحيل فيه، كما لا يجوز أن يحدث حركة قائمة بنفسها لا في متحرّك، ولا لونًا قائمًا بنفسه لا في ملّون.

الإيضاح ونصيحة العامّة وكتاب *المسترشد* وكتاب *التّعليم* وكتاب *الأصول الخمسة* وكتاب *التّيانة*. فلا يزال كذلك إلى أن توفّي سنة 166 هـ.

حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص281 إلى ص283؛ *تاريخ بغداد*، ج7/ص162؛ *لسان الميزان*، ج2/ص113؛ ابن النّديم، ص55؛ *شرح الأزهار* للجنداري، ج1/ص10؛ *مروج الذّهب*، ج4/ص103؛ *الانتصار*، ص57 وص74 وص82.

[1] في الأصل: **تجنب**.

[2] في الأصل: **منجى**.

هذه شبْهة هشام ابن الحكم التي وصفها صاحب الكتاب بالقوّة، واجتهد في تصحيحها، وبلغ غايته في تحسينها، ثمّ عارض بها شبهة أبى الهذيل في العلم.

ولا أعلْم شُبهةً هي أضْعف، ولا أوهَى، ولا أحطّ لمقدار مَن دخلت عليه من شبهة هشام في العلم؛ ولَشبْهةُ ابن كُلاّب[1] في قدم الكلام أقْوى من شبْهة هشام في العلْم.

ثمّ إنّا نرْجع إلى ما حكاه صاحب الكتاب من الاعتلال لهشام في حدث العلم، فنقول –والله الموفّق للصّواب– إنّه لمّا فسد أن يكون القديم –جلّ ثناؤه– عالمًا بعلم مُحدَث لِمَا بيّنّا، وفسد أيضًا أن يكون عالمًا بعلم قديم لِفساد قدَم الاثنيْن، صحّ وثبت أنّه لم يزل عالمًا بالأمور دقيقها وجليلها على ما هي عليه من حقائقها لنفسه لا بعلم سواه.

وأمّا قوْل صاحب الكتاب: "إنّه كان لم يزل عالمًا بدقائق الأمور وجلائلها لنفسه، فهو لم يزل يعلم أنّ الجسم متحرّك لنفسه، لأنّه الآن عالم بذلك وما علمه الآن، فهو لم يزل عالمًا به"، ففاسدٌ غير صحيح.

والصّحيح من القوْل هو أن الله –جلّ ثناؤه– كان ولا شيء معه، وأنّه لم يزل يعلم أنّه سيخلق الأجسام، وأنّها ستتحرّك بعد خلْقه إيّاها وتسكن.

ونقول[2] أيضًا: إنّه لم يزل يعلم أنّها متحرّكة إذا حلّتها الحركة، وأنّها ساكنة إذا حلّها السّكون، فهو –جلّ ذكره– لنفسه لم يزل يعلم أنّ الجسم قبل حلول الحركة فيه سيتحرّك، وأنّه في حال حلول الحركة فيه متحرّك.

وممّا يبيّن ذلك ويوضّحه: أنّ النّبيّ –صلّى الله عليه–، لو أعلمنا يوم السّبت أنّ زيدًا يموت يوم الأحد، لكنّا يوم السّبت نعلم أن زيدًا قبل حلول الموت فيه سيموت يوم الأحد، ونعلم أيضًا يوم السّبت أنّه ميّت يوم الأحد إذا حلّ الموت فيه.

---

[1] هو الفقيه أبو محمّد البصري، عبد الله بن سعيد بن كلاّب. كان يردّ على المعتزلة، وربّما وافقهم. روى أبو طاهر الذّهلي أنّ داود بن عليّ الإصبهاني أخذ الجدل والكلام عنه. وهو وأصحابه كلاّبيّة، لأنّه كان يجرّ الخصوم إلى نفسه بفضل بيانه كالكلاب. وقال الشّيخ تقيّ الدّين ابن تيميّة: كان له فضل وعلم ودين، وكان ممّن انتُدب للردّ على الجهميّة، ومن ادّعى ابتدع ليظهر دين النّصرانيّة في المسلمين وأنّه أرضى أخته بذلك، فهذا كذب عليه افتراه المعتزلة. وتوفّي في حدود الأربعين ومائتين.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج17/ص197–ص198؛ *الفهرست*، ص180؛ *طبقات الشّافعيّة* للسّبكي، ج2/ص299–ص300، رقم 69؛ *لسان الميزان*، ج3/ص290–ص291، رقم 1228.

[2] في الأصل: **تقول**.

ووَجْه آخر: وهو أنّ الله لم يزل يعلم أنّه سيخلق الأجسام، وأنّها ستتحرّك[1] بعد خلقه إيّاها، فإذا خلَقها وأوْجدها ثمّ تحرّكت، قلنا عند حلول الحركة فيها: إن الله –جلّ ذكره– لنفسه يعلم أنّها قد تحرّكت، لا لحدوث علم فيه –جلّ ثناؤه–، ولكن لحدوث الحركة في الجسم.

وذلك أنّ الله يعْلم الأمور على حقائقها لنفسه، فلمّا كانت[2] حقيقة العلم بالجسم قبل أن يتحرّك: أنّه ليس بمتحرّك وأنّه سيتحرّك، كان عالمًا به على ما هو عليه من ذلك.

ولمّا كانت[3] حقيقته في حال حدوث الحركة فيه: أنّه متحرّك، كان عالمًا به في حال حدوث الحركة فيه أنّه متحرّك، لأنّ حقيقته أنّه كذلك. وإنّما اختلفت العبارة عن العلم لاتّصلها بالعبارة عن اختلاف أحوال الجسم. فلمّا كانت أحوال الجسم مختلفة، اختلفت العبارة عنها؛ ثمّ اتّصلت العبارة عنها بالعبارة عن العلم بها، فاختلفت العبارة عن العلم بها لاختلاف ما اتّصلت به من العبارة عنها.

ونظير ذلك: أنّا نقول إذا كان زيْد في البيت: إن السّقف فوقه؛ فإذا علاً زيد على البيت، قلنا: إنّ السّقف تحته، والسّقف بحاله لم يتغيّر؛ ولكن لمّا اختلفت أحوال زيد، فصار مرّة تحت السّقف ومرّة فوقه، اختلفت العبارة عنه؛ ثمّ اتّصلت العبارة عن أحواله المختلفة بالعبارة عن السّقف، فاختلفت العبارة عن السّقف أيضًا باتّصالها بالعبارة عن أحوال زيد المختلفة.

وكذلك أيضًا لمّا اتّصلت العبارة عن العلم بأحوال الجسم المختلفة بالعبارة عن أحواله، اختلفت العبارة عن العلم لاتّصالها بها، لا لأنّ العلم اختلف[4] ولا تغاير.

وهذا بيّنٌ، والحمد الله.

ووجْه آخر، وهو شبيه بما مضَى: أنّ الله –جلّ ذكره– لم يزل عالمًا بالجسم، ولا يزال عالمًا به وبما يحلّه.

---

[1] في الأصل: **ستحرك**.

[2] في الأصل: **كان**.

[3] في الأصل: **كان**.

[4] في الأصل: **اختلفت**.

وقولُ القائل: "يكون الجسم وهو كائن وقد كان، ويتحرّك الجسم وهو متحرّك وقد تحرّك" إنّما هو عبارة عن الجسم وعن اختلاف أحواله. ولكن إذا ذُكر[1] العلم مع اختلاف أحوال الجسم، اختلفت العبارة عنه لاختلاف ما ذُكر معه.

فأمّا العلْم به في الحقيقة، فمُتقدِّمٌ غير حادث.

[1] في الأصل: **ذكرت**.

تكملة الحُجج في العلم:
القول في الحَركة والسكون

قال صاحب الكتاب: فإن زعموا أنّ الله يعلم لنفسه أنّ الجسم متحرّكٌ إذا تحرّك، ويعلم لنفسه أنّ الجسم ساكنٌ إذا سكن من غير أن يحدث له علم، فلِمَا أنكروا أن يكون الجسم متحرّكًا إذا خلّى[1] خلى مكانه وفرّغه، ساكنًا إذا صار فيه وتثبّت، من غير أن يحدث له حركة وسكون؟

فنقول –والله الموفّق للصّواب– إنّ الجسم لم تختلف العبارة عنه لاتّصالها بالعبارة عن الاختلاف بشيء آخر، فيجبَ أن نقول فيه ما قلنا في العلم، ولكنّ الجسم اختلفت أحواله في نفسه وتغايرت على العيان وعُلم ذلك منه ضرورةً. والشّيء الواحد لا يخالف نفسه، ولا يكون غيرها. فوجب بذلك أن الاختلاف والتّغاير إنّما وقع بين شيئَيْن هما سواه، وهما السّكون والحركة.

فلذلك قلْنا: إنّ الجسم إنّما يتحرّك بحلول الحركة فيه ويسكن لحلول السّكون فيه. والقديم –جلّ ذكره– عالِمٌ بالأشياء على ما هي عليه من حقائقها لم يزل ولا يزال كذلك، وإنّما اختلفت العِبارة عن علمه بالأشياء قبل أن يوجدها وفي حال وجودها لاتّصال العبارة عن علمه بالأشياء بالعبارة عن الأشياء المتغايرة المختلفة الأحوال، فاختلفت لاختلاف ما اتّصلت به.

---

[1] في الأصل: **خلا**.

خاتمة الحُجج في العلم

ثمّ إنّ صاحب الكتاب أكّد هذا الكلام بكلام أتى به، وقد تقدّم جوابنا فيه.

ثمّ قال صاحب الكتاب: فهذا بعض ما يحتجّ به هشام من القياس.

يُقال له: قد نقضنا قياس هشام الفاسد، وبيّنا فساده، وأوْضحنا خطأه بقياس صحيح واضح قريب ﴿لَمِنْ [كَانَ لَهُ قَلْبُ أَوْ] أَلْقَى السَّمْعَ وَهوَ شَهِيدُ﴾[1].

[1] سورة ق، الآية 37.

ما استدلّ به هشام بن الحكم
من القرآن
على مذهبه في العلم

ما اسْتدلّ به هشام بن الحكم من القرآن على مذْهبه في العلْم

قال صاحب الكتاب: وقد احتجّ من القرآن بقول الله –عزّ وجلّ–: ﴿لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾[1]، وبقوله: ﴿الآنَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ وَعَلِمِ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾[2].

قال: فكما أنّ التّخفيف حدث الآن، فكذلك العلم بضعْفهم[3]، لأنّ الكلام الثّاني معطوفٌ على الأوّل.

قال: ولهاتيْن الآيتيْن نظائر في القرآن كثيرة[4] كان يعتّل بها كاعتلاله بهما.

يُقال له: قد أوْضحتَ من جهل هشام ما كفيتَ خصمه مؤونه التّشنيع[5] عليه، لأنّك أفصحتَ بلسانك أنّ هشامًا كان يزْعم أنّ الله إنّما يسْتفيد العلم بالشّيء عند كوْنه وحدوثه كما يستفيده النّاس، وقد كان قبْل أن يسْتفيده جاهلاً بالأمور لا يدري ما يكون ولا ما يحدث –تعالى الله– العالم بالأمور الذي لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السّماء.

فأمّا قول الله –عزّ وجلّ–: ﴿فيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾[6]، ففيها للعلماء تأويلان:

– قال بعضهم: "لتعلموا بالطّاعة"، وهي نظير قوله: ﴿لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾[7]، أي لِترضى.

– وقال آخرون: "ليعلم عملكم موجودًا"، وإن كان عالمًا به قبل وجوده.

وأمّا قوله: ﴿الآنَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾[8]، ففيها قولان:

– أحدهما: أن "الآن" وقعت على التّخفيف وحْده، والعلم بالضّعف متقدّمٌ. ونظير ذلك: قول القائل:" اليوم أصير إلى [...]، وأعْلم أنّه لا ينصفني"، فمصيره إليه حدث في اليوم وعلمه به مُتقدّمٌ، كأنّه قال: أصير إليه وأنا أعلم بأنّه لا ينْصفني".

---

[1] سورة الأعراف، الآية 139.

[2] سورة ، الآية.

[3] في الأصل: **بضعفه**.

[4] في الأصل: **كثير**.

[5] في الأصل: **التشينيع**.

[6] سورة الأعراف، الآية 129.

[7] سورة طه، الآية 30.

[8] سورة الأنفال، الآية 66.

– والوجْه الآخر: أن "الآن خفّف الله عنكم وعلم الضّعف منكم موجودًا" وإن كان عالمًا به قبْل وجوده.

ما استدلّ به من الإجماع
وهو القول بالامتحان

ما اسْتدلّ به من الإجْماع
وهو القوْل بالامْتحان

ثمّ قال صاحب الكتاب: واحتجّ من الإجْماع بقول المُسْلمين[1]: "الدّنيا دار محْنة، وإنّما خُلِقت ليُمْتحَن[2] العُقلاء فيها".

قال هشام: وليس يصحّ الامْتحان فيها لِمَن لم يزل عالمًا في الحقيقة قبل امتحانه إيّاها. ولو جاز أن يمتحن الشّيء مَن يعلمه من جميع وجوهه، جاز أن يتعرّفه مَن يعلمه من جميع وجوهه. فلمّا فسد تعرُّفه ممَّن لم يبق عليه من العلم به شيء، فسد[3] امتحانه ممَّن قد أحاط علمه بجميع حقائقه.

فنقول –والله الموفق للصّواب– إنّ التّعرّف سببٌ[4] للمعرفة موصِلٌ[5] إليها، ومن المُحال أن يتقدّم المسبّب سببه، وذلك أنّ الأشياء المعروفات لا تعدو أحد أمريْن:

– إمّا [أن] تكون مُستدَلاً عليها أو محسوسة. فالاستدلال هو تعرّف الأشياء المُستدَلّ عليها، و[الحسّ هو] إدراك الحواسّ حتّى يعرف الشّيء المحسوس.

ومن المُحال أن تكون المعرفة لتقدّم الاستدلال الموصل إليها والحسّ الذي هو سببٌ إليها.

وهذا بيّنٌ واضحٌ لا يخفى على ذي عقل.

---

[1] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج1/ص40–ص41): "فرق في التّفسير بين الإسلام والإيمان. والإسلام قد يرد بمعنى الاستسلام ظاهرا، ويشترك فيه المؤمن والمنافق. قال الله –تعالى–: ﴿قالت الأعراب آمنّا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا﴾ (سورة الحجرات (49)، الآية 13)، ففرّق التّنزيل بينهما. فإذا كان الإسلام بمعنى التّسليم والانقياد ظاهرا موضع الاشتراك، فهو المبدأ؛ ثمّ إذا كان الإخلاص معه بأن يصدّق بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر، ويقرّ عقدا بأنّ القدر خيره وشرّه من الله تعالى، بمعنى أنّ ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه؛ كان مؤمنا حقّا. ثمّ إذا جمع بين الإسلام والتّصديق، وقرن المجاهدة بالمشاهدة، وصار غيبه شهادة؛ فهو الكمال. فكان الإسلام مبدأ والإيمان وسطا والإحسان كمالا، وعلى هذا شمل لفظ المسلمين: النّاجي والهالك".

[2] في الأصل: **يمتحن**.

[3] في الأصل: **فسدا**.

[4] في الأصل: **سببا**.

[5] في الأصل: **موصلا**.

وليست هذه العلّة موجودة في امتحان مَن قد علم أنّه [غير] مطيع للممتحن له، إذ كان الممتحن له قد علم أنّه قد أقدر مَن امتحنه على ما أمره به وأعانه عليه، وأوْضح له الطّريق إليه، ورغّبه فيه ورهّبه ممّن تعرفه بغاية التّرهيب، فآثر الكفر على الإيمان والمعصية على الطّاعة، فالمكلّفُ لمَن وصفنا شأنه الإيمان الممتحن له بفعله محسن إليه متفضّل عليه وهو المسيء إلى نفسه، وإساءته على[1] نفسه لا تغيّر إحْسان الممتحن له ولا تزيل تفضّله عليه.

[1] في الأصل: **أعلى**.

قوْله في حكْمة اللّه
وجواب المعْتزلة عنْه

قوْله في حكْمة الله
وجواب المعْتزلة عنْه

ثمّ قال صاحب الكتاب: قال هشام: فإن كان الله لم يزل عالمًا بكُفر الكافرين، فما معنى إرسال الرُّسُل إليهم؟ وما معنى الاحتجاج عليهم؟ وما معنى تعريضهم لِمَا قد علم أنّهم لا يتعرّضون له؟ هل يكون حكيمًا مَنْ دعا مَنْ يعلم أنّه لا يستجيب له، ومَنْ لا يرجو إجابته؟

يُقال له: فكأنّ الله عند هشام إنّما كان حكيمًا في امتحانه لخلْقه وأمْره ونهْيه لجهْله بما تؤول إليه أمورهم، ولو كان بها عالمًا كان غير حكيم وكفى بقولٍ قُبْحا أن يكون قائله تلجّأ في زوال السّفه عن خالقه [إلى] أن وصفه بالجهل بخلقه وبما[1] تؤول إليه أمورهم وإلى ما يكون مصيرهم.

ثمّ نقول: إنّ الله –جلّ ذكره– لم يزل عالمًا بكلّ ما يكون من أفعاله وأفعال خلْقه لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السّماء؛ وإنّ إرساله الرُّسُل، واحتجاجه على خلْقه، وتعريضهم للمحنة صوابٌ في التّدبير حسَنٌ جميلٌ لا يقدر مَنْ أنصف من نفسه وترك الميْل إلى هواه أن يدفعنا عنه.

وذلك أنّ مَن خالفنا مُقرٌّ أنّ خلْق مَنْ قد علم منه أنّه يطيع ويؤمن ويستحقّ الخلود في الجنان حسَنٌ جميلٌ.

فإذا كان هذا على ما وصفْنا، ثمّ أرينا مَنْ خالفنا أنّ الذي علم منه أنّه يكفر قد فعل به من التّعريض والمحنة والبيان والتّقوية والمعونة والدّلالة والدّعاء مثل الذي فعل بالذي علم أنّه يؤمن ويطيع، فقد صحّ أنّ خلْق مَنْ علم منه أنّه يكفر ويعْصي في الحكمة كخلق مَن علم منه أنّه يؤمن ويطيع، إذ كان الأمر الذي حَسُن له خلق مَنْ علم منه أنّه يؤمن ويطيع هو تعريضه لِمَا يوصله إلى الخلود في جنّات النّعيم.

وقد كفَر الكافر ومعْصيته وإساءته إلى نفسه لا تغيّر إحسان الله إليه، بل ترجع باللّوم على الإساءة إلى مَن فعلها، وهو الكافر العاصي، وترجع بالوصف بالإحسان والإنعام إلى فاعله وهو الله –جلّ ثناؤه–.

---

[1] في الأصل: **ولما**.

وكما أنّ داعيًا لو دَعَا النّبيّ –صلّى الله عليه– إلى الكفر بالله والشّرك لم يكن ترك النّبيّ –عليه السّلام– لإجابته ولا إباؤه[1] لقوله بالذي يدفع عنه أن يكون قد دعَا إلى أمر قبيح ليس بحَسن ولا جميل، فكذلك ترك الكافر ما أمره الله به من الطّاعة لا يدفع أن يكون ما أمره الله به حسنًا ليس بقبيح.

[1] في الأصل: **إيباؤه**.

سُؤال سأله هشام بن الحكم عن المعْتزلة في آية من القرْآن

سُؤالٌ سأله هشام بن الحكم
عن المعْتزلة في آية من القرآن

ثمّ قال صاحب الكتاب: قال هشام: وما وجْه قول الله لموسى وهارون: ﴿فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[1]؟ هل يجوز مثل هذا الكلام ممَّن قد علم أنّ التّذكرة والخشية لا تكون منه، وهل يصحّ إلاّ من المتوقَّع المُنتظَر؟

يُقال له: وهذا ممّا أكّدتَ به أنّ هشامًا زعَم أنّ الله –تعالى– أمر موسى وهارون [أن] يدعوَا[2] فرعون إلى الإيمان به، وهو جاهلٌ بما يجيبهما به لا يدري أيقبل منهما أو يردّ عليهما؟

فليتَ شعري! على أيّ وجه عند هشام قال لهما: ﴿فَلاَ يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمَ وَمَنِ آتّبَعَكُما الغَالِبُونَ﴾[3]: أعلى العلم منه بذلك –فهذا ترك قوله– أم على التّبخيت والتّخرّص؟

فالقائل لِمَا لا يدري أيكون أم لا يكون: إنّه كائنٌ، كاذبٌ عند كلّ ذي عقل.

هذا قولُ هشام وهذه شبْهته[4].

ثمّ يزْعم صاحب الكتاب أنّ شبه الرّافضة[5] في الغموض والشدّة كشبه مَنْ غلط من المعتزلة.

---

[1] سورة طه، الآية 44.

[2] في الأصل: **يدعو**.

[3] سورة القصص، الآية 35.

[4] في الأصل: **شبهة**.

[5] أو الرّوافض. وإنّما سمّوا بالرّوافض لأنّ زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه– خرج على هشام بن عبد الملك، فطعن عسكره في أبي بكر، فمنعهم من ذلك فرفضوه، ولم يبق معه إلاّ مائتا فارس. فقال لهم –أي زيد بن عليّ– : "رفضتموني"، قالوا : "نعم"، فبقي عليهم هذا الاسم. وهم أربع طوائف: الزّيديّة، الإماميّة، الكيسانيّة، الغالية. وفي *مقالات الإسلاميّين* للإمام الأشعري : سمّوا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، وهم مجمعون على أنّ النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– نصّ على استخلاف عليّ بن أبي طالب باسمه، وأظهر ذلك وأعلنه، وأنّ أكثر الصّحابة ضلّوا بتركهم الإقتداء به بعد وفاة النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم–، وأنّ الإمامة لا تكون إلاّ بنصّ وتوقيف، وأنّها قرابة، وأنّه جائز للإمام في حال التّقيّة أن يقول إنّه ليس بإمام... (ص17 من طبعة ريتر). وفي *تاج*

ولَعظيم ما وصف به هشام ربّه لخروجه من الإسلام خروجًا لا شبهة فيه على مسلم قال فيه الشّاعر: ثمّ إنّا نرْجع إلى الآية، فنقول: إنّ معنى قول الله –عزّ وجلّ–: ﴿لَعلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[1]: ليتذكّر ويخْشى، وهو نظير قوله: ﴿وَمِنْ آنَاءِ اللَّيلِ فسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهار لعلّك تَرْضى﴾[2]، لا على الشكّ. فكذلك هي ثمّ. والله محمود.

العروس للزّبيدي: فرق من الشّيعة. قال الأصمعي: سمّوا بذلك لأنّهم تركوا زيد بن عليّ، كذا نصّ الصّحاح. وفي *اللّسان والعباب* قال الأصمعي: كانوا بايعوا زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب –رحمهم الله تعالى–، ثمّ قالوا له: "تبرّأ –وفي بعض النّصوص: إبرأ– من الشّيخين نقاتل معك"، فأبى وقال : "كانا وزيريْ جدّي –صلّى الله عليه وسلّم–، فلا أبرأ منهما"، وفي بعض النّسخ: "أنا مع وزيريْ جدّي"، فتركوه وأرفضوا عنه... فسمّوا رافضة... (ج5/ص34). وفي *فرق الشّيعة* للنّوبختي: لمّا توفّي أبو جعفر –عليه السّلام– افترقت أصحابه فرقتين: فرقة منهما قالت بإمامة محمّد بن عبد الله بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، الخارج بالمدينة المقتول بها؛ وزعموا أنّه القائم، وأنّه الإمام المهدي، وأنّه قُتل؛ وقالوا إنّه حيّ لم يمت، مقيم بجبل يُقال له العلميّة... وكان المغيرة بن سعيد قال بهذا القول لمّا توفّي أبو جعفر محمّد بن عليّ وأظهر المقالة بذلك، فبرئت منه الشّيعة أصحاب عبد الله جعفر بن محمّد –عليهما السّلام– ورفضوه، فزعم أنّهم رافضة، وأنّه هو الذي سمّاهم بهذا الاسم..." (ص62–ص63). ويستعمل الأشعري والبغدادي والإسفراييني والملطي لفظ الرّوافض بالمعنى العامّ للفظ الشّيعة، ويعدّون من فرقتهم الزّيديّة والإماميّة والكيسانيّة وغلاة... وهكذا يكون معنى رافضة وأسباب تسميتهم بها يدور على عدّة تفسيرات: الأولى: رفض زيد أن يتبرّأ من الشّيخين، وهو يعني أنّ الرّافضة هم الزّيديّة، ولعلّه أطلق على الشّيعة عموما هذا اللّقب من باب إطلاق الجزء على الكلّ (رأي الرّازي، وقد سبق أن ذكره الأشعري في *المقالات*). الثّانية: أنّهم سمّوا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر (رأي الأشعري). الثّالثة: أنّ الذين سمّوا رافضة هم فرقة من الشّيعة (رأي النّوبختي). وقد نُقل عن الطّبري أنّ الشّيعة سمّوا بالكوفة بالرّافضة لكونهم رفضوا زيد بن عليّ.

انظر أيضا مادّة رافضة في *موسوعة الإسلام المختصرة*، ص466.

[1] سورة طه، الآية 44.

[2] سورة طه، الآية 130.

أسئلة أُخَر سألها هشام عن المعتزلة في آيات من القرآن

قال صاحب الكتاب: قال هشام: فإن سألْتنا المُعْتزلة عن قوله: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾[1]، ونحوها من القرآن، فليس هذا إلاّ كالذي يُسألون عنه من قوله: ﴿وَمَا هو بِضَارِّيْنَ به مِنْ أَحَدٍ إلاَّ بإذْنِ الله﴾[2]، ﴿وَلَوْ شئنا لآتينَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾[3]، ﴿وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إلاّ مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾[4]، وقوله: ﴿خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾[5]، و﴿بَلْ طَبَعَ اللهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾[6]، ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضيّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصّعَّدُ في السّماءِ﴾[7]، و﴿إِنَّكَ لاَ تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ الله يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾[8]؛ ونحْو هذا من الآي.

ولن يكون مخْرجنا دون مخْرجهم، ولن يضيق علينا من التّأويل ما يتّسع عليهم.

فالوَيْلُ لصاحب الكتاب لو أراد أن يقول: إنّ هشامًا لا شبهة له ولا حيلة عنده في تأويل ما ذكر أنّ المعتزلة سألته عنه من هذه وأخواتها من آي القرآن، هل كان يزيد على ما حكى عنه؟

أوَلَيْس قد علم كلّ مَن قرأ كتابه أنّه لم يترك تأويل الآية، ويفزع إلى المعارضة بذكر الآيات التي تُسأل المعْتزلة عنها في القدر، إلاّ لِعجْزه عن أن يأتي لها بتأويل؟

ثمّ إنّا نقول: إنّ تأويل المعتزلة للآي التي ذكرتها معروفٌ مشهورٌ في كتبهم. فهلاّ ذكرتَ أنتَ تأويل هشام فيما ذكرتَ أنّ المعتزلة تسأله عنه لِتعلم[9] أنّه قد لجأ إلى شبهة؟ وأيّ شبهة تكون لرجل يزعم أنّ الله –تعالى– لا يعْلم الشّيء حتّى يكون وهو يسمع

---

[1] سورة الأنعام، الآية 28.

[2] سورة البقرة، الآية 279.

[3] سورة السّجدة، الآية 13.

[4] سورة هود، الآية 118.

[5] سورة البقرة، الآية 7.

[6] سورة النّساء، الآية 155.

[7] سورة الأنعام، الآية 125.

[8] سورة القصص، الآية 56.

[9] في الأصل: **لنعلم**.

الله –عزّ وجلّ– يخبر عن أشياء لم تكن أنّها ستكون وعن أشياء لا تكون أن لو كانت كيف كانت تكون، لولا حيرة صاحب الكتاب وجهله بما يكون منه؟

فأمّا تأويل المعتزلة لِمَا تلا من الآيات فسهلٌ قريبٌ. أمّا [قوله:] ﴿وَمَا هُمْ بِضَارّيْنَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللهِ﴾[1]، أي بعلم الله وتخلّيه.

وأمّا قولُه: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾[2]، فإنّ هذا خبرٌ عن قدْرته، وأنّ الذين عصوه وكفروا به لم يغلبوه، وأنّه لو شاء لأدخلهم في الإيمان كرهًا وأجْبرهم عليه جبرًا.

وأمّا قولُه: ﴿وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلاَّ مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾[3]، فإنّ هذا خبرٌ عن اختلافهم ولم يصف اختلافهم إلى نفسه –جلّ ذكره–، بل أضافه إليهم، وليس علينا في هذه الآية مسألة، ولكنّ صاحب الكتاب كالسّكْران.

وأمّا قولُه: ﴿خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾[4]، و﴿بَلْ طَبَعَ اللهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾[5]، فليس ذلك على أنّه منَعَهم ممّا أمرهم به –تعالى عن ذلك–، ولكنّه على الاسم والحكم والشّهادة. ألاَ تراه يقول: "بِكُفْرِهِمْ"، وإنّما ختَم على قلوبهم ممّا فيها من كفْر؟

وأمّا قولُه: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيّقًا حَرَجًا﴾[6]، فإنّ الله –جلّ ذكره– يريد أن يضلّ الكافر، وإضلاله إيّاه تسميته إيّاه: ضالاً، وحكمه عليه بما كان منه من الضّلال.

وأمّا قوله: ﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيّقًا حَرَجًا﴾[7]، فإنّما ذلك بما يسمعه من الوَعيد على ضلاله في آي القرآن وعلى ألْسنة الرُّسُل –عليهم السّلام– من لعْنه وشتْمه والبراءة منه، فيضيق صدره لذلك.

---

[1] سورة البقرة، الآية 102.

[2] سورة السّجدة، الآية 13.

[3] سورة هود، الآية 113.

[4] سورة البقرة، الآية 7.

[5] سورة النّساء، الآية 155.

[6] سورة الأنعام، الآية 125.

[7] سورة الأنعام، الآية 125.

وأمّا قوله: ﴿إِنَّكَ لاَ تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ الله يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾[1]، فإنّما أخبر نبيّه -عليه السّلام- أنّه "لا يقبل منك مَن تحبّ قبوله منك، ولكن الله قادر على أن يدخل في الإيمان مَن يشاء من حيث يخبره عليه ويضطرّه إليه".

وقالوا فيها وجهًا آخر، قالوا: "إنّك لا تحكم بالهداية لِمَن تحبّ، لأنّك لا تعلم باطن الخلْق، ولكنّ الله يحكم لِمَن يشاء ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بالمُهْتَدِينَ﴾[2]، أي مَنْ عُلِم منه أنّ باطنه كظاهره، فلذلك المُهتدى عنده، وإنّما عليك أنت الحكم بالظّاهر".

ويُقال: إنّها نزلت في أبي طالب.

فهذه تأويلات المعتزلة لِمَا تَلاَ من الآيات، وكلّها واضحٌ قريبٌ غير خارج من اللّعنة ولا مُستكرَه المعنى -والحمد الله ربّ العالمين-.

---

[1] سورة القصص، الآية 56.

[2] سورة الأنعام، الآية 117.

سؤال آخر في العلم

ثمّ قال: وقد أجْمع المُوَحِّدون على أنّ الله كان ولا شيء.

فإذا كان هذا هكذا، وكان العلْم لا يقع إلاّ على شيء، فلا معنى لقول القائل: لم يزل الله عالمًا بالأشياء قبل كونها، إذ الأشياء لا تكون أشياء قبل كوْنها.

يُقال له: إنّ قول الموحّدين: إنّ الله كان ولا شيء، صوابٌ صحيحٌ، وليس ذاك بمفسده أن يكون الله لم يزل عالمًا بالأشياء، لأنّ الأشياء تكون.

والمعْتزلة لمّا قالوا: إن الله لم يزل عالمًا بالأشياء، لم يزعموا أنّ الأشياء معه لم تزل. إنّما قالوا: إنّه لم يزل عالمًا بأنّ الأشياء تكون وتحدث إذا أوْجدها وأحْدثها –سبحانه وبحمده–.

وأمّا قوله: إنّ الأشياء لا تكون أشياء قبل كوْنها، فإن أراد أنّ الأشياء لا تكون أشياء موجودات قبل كونها، فصحيحٌ مستقيمٌ؛ ولكنّها أشياء تكون وأشياء تحدث إذا أحدثها صانعوها.

ولوْ كان لا شيء معلوم إلاّ موجود كان لا شيء مقدور عليه إلاّ موجود.

ولوْ كان ذلك كذلك، لكان الفعل مقدورًا عليه في حاله غير مقدور عليه قبل حاله، كما كان معلوم في حاله وغير معلوم قبل حاله.

ولوْ كان هذا هكذا، كان القول بأنّ الله لم يزل قادرًا محالاً، كما أنّ القول بأنّ الله لم يزل عالمًا عند هشام خطأٌ.

قوْل أبي الهذيْل
في تناهي علْم الله

قوْل أبي الهذيْل
في تناهي علْم الله

ثمّ قال صاحب الكتاب: فأمّا أبو الهذيل، فإنّه اعتلّ في نهاية علم الله بقوله الله: ﴿والله بكُلّ شيء عَلِيمُ﴾[1]، وذكر أنّ هذا من قوله يوجب لِعلْمه غاية لا يتجاوزها، إذ كان الكلّ يوجب الحصر والنّهاية.

وقد كذب وقال الباطل[2].

لم يقلْ أبو الهذيل: إنّ علم الله ذو غاية ولا نهاية، ولا إنّه محصور محدود. وذلك أنّ علم الله عند أبي الهذيل هو الله، فلو زعَم أنّ علم الله مُتناهٍ، لكان قد زعم أنّ الله متناه، وهذا شِرْكٌ بالله وجهْل به عند أبي الهذيل. ولكنّه كان يقول: إنّ المُحدَثات ذات غايات ونهايات مُحصاة معدودة لا يخفى على الله منها شيءٌ.

وممّا يدلّ على ميْل صاحب الكتاب وتعصّبه مع هشام على أبي الهذيل –رحمه الله–، أنّه ذكر ما احتجّ به هشام من القياس في أنّ علم الله مُحدَث، وما استدلّ به من الخبر وأكّد ذلك بغاية ما أمكنه، وترك أن يحتجّ لأبي الهذيل بحرف واحدٌ ممّا كان أبو الهذيل يحتجّ به من قياس ومن الإجماع.

ولولا أنّ هذا مذهب لم يكن أبو الهذيل يتديّن به ولا يعْتقده، وإنّما كان يبوره وينظر فيه، لذكرتُ أشياء من القياس كان أبو الهذيل يحتجّ بها وبآيات من القرآن وأشياء من الإجماع، ولكنّه قول ليس يقول به أحدٌ من المعتزلة، فنُخبِرُ بشبهته في القول به، على أنّا قد ذكرنا في أوّل الكتاب من الاحْتجاج[3] له طرفًا.

---

[1] سورة الحجرات، الآية 16.

[2] في الأصل: **الباطن**.

[3] صحّحه الناسخ وكان قد كتب: **الاجماع**.

سؤال سُئل عنه[1] أبي الهذيل في الكُلّ ووقوعه تحت علم الله

ثمّ إنّ صاحب الكتاب سأل أبا الهذيل في عمومة الكلّ للأشياء المُحدَثات بسؤال سأله عنه جعفر بن حرب في كتابه *كتاب المسائل في النّعيم*.

فويْل لصاحب الكتاب، كيف يعيب المعتزلة ويخبر بضعفها في الكلام، ثمّ لا نجده يلجأ في مسْألة ولا جواب إلاّ إلى مسائلها وجواباتها؟

فقال: هل دخَل هو –تعالى– في هذا الكلّ الذي وصف الله نفسه بالعلم به؟

فإن قال: فقُلْ له: أوَ ليس القديم ليس بذي نهاية؟ فمن قوله: بلى.

قال: فقيل له: أفلا ترى أنّ الكلّ قد وقع على ما ليس بذي نهاية؟ وهذا هدمٌ عليك. فلِمَا[2] أنكرتَ، إذا[3] كان هذا هكذا، أن يكون ما وصَف الله نفسه بالعلم به غير متناه، وإن كان واقعًا تحت الكلّ؟

قال: وإن زعَم أنّ الله لم يدْخل في هذا الخبر، لأنّه ليس بمتناه، والكلّ لا يقع إلاّ على متناه، وإنّما دخل فيه ما يكون في الدّنيا، لأنّه محدودٌ متناه.

ثمّ قال: فغلطُ أبي هذيل يوازي غلط هشام فيه.

ولو قلتَ: إنّ غلط أبي الهذيل أفْحش، لَرجوْت أن أكون صادقًا.

يُقال له: نحلتَ أبا الهذيل قولاً لا يقوله ولا يعتقده[4]. وشتّان بين قول هشام في العلم، وهو يتديّن به ويعتقده[5] وقد مات عليه، وبين قول كان أبو الهذيل يتكلّم فيه على البور والنّظر، ثمّ تاب قبل موته من الكلام فيه لمّا رأى مَن ظنّ النّاس أنّه يقول به!

على أنّ الفصْل عند أبي الهذيل بينما[1] قاله[2] وبين ما عارضه به صاحب الكتاب أنّه[3] خارجٌ من حكم خبره، وأنّه [غير] متناه ووجب أن [يكون] لكلّ شيء سواه كلّ، وأنّه متناه لعموم الخبر.

---

[1] في الأصل: **عن**.

[2] في الأصل: **فما**.

[3] في الأصل: **إذ**.

[4] في الأصل: **يعقده**.

[5] في الأصل: **يعقده**.

قال: وذلك نظير قوله: ﴿إنّ الله على كلّ شيء قديرٌ﴾[4].

---

[1] في الأصل: **بينما**.

[2] في الأصل: **فاله**.

[3] في الأصل: **أن**.

[4] سورة الأحقاف، الآية 33.

قوْل هشام الفوطي
في علْم اللّه بالأشْياء

قوْل هشام الفُوطي[1]
في علْم الله بالأشْياء

ثمّ قال صاحب الكتاب: وهشام الفوطى يوافق هشام بن الحكم فيما استشنع من قوله في العلم.

ونقول إنّه قد كذب على هشام الفوطى كذبًا لا شبهة فيه على أحد عرف[2] شيئًا من الكلام.

وقوْل هشام بن الحكم عند هشام الفوطى كفرٌ وشركٌ وجهلٌ بالله، والله –جلّ ذكره– عند هشام الفوطى لم يزل عالمًا لنفسه لا بعلم مُحدَث، وإنّما زعم أنّ الأشياء المُحدَثات لم تكن أشياء قبل إحداث الله لها.

هذا قوْله، وأمّا ما حكاه صاحب الكتاب عنه، فكذبٌ وباطلٌ.

---

[1] كان من أصحاب أبي الهذيل العلاّف، ثمّ انحرف عنه. وكان من أهل البصرة. عاصر المأمون، وكان، إذا دخل عليه، تحرّك المأمون حتّى أنّه ليكاد يقوم. وذكر أبو الحسن الفرزوي أنّه كان أحد الأجلّة في الكلام والمناظرة والقصص، وله أقوال دقيقة في الفروع. وله من الكتب: *المخلوق*، *الردّ على الأصمّ في نفي الحركات*، *خلق القرآن*... توفّي سنة 226 هـ./840 م.

حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص271–ص272؛ *الفهرست*، ص214؛ *الانتصار*، ص48 إلى ص50، وص120 إلى ص122؛ *لسان الميزان*، ج6/ص195.

[2] في الأصل: **غرف**.

قوْل السّكنيّة وجهْم بن صفْوان
في العلْم
الأصول الخمْسة التي تعْتقدها
المعْتزلة

قوْل السّكنيّة وجهْم بن صفْوان[1] في العلْم
الأصول الخمْسة التي تعْتَقدُها المعْتزلة

ثمّ قال: وشيءٌ آخر، وهو أن السّكنيّة بأسْرها تقول في العلم بقول هشام بن الحكم. والسّكنيّة فرقة من فرق أهل العدْل. وجهم يقول بمثل القول الذي أنكره الجاحظ[2] على هشام.

---

[1] هو أبو محرز الجهم بن صفوان. نشأ في سمرقند، ثمّ قضى فترة من حياته الأولى في ترمذ. وكان مولى لبني راسب بن الأزد. وتجمع المصادر على أنّه أخذ عن الجعد بن درهم. قُتل سنة 128 هـ. ومذهبه في التّنزيه أنّه لا يجوز وصف الله –تعالى– بوصف يوصف به خلقه. أمّا مذهبه في الجبر، فهو يقول بأنّه: "لا فعل لأحد في الحقيقة إلاّ لله وحده، وأنّه هو الفاعل، وأنّ النّاس إنّما تُنسب إليهم أفعالهم على المجاز، كما يُقال: "تحرّكت الشّجرة، ودار الفلك، وزالت الشّمس"، ولكنّ الإنسان يختلف عنهم بعض الاختلاف... إنّه خلق الإنسان قوّة كان بها الفعل وخلق له إرادة للفعل واختيارًا له منفردًا له...".

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص312، (ريتر) ص279؛ *الفرق*، (عبد الحميد) ص211، (آفاق) ص199؛ الشّهرستاني، (كيلاني) ج1/ص86، (بدران) ج1/ص79؛ *التّبصير*، ص107؛ الإسفراييني، ج1/ص90؛ المقريزي، ج2/ص349؛ *التّنبيه*، ص93 إلى ص139؛ *المنية*، ص23 وص107؛ *لسان الميزان*، ج2/ص142؛ *الفصل*، ج3/ص35 وص81 وص175 وص228 وص233 وص259؛ *الانتصار*، ص12 وص92؛ *التّفكير الفلسفي في الإسلام* لعبد الحليم محمود، ص193 إلى ص198؛ *دراسات في الفرق والعقائد*، ص263–ص264؛ *المذاهب الإسلاميّة*، ص175–ص176؛ *علم الكلام وبعض مشكلاته*، ص145–ص146؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص333 إلى ص372؛ *شذرات الذّهب*، ج1/ص169؛ *ميزان الاعتدال*، ج1/ص426؛ *تاريخ الجهميّة والمعتزلة* للقاسمي؛ *مقدّمة تبيين كذب المفتري* لمحمّد زاهد الكوثري، ص12.

[2] هو أبو عثمان عمرو بن عمر بن بحر بن محبوب الجاحظ، الأديب والمتكلّم الشّهير، وصاحب المؤلّفات الكثيرة والمعتمَدة في مصادر الأدب العربي. وُلد بالبصرة، وسمع من أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري، وأخذ النّحو عن الأخفش أبي الحسن، وأخذ الكلام عن النّظّام، وتلقّف الفصاحة من المغرب شفاها. وأقام مدّة ببغداد. من تصانيفه: *الحيوان*، *البيان والتّبيين*، *رسالة التّربيع والتّدوير*، *البخلاء*...

حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص208 إلى ص212؛ *تاريخ بغداد*، ج12/ص212 إلى ص220؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص490 إلى ص492؛ *معجم الأدباء* لياقوت الحموي، ج16/ص73 إلى ص114؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص237–ص238؛ *لسان الميزان*، ج4/ص355 إلى ص357؛ *تذكرة الحفّاظ*،

قال: فإن قال: السّكنيّة ليست معتزلة، وكذلك جهم.

قال: قلنا: إن لم تكن السّكنيّة، فإنّها عدليّة؛ وإن لم يكن جهم معتزليًّا، فإنّه مُوحِّد.

يُقال له: إنّا لم ندفع أن يكون قد شارك هشام بن الحكم في قوله في العلم غيره من أهل الجهل باللّهو الفربه. وليس بحجّة لهشام بن الحكم موافقة جهم له في حدث العلم، لأنّ الحجّة عليهما فيه واحدة.

وما إضافة صاحب الكتاب لجهم إلى المعتزلة إلاّ كإضافة العامّة لجهم إلى المعتزلة لقوله بخلق القرآن.

ولجهم عند المعتزلة في سوء الحال والخروج من الإسلام كهشام بن الحكم.

وأمّا ذكْر السّكنيّة، فلسنا ندفع أن يكون بشَرٌ كثيرٌ يوافقونا في العدل ويقولون بالجبر، وبشَرٌ كثير يوافقونا في التّوحيد والعدل ويخالفونا في الوعد والأسماء والأحكام.

وليس يستحقّ أحدٌ منهم اسم الاعتزال حتّى يجمع القول بالأصول الخمسة: التّوحيد، والعدل، والوعْد، والوعيد، والمنزلة بين المنزلتيْن، والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر. فإذا كملت في الإنسان هذه الخصال الخمسة[1]، فهو معتزليّ.

فأمّا قوله: «فليس ابن شبيب[2] ولا موريس وصلح وغيلان وثمامة[3] وأبو شمر وكلثوم منكم، وإن وافقوكم في التّوحيد والعدل بخلافهم في المنزلة بين المنزلتيْن» يُقال له:

ج16/ص111؛ *مرآة الجنان*، ج2/ص156 وص162 إلى ص166؛ *هديّة العارفين*، ج1/ص802–ص803؛ معجم *المؤلّفين*، ج8/ص7 إلى ص9؛ *الانتصار* لأبي الحسين الخيّاط، ص21 وص23 إلى ص27 وص98 إلى ص103... إلخ؛ *الجاحظ حياته وآثاره* لطه الحاجري؛ *النّزعة الكلاميّة في أسلوب الجاحظ* لفكتور شلحت اليسوعي، *مقالات الإسلاميّين* للأشعري (فهارس طبعة ريتر).

[1] في الأصل: **الخمسة**.

[2] كنيته: أبو بكر. وينتمي محمّد بن شبيب إلى الطّبقة السّابعة من طبقات المعتزلة، على حدّ تصنيف القاضي عبد الجبّار لطبقات المعتزلة. كان له مجلس يجتمع إليه أهل الكلام. وله كتاب في التّوحيد. وكان يقول بالوعيد. فلمّا قال بالإرجاء، أخذته ألسنة المعتزلة بالنّقض عليه، فقال: "إنّما وضعتُ هذا الكتاب في الإرجاء لأجلكم، فأمّا غيركم، فإنّي لا أقول فيه ذلك".

حول ترجمته راجع: القاضي عبد الجبّار، *فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة*، ص74 وص279، ابن المرتضى، *كتاب المنية والأمل في شرح الملل والنّحل*، ص164.

[3] هو أبو معن ثمامة بن أشرس النّميري. قال عنه ابن النّديم: "كاتب بليغ. بلغ من المأمون منزلة جليلة، وأراده على الوزارة فامتنع ... وله من الكتب: كتاب *الحجّة*، وكتاب *الخصوص والعموم في الوعيد*، *والمعرفة*، وعلى جميع ما قال بالمخلوق...". توفّي سنة 213 هـ./828 م.

أمّا ثمامة، فما سمعْنا أحدًا قطّ يحكي[1] عنه خلاف المعتزلة في المنزلة بين المنزلتيْن، ولقد كذبتَ عليه وقلتَ الباطل.

وثمامة كان أشدّ فخرًا باسم الاعتزال من أن يخلّ منه بحرف[2] يزيل عنه اسْمه.

وأمّا غيلان، فكان يعتقد الأصول الخمْسة التي مَن اجتمعت فيه معتزليّ، وهذه رسائله قد طبقت الأرض تشهد بكذب صاحب الكتاب عليه.

وأمّا مَن سِوى ذلك، فليس تفْتقر المعتزلة إلى إضافتهم إلى أنفسهم، ولا إلى إدخالهم في جملتهم.

حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص207–ص208؛ *لسان الميزان*، ج2/ص83؛ *مروج الذّهب* للمسعودي، ج3/ص420–ص421؛ *تاريخ بغداد* للخطيب، ج7/ص145 إلى ص147؛ *ميزان الاعتدال* للذّهبي، ج1/ص372؛ *الأعلام* للزّركلي، ج2/ص86؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص396.

[1] في الأصل: **يحكى**.

[2] في الأصل: **بجرف**.

قوْل الرّافِضة بالبداء

قوْل الرّافِضة بالبداء

ثمّ قال صاحب الكتاب: فأمّا البداء، فإنّ حذّاق الشّيعة[1] يذهبون إلاّ ما يذهب إليه المعتزلة في النّسخ، فالخلاف بينهم وبين هؤلاء في الاسم دون المُسمَّى.

يُقال له: إنّ الرّافضة لا تعرف ما حكيت، وإنّما خرّجه لهم منذ قريب نفرٌ صحبوا المعتزلة.

فأمّا الرّافضة بأسْرها، فإنّها تقول بالبداء في الأخبار، وليس القول بالنّسخ في الأمر والنّهي من القول بالبداء في الأخبار في شيء.

---

[1] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج2/ص146 إلى ص147): "الشّيعة هم الذين شايعوا عليّا –رضي الله عنه– على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصّا ووصيّة، إمّا جليًّا وإمّا خفيًّا؛ واعتقدوا أنّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت، فبظلم يكون من غيره أو بتقيّة من عنده. وقالوا ليست الإمامة قضيّة مصلحيّة تُناط باختيار العامّة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضيّة أصوليّة، وهي ركن الدّين، لا يجوز للرّسل –عليهم الصّلاة والسّلام– إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامّة وإرساله. يجمعهم القول بوجوب التّعيين والتّنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمّة وجوبًا عن الكبائر والصّغائر، والقول بالتّولّي والتّبرّي قولاً وفعلاً وعقدًا، إلاّ في حال التّقيّة. ويخالفهم بعض الزّيديّة في ذلك، ولهم في تعدية الإمام كلام وخلاف كثير... وهم خمس فرق: كيسانيّة، وزيديّة، وإماميّة، وغلاة، وإسماعيليّة. وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال، وبعضهم إلى السنّة، وبعضهم إلى التّشبيه".
انظر: *المرجع المذكور*، ج1/ص146–ص147.

دلائلُهم من القرآن على ذلك

ثمّ قال صاحب الكتاب: فأمّا مَن خالف سبيل هؤلاء من الشّيعة، فإنّهم رجعوا منه إلى أمور: منها قول الله: ﴿يمْحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب﴾[1].

يُقال له: إنّه ليس في الآية التي تلوتها ما يوجب[2] البداء، وقد تأوّلها أهل العلم من المسلمين على خلاف ما تأوّلتها الرّافضة.

فقال بعْضهم: إنّ الله –جلّ ذكره– جعل الأجل للمؤجَّلين فيه في كتاب نسخته الملائكة الذين تعبّدوا بحفظ الخلْق، فتكون للإنسان عندهم نطفة أجلاً معلومًا، فإذا نقله عظمًا كتب اسمه إلى ما نقله إليه ومحاه من الكتاب أن يكون مضغة ثمّ ينْقله طفلاً؛ فإذا بلغ أشدّه مَحَا اسمه أن يكون في الكتاب طفلاً و كتبه بالغًا، وإذا ردّه إلى أرْذل العمر مَحا اسمه أن يكون في الكتاب قويًّا عاقلاً ويكون كافرًا أجلاً معلومًا؛ فإذا أسلم محاه من الكتاب الذي كتبت الملائكة عليه فيه أنّه كافر، وإذا كان حيًّا ثمّ أماته محاه من كتابه أن يكون اسمه فيه حيًّا وكتبه ميّتًا.

﴿وعنده أمّ الكتاب﴾[3] يقول: وعند الله أصل كتاب هذا مجموع فيه تنسخ منه الملائكة ما تقدّم من علم الله قبل كوْنه، وهو مكتوبٌ فيه كم يكون نطفة، وكم يكون علقة، وكم يكون حيًّا.

وقال بعضهم: لكلّ أجل كتاب، يقول: لكلّ كتاب أجل: للتّوراة أجل أرى وقت يعمل بما فيها، وللإنجيل أجل، أي وقت وللزبور وقت وللقرآن وقت ﴿يمحوا الله ما يشاء﴾[4] من الكتب ﴿ويثبت﴾[5] ما يشاء ﴿وعنده أمّ الكتاب﴾[6]، يعني: الأصل الذي نُسِخت منه هذه الكتب، وهو قوله: ﴿وإنّه في أمّ الكتاب لدينا لعليٌّ حكيمٌ﴾[7].

---

[1] سورة الرّعد، الآية 39.

[2] في الأصل: **يجب**.

[3] سورة الرّعد، الآية 39.

[4] سورة الرّعد، الآية 39.

[5] سورة الرّعد، الآية 39.

[6] سورة الرّعد، الآية 39.

[7] سورة الزّخرف، الآية 4.

وقال بعْضهم: مع ابن آدم ملكان منذ أدرك يكتبان الخير والشرّ، ثمّ يمحو الله من ذلك ما يشاء ويُثبت ما يشاء.

وهذه التّأويلات كلّها جائزة، وتأويل الرّافضة لهذه الآية[1] واختيارها له، دون ما ذكرنا من التّأويلات الصّحيحة، يشْبه سائر[2] اختيارها من التّشبيه، والجبر، والقول بالرّجعة، وإكفار المُهاجِرين والأنْصار[3] والتّابِعين بإحسان.

---

[1] في الأصل: **لآية**.

[2] في الأصل: **سائرا**.

[3] عرّف بهم عبد الرّحمان الجزيري في تفسيره (*أيسر التّفاسير*، سورة التّوبة، آية 117) قائلاً: "هم سكّان المدينة من الأوس والخزرج آمنوا ونصروا رسول الله صلى الله عليه وسلّم".

دلائلُهم من الإجماع عليه

ثمّ قال صاحب الكتاب: ومن حُججها قول الجماعة: «الصّدقة تدفع القضاء المُبرَم».

ومنها ما جاء في الحديث: «ما تردّدتُ في شيء تردّدي في قبْض روح المؤمن».

ثمّ قال: ولهم فيه حجج كثيرة، ليس هذا موْضع ذكرها.

ونقول: إنّ هذا الذي ذكره صاحب الكتاب يشبه لَعمري أدلّة الرّافضة وحججها، و يتعالى الله عن أن يتردّد في شيء من أفعاله.

والجماعة التي قالت: «الصّدقة تدفع القضاء المُبرَم»، فلِقولها تأويل، وهو أنّ مَن منع زكاة ماله، فقضى الله عليه أنّه فاجرٌ فاسقٌ من أهل الوعيد. فإذا تصدّق بها وأخرجها، أزال الله عنه القضاء، وقضى له بقضاء غيره، وهو أنّه يرتقي من أهل الوعد في الجنّة.

وهذا وجْهٌ حسنٌ سهْلٌ قريبٌ.

خاتِمة القوْل في البداء

ثمّ قال صاحب الكتاب: وليس هو ما فيه بأشنع من قول الجاحظ وأستاذه النّظّام[1]: إنّ الله لا يقدر أن يزيد في الخلْق ذرّة ولا ينقص منه ذرّة، لأنّه قد علم أنّ أصلح الأمور كوْنه على ما هو عليه في العدد.

ثمّ قال: والفعّال تعْرض له البدوات ولا تتعذّر عليه الأفعال أنبه ذكرًا وأعْلى شأنًا ممَّن[2] يستطيع أن يزيد في فعله شيئًا، ولا ينقص منه شيئًا ولا يقدّمه ولا يؤخّره.

فويْل صاحب الكتاب! ما أشدّ بهته وأقلّ حياءه!

متى [قال] إبراهيم أو أحدٌ من المعْتزلة: إنّ الله –جلّ ذكره– لا يقدر على شيء ممّا ذكره؟

وإنّ القوْل بما[3] حكاه صاحب الكتاب عند إبراهيم وعند كلّ منتحل للإسلام كفرٌ وشركٌ، وليس في الكذب على الخصوم دركٌ.

وبحسب صاحب الكتاب أنّ قارئه يعلم ضرورة أنّه قد كذب فيه على إبراهيم وأصحابه، لأنّ قول إبراهيم معروفٌ عند مخالفيه محفوظٌ حفْظه عند أصحابه.

ثمّ يُقال: إن الفعّال الذي تبدو له البدوات في أفعاله إنّما ذلك بجهله بالأمور، فإذا فعل فعلاً وخبّر بخبر، ثمّ تبيّن له أنّه ليس بصواب بدَا له فيه وانْتقل عنه إلى غيره، والمَوْصوف بهذا منقوصٌ والنّقص من أعلام الحديث، ويتعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

---

[1] هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيّار النّظّام.

انظر ترجمته في: *طبقات المعتزلة*، ص264–ص265.

[2] في الأصل: **من**.

[3] في الأصل: **لما**.

قولهم في الرّجعة
ودليلهم عليها

قوْلهم في الرّجْعة
ودليلهم عليْها

ثمّ قال صاحب الكتاب: وأمّا القوْل بالرّجْعة، فإنّ الشّيعة تزعم أنّها لا تنقض توحيدًا ولا عدلاً، ولا تستحيل في القدرة، ولا يفسد فعْلها في الحكمة. وما كان هكذا، فليس يدْفعه العقل. ولن يبطل عندهم إن كان باطلاً إلاّ بالسّمع.

يُقال له: ليس كلّ ما لم يبطل توحيدًا ولا ينقص عدلاً ولا يستحيل كونه في القدرة، قلنا أن نَصف الله –عزّ و جلّ– بأنّه يفعله، وقد علمنا أنّه ليس بمستحيل أن يحوّل الله أبا قبيس ذهبًا؛ وأنّ ذلك، لو كان، لم ينقض توحيدًا، ولم يبطل عدلاً.

وليس، وإن ذلك كذلك، أن نصف الله بأنّه يفعله، إذا كان الخبر لم يأت[1] بأنّه يفعل ذلك.

فكذلك القوْل بالرّجْعة: ليس لنا أن نقول به، وإن كانت غير مستحيلة في القدرة، إذ كان الخبر لم يأت بها، بل قد أتى بإبْطالها ونفْيها.

ثمّ قال: وللسّمْع طرق ثلاث: أحدها: القرآن، والآخر: الإجماع، والثّالث: الخبر الموجب للعلم.

قال: فأمّا القرآن، فقد نطق بها في غير موضع، منها قوله: ﴿ربنّا أمتّنا اثنتيْن وأحْييْتنا اثنتيْن﴾[2].

يُقال: هذه الآية تبطل القول بالرّجعة، لأنّ الله خلق بني آدم من نطف ميّتة، ثمّ يحييهم في دار الدّنيا، ثمّ يميتهم، ثمّ يحييهم يوم القيامة؛ فذلك موْتتان وحياتان.

وأحْسب صاحب الكتاب ليس يحْسن الحساب أيضًا، فلذلك احتجّ بهذه الآية.

قال: ومنها قوله: ﴿أو كالّذي مرّ على قرية وهي خاوية على عروشها﴾[3].

---

[1] في الأصل: **يأتنا**.

[2] سورة غافر، الآية 11.

[3] سورة البقرة، الآية 259.

يُقال له: إنّا لم ننْكر أن يكون الله قد أحْيا مَن أخبر أنّه أحْياهم –هذا لا يدْفعه مسْلم–، وإنّما أنْكرنا على الرّافضة قولها: إن الله يعيد الخلْق الذين أماتهم إلى دار الدّنيا قبل القيامة.

ثمّ قال: وأمّا الإجْماع، فإنّه قد جاء بأنّ عيسى –عليه السّلام– كان يحي الموْتى ويردّهم إلى دار الدّنيا.

يُقال له: وهذا أيضًا كالذي قبله: قد علمنا أنّ الله قد أحيَا الموتى على يدي عيسى بن مريم –صلّى الله عليه–، وقد نطق بذلك القرآن نصًّا.

ثمّ قال: وقد جاءت الأخبار الصّادقة مشروحة مُفسَّرة، وليس فيها إلاّ خلاف الأمويّة فقط، لأنّ الأمويّة على إبطالها، وليس في خلاف الأمويّة ما هوّل به الجاحظ.

يُقال له: ليس تسْهيلك للقوْل بالرّجْعة بمُزيل للشّنعة، ولا بمخرج للرّافضة من الكفر بالقول به. وإنّما تسميتك مَن أنكر القول بالرّجعة: أُمويّة كبعض ما مضى من كذبك في هذا الكتاب وبهْتك.

ثمّ يُقال له: ألستَ تعلْم أنّ الخوارج[1]، والمُرجئة[2]، والمعتزلة والحشويّة[1]، والزّيديّة، والجارودية[2]، والأمّة كلّها، إلاّ أهل الإمامة[3]، تنكر القول، وتدْفعها، وتكفّر قائلها، وتخْرجه من الإسلام؟

---

[1] يعرّف الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (طبعة كيلاني، ج1/ص114) الخوارج تعريفًا عامًّا بقوله: "كلّ مَن خرج على الإمام الحقّ الذي اتّفقت الجماعة عليه يُسمّى خارجيًّا، سواء كان الخروج في أيّام الصّحابة على الأئمّة الرّاشدين أو كان بعدهم على التّابعين بإحسان والأئمّة في كلّ زمان". يعني هذا أنّ هذا الاصطلاح منشؤه سياسيّ، وقد ورد في الحديث الشّريف: "مَن خرج من الطّاعة وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهليّة"، رواه مسلم وأحمد والنّسّائي عن أبي هريرة. والذي يظهر أنّه اصطلاح أُطلق عليهم من قِبَل أهل السنّة، ويخصّون به الذين خرجوا على عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه– في معركة صفّين وبعد التّحكيم المعروف. إلاّ أنّه صار علما على فرقة معيّنة لها آراء سياسيّة في الخلافة، من أهمّها: إنكار شرط القرشيّة، وآراء أخرى في عليّ ومعاوية والصّحابة، وآراء سياسيّة وفقهيّة في مرتكب الكبيرة".

[2] يذكر الشّهرستاني للإرجاء معان أربعة: إعطاء الرّجاء، والتّأخير، وقيل: تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، وقيل: تأخير عليّ –رضي الله عنه– عن الدّرجة الأولى إلى الرّابعة. وهم أربعة أصناف: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدريّة، ومرجئة الجبريّة، والمرجئة الخلّص. ويحاول البعض أن يرجع بذور الإرجاء إلى عصر الصّحابة، بل إلى نصوص القرآن نفسه، كقوله –تعالى–: ﴿وآخرون مرجون لأمر الله﴾ (السّورة التّبة، الآية 106)". وهم يقولون: لا يضرّ مع الإيمان معصية، كما لا ينفع

مع الكفر طاعة. قال الصّفدي بشأن المرجئة في كتاب *الوافي بالوفيّات* (ج12/ص213–ص214): "قلتُ: والمرجئة جنس لأربعة أنواع: الأوّل: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدريّة، ومرجئة الجبريّة، والمرجئة الصّالحة. والإرجاء يُشتقّ من الرّجاء، لأنّهم يرجون لأصحاب المعاصي الثّواب من الله –تعالى–، فيقولون: "لا يضرّ مع الإيمان معصية، كما أنّه لا ينفع مع الكفر طاعة". وقيل: الإرجاء هو تأخير حكم أصحاب الكبائر إلى الآخرة في الدّنيا، ولا يقضى عليهم بأنّهم من أهل الجنّة".

انظر: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف، ص240.

[1] لُقّب أهل الحديث بالحشويّة لاحتمالهم كلّ حشو رُوي من الأحاديث المختلفة المتناقضة، حتّى فيهم بعض الملحدين: "يروون أحاديث ثمّ يروون نقيضها. ولرواياتهم أحاديث كثيرة ممّا أنكره عليهم أصاحب الرّأي وغيرهم من الفرق في التّشبيه وغير ذلك.

انظر: أبو حاتم الرّازي، *كتاب الزّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة*، القسم الثّالث/ص267.

[2] الجاروديّة هم أصحاب أبي الجارود، وهو زياد بن المنذر الهمذاني. وهم يطعنون في أبي بكر وعمر –رضي الله عنهما–. ويرى الجاروديّة أنّ الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– نصّ على عليّ –رضي الله عنه– بالوصف دون التّسمية. وقالوا بتفضيل عليّ ولم يروا مقامه يجوز لأحد سواه، وزعموا أنّ مَن دفع عليًّا عن هذا المكان فهو كافر، وأنّ الأمّة كفرت وضلّت في تركها بيعته. ويذهب قسم منهم إلى أنّ الإمام بعد زيد هو محمّد بن عبد الله بن الحسن، وعلى رأيهم في ذلك: أبو حنيفة. والقائلين بإمامة محمّد ابن عبد الله بن الحسن ذهب بعضهم إلى أنّه المهدي، وأنّه حيّ لم يقتل، وسيخرج فيملأ الأرض عدلاً. وذهب آخرون أنّه قُتل، وانتقل الأمر منه إلى محمّد بن القاسم بن عمرو بن عليّ ابن الحسين، صاحب الطّالقان. وكانت العامّة تلقّبه الصّوفيّ، لأنّه كان يدمن لبس الصّوف. وقد مات في حبس المعتصم. وفرقة تدّعي انتقال الإمامة ليحيى بن عمر، صاحب الكوفة. وهو يحيى بن عمر يحيى بن الحسين بن زيد. وقُتل في أيّام المستعين. فهؤلاء أتباع أبي الجارود، وكان يُسمّى سرحوب. سمّاه بذلك الإمام الباقر (ع)، وقد فسّره الإمام (ع) بأنّه شيطان أعمى يسكن البحر.

انظر: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف، ص224–ص225؛ *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص133، و(طبعة ريتر) ص66؛ النّوبختي، ص81؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص157، و(طبعة بدران) ج1/ص140؛ *التّبصير*، ص27؛ *المواقف*، ص423؛ السّقاريني، ج1/ص85؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص30، (طبعة آفاق)، ص22؛ *المنية*، ص20 وص90؛ النّوبختي، ص21؛ المقريزي، ج2/ص352؛ *التّنبيه*، ص30؛ *الفهرست*، ص226–ص227؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص208؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص147 إلى ص149.

[3] ممّا جاء في تعريف الإماميّة في كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني (انظر الجزء الأوّل، ص163 إلى ص166 من طبعة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّة. بيروت. د. ت.): "الإماميّة هم القائلون بإمامة عليّ –عليه السّلام– بعد النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– نصًّا ظاهرًا، وتعيينًا صادقًا، من غير تعريض بالوصف، بل إشارة إليه بالعين، قالوا: وما كان في الدّين والإسلام أمر أهمّ من تعيين الإمام حتّى يكون مفارقته الدّنيا على فراغ قلب من أمر الأمّة، فإنّه إذا بُعث لرفع الخلاف وتقرير الوفاق، فلا

ولعلْم الرّافضة بخروجها من الإسلام عند الأمّة في قولها بالرّجْعة قد تواصلوا بكتمانها، وألاّ يذكروها في مجالسهم ولا في كتبهم إلاّ فيها قد أسرّوه من الكتب ولم يظْهروه.

يجوز أن يفارق الأمّة، ويتركهم هملاً يرى كلّ واحد منهم رأيًا، ويسلك كلّ واحد طريقًا، لا يوافقه في ذلك غيره، بل يجب أن يعيّن شخصًا هم المرجوع إليه وينصّ على واحد هو الموثوق به والمعمول عليه، وقد عيّن عليًّا –عليه السّلام– في مواضع تعريضًا، وفي مواضع تصريحًا... ثمّ إنّ الإماميّة لم يثبتوا في تعيين الأئمّة بعد الحسن والحسين وعليّ بن الحسين، على رأي واحد، بل اختلافاتهم أكثر من اختلافات الفرق كلّها، حتّى قال بعضهم إن نيفًا وسبعين فرقة من الفرق المذكورة في الخبر هو في الشّيعة خاصّة، ومَن عداهم خارجون عن الأمّة. وهم متّفقون في سوق الإمامة إلى جعفر بن محمّد الصّادق، مختلفون في المنصوص عليه بعده من أولاده، إذ كانت له خمسة أولاد –وقيل: ستّة–: محمّد، وإسحاق، وعبد الله، وموسى، وإسماعيل، وعليّ. ومَن ادّعى منهم النصّ والتّعيين، قال في تعيين محمّد، وعبد الله، وموسى، وإسماعيل. ثمّ منهم مَن مات وأعقب، ومنهم مَن قال بالتّوقّف والانتظار والرّجعة، ومنهم مَن قال بالسّوق والتّعدية... وكانوا في الأوّل على مذهب أئمّتهم في الأصول، ثمّ لمّا اختلفت الرّوايات عن أئمّتهم وتمادى الزّمان اختارت كلّ فرقة طريقة، وصارت الإماميّة بعضها معتزلة –إمّا وعيديّة، وإمّا تفضيليّة–، وبعضها إخباريّة –إمّا مشبّهة، وإمّا سلفيّة–".

رجع الكلام إلى قول النّظام
في المسائل الفقهيّة

ثمّ قال صاحب الكتاب: وليس بين الأمّة خلافٌ في فساد قول النّظّام: إنّ مَن نام مضطجعًا لم تجب عليه طهارة، وإنّ مَن ترك الصّلاة عامدًا لم تجب عليه إعادة.

وهذان القوْلان أشنع عند العامّة من القول بالرّجعة.

يُقال له: هذا كذبٌ على إبراهيم لم يقلْ به، فنتشاغل به. وقد بيّنّا ذلك فيما مضى من كتابنا.

رجع الكلام إلى قوله في الظهور والكُمون

ثمّ قال: ولو قيل لهم: «إنّ النّظّام يزعم أنّ الله خلقكم يوم خلق آدم، وأنّه قد أوْجدهم في الدّنيا منذ ألف سنة وأكثر منها» لأنسوا، لاستشناعهم هذا القول، قول مَن قال بالرّجْعة من الشّيعة.

يُقال له: قد كثر[1] كذبك على المعتزلة في هذا الكتاب، حتّى لقد كان الوجه في نقض كتابك أن يكتب على ظهره: «كذب صاحب الكتاب فيما حكاه عن المعتزلة».

ثمّ إنّا نقول له: إن الرّواية قد جاءت عن النّبيّ –عليه السّلام– أن الله مسح آدم، فأخرج ذرّيته منه في صورة الذرّ. وجاء أيضًا أن آدم –عليه السّلام– عرضت عليه، فرأى رجلاً جميلاً، فقال: «يا ربّ مَن هذا؟»، قال: «هذا ابنك داود».

فكيف تنْكر العامّة ما ذكر صاحب الكتاب أنّها تنكره، وأنّها تأنس بالرّجعة إذا ذكر لها ما حكاه عن إبراهيم وهي تروي عن النّبيّ –صلّى الله عليه– ما حكيته؟

بل لو سمعْتْ العامّة قول الرّافضة بالرّجعة، وما ترويه عن مَن يأتمّون به من الرّجوع إلى دار الدّنيا قبل القيامة، وكيف يظهرون على أعدائهم، [لحكمتَ] بخروج قائله من دين[2] الإسلام. على أنّ ما حكاه عن إبراهيم كذبٌ وباطلٌ. وإنّما أردْنا أن نخبر أنّ قائلاً لو قال به، لَكان عند العامّة دون القائل بالرّجْعة.

---

[1] في الأصل: **كثرت**.

[2] كانت في الأصل ابتداء كلمة أخرى فصحّحها النّاسخ و لم يوضّح رسمها.

القول بالماهيّة
ومَن قال بها من المعتزلة وغيرها

القوْل بالماهيّة
ومَن قال بها من المعْتزلة وغيْرها

ثمّ قال: فأمّا القوْل بالماهيّة، فقد قال به شيخَا المعتزلة: ضرار[2] وحفص الفرد[3]، وقد كان ثمامة[1] يقول بها. وممَّن كان يقول بها أيضًا: حسين النّجار[2]، وسفيان بن سختان، وبرغوث[3].

---

[1] حول نشأة هذه الفرقة راجع : الشّهرستاني، ص48؛ البغدادي، ص118؛ الإسفراييني، ج1/ص68؛ عبد الجبّار، *فرق وطبقات المعتزلة*، ص1؛ *خطط* المقريزي، ج2/ص345 – ص346؛ *مفتاح السّعادة* لطاش كبرى زاده، ج2/ص144؛ *المنية والأمل* لابن المرتضى، ص25؛ *الأنساب* للسّمعاني؛ *عيون الأخبار* لابن قتيبة؛ *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان، ج2/ص197؛ *الفهرست*، ص201؛ مقال كارلو نللينو في *التّراث اليوناني في الحضارة الإسلاميّة*، ص173 إلى ص198؛ *فرق الشّيعة* للنّوبختي، ص5؛ *التّنبيه* للملطي، ص40–ص41؛ *التّبصير* للإسفراييني، ص68؛ *مروج الذّهب* للمسعودي،ج3/ص152؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج1/ص377– ص378؛ *اعتقادات* الرّازي، في ذكره لرأي عبد الجبّار في تأييد هذا اللّفظ من القرآن الكريم.

[2] ذكره صلاح الدّين الصّفدي في كتابه *الوافي بالوفيّات* قائلاً: "ضِرار بن عمرو المعتزلي. إليه تُنْسَب الفرقةُ الضِّرارية من المعتزلة. كان يقول: يمكن أن يكون جميع مَنْ في الأَرض ممّن يُظهرُ الإِسلامَ كافرًا؛ توفي في حدود الثلاثين ومائتين". وقد فصّل البغدادي قوله في أفعال العباد، فقال: "وافق أصحابنا في أنّ أفعال العباد مخلوقة لله –تعالى– وإكساب العباد وفي إبطال القول بالتّولّد. ووافق المعتزلة في أنّ الاستطاعة قبل الفعل، وزاد عليها: إنّها قبل الفعل ومع الفعل وبعد الفعل، وأنّها بعض المستطيع. ووافق النجّار في دعواه أنّ الجسم أعراض مجتمعة من لون وطعم ورائحة.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين* (عبد الحميد) ج1/ص312، و(ريتر) ص281–ص282؛ *الفرق*، (عبد الحميد) ص213، و(آفاق) ص201؛ الشّهرستاني، (كيلاني) ج1/ص90، و(بدران) ج1/ص82؛ *التّبصير*، ص105؛ *الملل*، ص147؛ المقريزي، ج2/ص349؛ *المنية*، ص23 وص107؛ *ميزان الاعتدال*، ج2/ص328؛ *لسان الميزان*، ج3/ص203؛ *الانتصار*، ص98؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص26؛ *الفصل*، ج3/ص7 وص34 وص81 وص201.

[3] أبو يحيى، أو أبو عمرو، حفص الفرد، متكلم صاحب ابتداع في مسائل الصفات والقدر، حصل بينه وبين الشافعي مناظرة في خلق القرآن، وكان الشافعي –رحمه الله– يذمّه ويُحذِّر منه.

يُقال له: أمّا ضرار وحفص، فليسَا من المعتزلة، لأنّهما مشبّهان لقولهما بالماهيّة، ولقولهما بالمخْلوق.

وفي الانْتفاء منهما ومن أصحابهما يقول بشر من المعتمر[4]:

---

[1] هو أبو معن ثمامة بن أشرس النّميري. قال عنه ابن النّديم: "كاتب بليغ. بلغ من المأمون منزلة جليلة، وأراده على الوزارة فامتنع ... وله من الكتب: كتاب *الحجّة*، وكتاب *الخصوص والعموم في الوعيد*، و*المعرفة*، وعلى جميع ما قال بالمخلوق...". توفّي سنة 213 هـ./828 م.

حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص207–ص208؛ *لسان الميزان*، ج2/ص83؛ *مروج الذّهب* للمسعودي، ج3/ص420–ص421؛ *تاريخ بغداد* للخطيب، ج7/ص145 إلى ص147؛ *ميزان الاعتدال* للذّهبي، ج1/ص372؛ *الأعلام* للزّركلي، ج2/ص86؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص396.

[2] هو أبو عبد الله الحسين بن محمّد بن عبد الله النجّار. وكان حائكًا في طراز العبّاس بن محمّد الهاشمي من جلّة المجبرة ومتكلّميهم. وإذا تكلّم كان كلامه صوت الخفّاش. وكان من أهل النّاظرين، وله مع إبراهيم النظّام مجالس ومناظرات. ويُقال إنّه مات من جرّاء مناظرة بينهما. وله من الكتب: كتاب *الاستطاعة*، كتاب *كان يكون*، كتاب *المخلوق*، كتاب *الصّفات والأسماء*، كتاب *التّعديل والتّجويد*... وكان أكثر معتزلة الريّ وما حواليها على مذهبه.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين* لأبي الحسن الأشعري، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص199، (طبعة ريتر) ص135–ص136؛ *الفرق بين الفرق* لعبد القاهر البغدادي، (طبعة عبد الحميد) ص207، (طبعة آفاق) ص195؛ *الملل والنّحل* للشّهرستاني، (طبعة محمّد سيّد كيلاني) ج1/ص88، (طبعة بدران) ج1/ص81؛ *التّبصير في الدّين* للإسفراييني، ص101؛ *المواقف*، ص428؛ *الخطط المقريزيّة*، ج2/ص350؛ *المنية* لابن المرتضى، ص23، وص107؛ *الفصل في الملل والنحل* لابن حزم، ج3/ص، وص81؛ *الانتصار* لأبي الحسين الخيّاط، ص98؛ *الفهرست* لابن النّديم، ص229.

[3] اسمه محمّد بن عيسى، وبرغوث لقبه. توفّي سنة أربعين ومائتين.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين* للأشعري، (فهرست الكتاب) ص6؛ *سير أعلام النّبلاء* للذّهبي، الطّبقة الثّانية عشرة، جزء 9، ص219.

[4] هو بشر بن المعتمر الهلالي، أبو سهل. انتهت إليه رئاسة المعتزلة ببغداد، وقد سجنه الخليفة هارون الرّشيد فيها فترة طويلة. خالف المعتزلة في مسائل. وكان من روّاة الشّعر والأخبار. ذكر ابن النّديم في *الفهرست* أنّ له كتبًا، منها: *الردّ على مَن عاب الكلام*، *والردّ على الخوارج*، *والكفر والإيمان*، وكتاب *على النظّام*، وكتاب *على ضرار في المخلوق*... توفّي سنة 210 هـ./825 م.

حول ترجمته راجع : *الفهرست*، ص205؛ *لسان الميزان* لابن حجر العسقلاني، ج2/ص33؛ *الانتصار*، ص51 إلى ص53؛ *الفصل*، ج3/ص34، وص70، وص82، وص163؛ معجم *المؤلّفين* لعمر رضا كحالة، ج3/ص36؛ *تاريخ التّراث العربي* لفؤاد سزكين، ج2/ص395–ص396؛ *في علم الكلام* لأحمد صبحي، ج1/ص265 إلى ص269.

فنحن لا ننفكُّ نلْقَى عــارًا نــفــرّ مــن ذكــرهُــم فــرارا
تنفيهمُ عنّا و لسنا منــهــمُ ولا هُمُ مــنّــا ولا نــرْضاهُــم
إمامُهم جهْمُ[1] وما لجهْــمِ وصحْب عمرو[2] ذي التُّقى والعلْمِ

---

[1] هو أبو محرز الجهم بن صفوان. نشأ في سمرقند، ثمّ قضى فترة من حياته الأولى في ترمذ. وكان مولى لبني راسب بن الأزد. وتجمع المصادر على أنّه أخذ عن الجعد بن درهم. قُتل سنة 128 هـ. ومذهبه في التّنزيه أنّه لا يجوز وصف الله –تعالى– بوصف يوصف به خلقه. أمّا مذهبه في الجبر، فهو يقول بأنّه: "لا فعل لأحد في الحقيقة إلاّ لله وحده، وأنّه هو الفاعل، وأنّ النّاس إنّما تُنسب إليهم أفعالهم على المجاز، كما يُقال: "تحرّكت الشّجرة، ودار الفلك، وزالت الشّمس"، ولكنّ الإنسان يختلف عنهم بعض الاختلاف... إنّه خلق الإنسان قوّة كان بها الفعل وخلق له إرادة للفعل واختيارًا له منفردًا له...".

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص312، (ريتر) ص279؛ *الفرق*، (عبد الحميد) ص211، (آفاق) ص199؛ الشّهرستاني، (كيلاني) ج1/ص86، (بدران) ج1/ص79؛ *التّبصير*، ص107؛ الإسفراييني، ج1/ص90؛ المقريزي، ج2/ص349؛ *التّنبيه*، ص93 إلى ص139؛ *المنية*، ص23 وص107؛ *لسان الميزان*، ج2/ص142؛ *الفصل*، ج3/ص35 وص81 وص175 وص228 وص233 وص259؛ *الانتصار*، ص12 وص92؛ *التّفكير الفلسفي في الإسلام* لعبد الحليم محمود، ص193 إلى ص198؛ *دراسات في الفرق والعقائد*، ص263–ص264؛ *المذاهب الإسلاميّة*، ص175–ص176؛ *علم الكلام وبعض مشكلاته*، ص145–ص146؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص333 إلى ص372؛ *شذرات الذّهب*، ج1/ص169؛ *ميزان الاعتدال*، ج1/ص426؛ *تاريخ الجهميّة والمعتزلة* للقاسمي؛ *مقدّمة تبيين كذب المفتري* لمحمّد زاهد الكوثري، ص12.

[2] هو عمرو بن عبيد بن باب، أبو عثمان. وُلد في بلخ سنة 80 هـ./699 م. كان جدّه من سبي كابل من جبال السّند. كان ذا علم كثير، واعتبر من المحدّثين والزّاهدين. درس على الحسن البصري الفقه والحديث، وقد أعرض عنه لاعتزاله. قال ابن معين: "لا يُكتب حديثه". وقال النّسائي: "متروك الحديث". وقال ابن حبان: "كان من أهل الورع والعبادة إلى أن أحدث ما أحدث واعتزل مجلس الحسن هو وجماعة معه، فسمّوا المعتزلة". توفّي سنة 144 هـ./ 761 م.

حول ترجمته راجع: *مروج الذّهب*، ج2/ص270؛ *ميزان الاعتدال*، ج2/ص263 إلى ص267؛ *تهذيب التّهذيب*، ج8/ص70 إلى ص75؛ *المعارف* لابن قتيبة، ص243؛ ابن خلّكان، ج2/ص101–ص102؛ *الفهرست*، ص203؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص399 إلى ص404؛ *تاريخ بغداد*، ج12/ص166 إلى ص188؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص361؛ *عيون الأخبار*، ج1/ص209، ج2/ص264؛ الشّريف المرتضى، *الغرر والدّرر*، ص117 إلى ص120؛ كتاب *الانتصار*، ص206، وص241؛ الجاحظ، *البخلاء*، ص232؛ *البيان والتّبيين* للجاحظ، ج1/ص37، وص90، ج3/ص103؛ *المنية والأمل*، ص22 إلى ص24؛ *الفرق بين الفرق*، فهرس الأسماء؛ *الملل والنّحل*، ص17،

وأمّا إضافته القولَ بالماهيّة إلى ثمامة، فكذبٌ وباطلٌ.

وأمّا حسين وسفيان وبرغوث، فقد كانوا على ما وُصِف، ولا يبعد الله غيرهم.

والعجب كيف لم يُضِفْهم إلى المعتزلة، لقولهم بخلْق الله؟

ثمّ انْظر إلى مناقصة صاحب الكتاب وقلّة تحفّظه!

قد زعم فيما مضى من كتابه أنّ ثمامة ليس بمعتزليّ، لأنّه لا يقول بالمنزلة ضرار وحفص[1] وثمامة، فجعله معتزليًّا بعد أن أخرجه من الاعتزال.

ولذلك ما قيل: "ينْبغي للكذّاب أن يكون حافظًا".

وص33–ص34؛ *ميزان الاعتدال*، ج2/ص264 إلى ص267؛ فهرس *فرق الشّيعة*؛ *بحار الأنوار*، ج11/ص101، وص169؛ *رجال الكشي* لأبي عمرو محمّد بن عمر الكشي، ص250؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص16، وص222–ص223.

[1] في الأصل: ضرارا وحفصا.

مُناقشة في فعل الرّافضة بآل أبي طالب

مُناقشة في فعْل الرّافضة[1]
بآل أبي طالب

[1] أو الرّوافض. وإنّما سمّوا بالرّوافض لأنّ زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه– خرج على هشام بن عبد الملك، فطعن عسكره في أبي بكر، فمنعهم من ذلك فرفضوه، ولم يبق معه إلاّ مائتا فارس. فقال لهم –أي زيد بن عليّ– : "رفضتموني"، قالوا : "نعم"، فبقي عليهم هذا الاسم. وهم أربع طوائف: الزّيديّة، الإماميّة، الكيسانيّة، الغالية. وفي *مقالات الإسلاميّين* للإمام الأشعري : سمّوا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، وهم مجمعون على أنّ النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– نصّ على استخلاف عليّ بن أبي طالب باسمه، وأظهر ذلك وأعلنه، وأنّ أكثر الصّحابة ضلّوا بتركهم الإقتداء به بعد وفاة النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم–، وأنّ الإمامة لا تكون إلاّ بنصّ وتوقيف، وأنّها قرابة، وأنّه جائز للإمام في حال التّقيّة أن يقول إنّه ليس بإمام... (ص17 من طبعة ريتر). وفي *تاج العروس* للزّبيدي: فرق من الشّيعة. قال الأصمعي: سمّوا بذلك لأنّهم تركوا زيد بن عليّ، كذا نصّ الصّحاح. وفي *اللّسان والعباب* قال الأصمعي: كانوا بايعوا زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب –رحمهم الله تعالى–، ثمّ قالوا له: "تبرّأ –وفي بعض النّصوص: إبرأ– من الشّيخين نقاتل معك"، فأبى وقال : "كانا وزيريْ جدّي –صلّى الله عليه وسلّم–، فلا أبرأ منهما"، وفي بعض النّسخ: "أنا مع وزيريْ جدّي"، فتركوه وأرفضوا عنه... فسمّوا رافضة... (ج5/ص34). وفي *فرق الشّيعة* للنّوبختي: لمّا توفّي أبو جعفر –عليه السّلام– افترقت أصحابه فرقتين: فرقة منهما قالت بإمامة محمّد بن عبد الله بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، الخارج بالمدينة المقتول بها؛ وزعموا أنّه القائم، وأنّه الإمام المهدي، وأنّه قُتل؛ وقالوا إنّه حيّ لم يمت، مقيم بجبل يُقال له العلميّة... وكان المغيرة بن سعيد قال بهذا القول لمّا توفّي أبو جعفر محمّد بن عليّ وأظهر المقالة بذلك، فبرئت منه الشّيعة أصحاب عبد الله جعفر بن محمّد –عليهما السّلام– ورفضوه، فزعم أنّهم رافضة، وأنّه هو الذي سمّاهم بهذا الاسم..." (ص62–ص63). ويستعمل الأشعري والبغدادي والإسفراييني والملطي لفظ الرّوافض بالمعنى العامّ للفظ الشّيعة، ويعدّون من فرقتهم الزّيديّة والإماميّة والكيسانيّة وغلاة... وهكذا يكون معنى رافضة وأسباب تسميتهم بها يدور على عدّة تفسيرات: الأولى: رفض زيد أن يتبرّأ من الشّيخين، وهو يعني أنّ الرّافضة هم الزّيديّة، ولعلّه أطلق على الشّيعة عموما هذا اللّقب من باب إطلاق الجزء على الكلّ (رأي الرّازي، وقد سبق أن ذكره الأشعري في *المقالات*). الثّانية: أنّهم سمّوا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر (رأي الأشعري). الثّالثة: أنّ الذين سمّوا رافضة هم فرقة من الشّيعة (رأي النّوبختي). وقد نُقل عن الطّبري أنّ الشّيعة سمّوا بالكوفة بالرّافضة لكونهم رفضوا زيد بن عليّ.
انظر أيضا مادّة رافضة في *موسوعة الإسلام المختصرة*، ص466.

ثمّ قال: وأمّا إضافة الشّيعة[1] لمذاهبها إلى أسلافها، فليس ذلك بأعجب من إضافة أهل الإمامة[2] لمذاهبها مع اختلافها وتضادّها إلى رسولها.

---

[1] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج2/ص146 إلى ص147): "الشّيعة هم الذين شايعوا عليّا –رضي الله عنه– على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصّا ووصيّة، إمّا جليًّا وإمّا خفيًّا؛ واعتقدوا أنّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت، فبظلم يكون من غيره أو بتقيّة من عنده. وقالوا ليست الإمامة قضيّة مصلحيّة تُناط باختيار العامّة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضيّة أصوليّة، وهي ركن الدّين، لا يجوز للرّسل –عليهم الصّلاة والسّلام– إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامّة وإرساله. يجمعهم القول بوجوب التّعيين والتّنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمّة وجوبًا عن الكبائر والصّغائر، والقول بالتّولّي والتّبرّي قولاً وفعلاً وعقدًا، إلاّ في حال التّقيّة. ويخالفهم بعض الزّيديّة في ذلك، ولهم في تعدية الإمام كلام وخلاف كثير... وهم خمس فرق: كيسانيّة، وزيديّة، وإماميّة، وغلاة، وإسماعيليّة. وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال، وبعضهم إلى السنّة، وبعضهم إلى التّشبيه".
انظر: *المرجع المذكور*، ج1/ص146–ص147.

[2] ممّا جاء في تعريف الإماميّة في كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني (انظر الجزء الأوّل، ص163 إلى ص166 من طبعة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّة. بيروت. د. ت.): "الإماميّة هم القائلون بإمامة عليّ –عليه السّلام– بعد النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– نصًّا ظاهرًا، وتعييناً صادقًا، من غير تعريض بالوصف، بل إشارة إليه بالعين، قالوا: وما كان في الدّين والإسلام أمر أهمّ من تعيين الإمام حتّى يكون مفارقته الدّنيا على فراغ قلب من أمر الأمّة، فإنّه إذا بُعث لرفع الخلاف وتقرير الوفاق، فلا يجوز أن يفارق الأمّة، ويتركهم هملاً يرى كلّ واحد منهم رأيًا، ويسلك كلّ واحد طريقًا، لا يوافقه في ذلك غيره، بل يجب أن يعيّن شخصًا هم المرجوع إليه وينصّ على واحد هو الموثوق به والمعمول عليه، وقد عيّن عليًّا –عليه السّلام– في مواضع تعريضًا، وفي مواضع تصريحًا...
ثمّ إنّ الإماميّة لم يثبتوا في تعيين الأئمّة بعد الحسن والحسين وعليّ بن الحسين، على رأي واحد، بل اختلافاتهم أكثر من اختلافات الفرق كلّها، حتّى قال بعضهم إن نيفًا وسبعين فرقة من الفرق المذكورة في الخبر هو في الشّيعة خاصّة، ومَن عداهم خارجون عن الأمّة. وهم متّفقون في سوق الإمامة إلى جعفر بن محمّد الصّادق، مختلفون في المنصوص عليه بعده من أولاده، إذ كانت له خمسة أولاد – وقيل: ستّة–: محمّد، وإسحاق، وعبد الله، وموسى، وإسماعيل، وعليّ. ومَن ادّعى منهم النصّ والتّعيين، قال في تعيين محمّد، وعبد الله، وموسى، وإسماعيل. ثمّ منهم مَن مات وأعقب، ومنهم مَن قال بالتّوقّف والانتظار والرّجعة، ومنهم مَن قال بالسّوق والتّعدية...
وكانوا في الأوّل على مذهب أئمّتهم في الأصول، ثمّ لمّا اختلفت الرّوايات عن أئمّتهم وتمادى الزّمان اختارت كلّ فرقة طريقة، وصارت الإماميّة بعضها معتزلة –إمّا وعيديّة، وإمّا تفضيليّة–، وبعضها إخباريّة –إمّا مشبّهة، وإمّا سلفيّة–".

فإن كان ما فعلَتْه الشّيعة من ذلك يفسد مذهبها في التّشيّع لبني هاشم، فما فعلته الخوارج[1]، والمعتزلة، والمرجئة[2]، والشّيعة، وأصحاب الحديث ما هم عليه إلى المصْطفى –عليه السّلام– يبطل مذهبهم في التّوحيد وفي الإقرار بمحمّد –عليه السّلام–.

يُقال لصاحب الكتاب: إنّك ذهبتَ عمّا أراده الجاحظ[3] وقصد إليه بكلامه.

---

[1] يعرّف الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (طبعة كيلاني، ج1/ص114) الخوارج تعريفًا عامًّا بقوله: "كلّ مَن خرج على الإمام الحقّ الذي اتّفقت الجماعة عليه يُسمّى خارجيًّا، سواء كان الخروج في أيّام الصّحابة على الأئمّة الرّاشدين أو كان بعدهم على التّابعين بإحسان والأئمّة في كلّ زمان". يعني هذا أنّ هذا الاصطلاح منشؤه سياسيّ، وقد ورد في الحديث الشّريف: "مَن خرج من الطّاعة وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهليّة"، رواه مسلم وأحمد والنّسّائي عن أبي هريرة. والذي يظهر أنّه اصطلاح أُطلق عليهم من قِبل أهل السنّة، ويخصّون به الذين خرجوا على عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه– في معركة صفّين وبعد التّحكيم المعروف. إلاّ أنّه صار علما على فرقة معيّنة لها آراء سياسيّة في الخلافة، من أهمّها: إنكار شرط القرشيّة، وآراء أخرى في عليّ ومعاوية والصّحابة، وآراء سياسيّة وفقهيّة في مرتكب الكبيرة".

[2] يذكر الشّهرستاني للإرجاء معان أربعة: إعطاء الرّجاء، والتّأخير، وقيل: تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، وقيل: تأخير عليّ –رضي الله عنه– عن الدّرجة الأولى إلى الرّابعة. وهم أربعة أصناف: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدريّة، ومرجئة الجبريّة، والمرجئة الخلّص. ويحاول البعض أن يرجع بذور الإرجاء إلى عصر الصّحابة، بل إلى نصوص القرآن نفسه، كقوله –تعالى–: ﴿وآخرون مرجون لأمر الله﴾ (السّورة التّبة، الآية 106)". وهم يقولون: لا يضرّ مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. قال الصّفدي بشأن المرجئة في كتاب *الوافي بالوفيّات* (ج12/ص213–ص214): "قلتُ: والمرجئة جنس لأربعة أنواع: الأوّل: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدريّة، ومرجئة الجبريّة، والمرجئة الصّالحة. والإرجاء يُشتقّ من الرّجاء، لأنّهم يرجون لأصحاب المعاصي الثّواب من الله – تعالى–، فيقولون: "لا يضرّ مع الإيمان معصية، كما أنّه لا ينفع مع الكفر طاعة". وقيل: الإرجاء هو تأخير حكم أصحاب الكبائر إلى الآخرة في الدّنيا، ولا يقضى عليهم بأنّهم من أهل الجنّة".
انظر: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف، ص240.

[3] هو أبو عثمان عمرو بن عمر بن بحر بن محبوب الجاحظ، الأديب والمتكلّم الشّهير، وصاحب المؤلّفات الكثيرة والمعتمَدة في مصادر الأدب العربي. وُلد بالبصرة، وسمع من أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري، وأخذ النّحو عن الأخفش أبي الحسن، وأخذ الكلام عن النّظّام، وتلقّف الفصاحة من المغرب شفاها. وأقام مدّة ببغداد. من تصانيفه: *الحيوان*، *البيان والتّبيين*، *رسالة التّربيع والتّدوير*، *البخلاء*...
حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص208 إلى ص212؛ *تاريخ بغداد*، ج12/ص212 إلى ص220؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص490 إلى ص492؛ *معجم الأدباء* لياقوت الحموي، ج16/ص73 إلى ص114؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص237–ص238؛ *لسان الميزان*، ج4/ص355 إلى ص357؛ *تذكرة الحفّاظ*،

والذي أراده الجاحظ: الإخْبار عن جناية الرّافضة على كثير من آل أبى طالب بما روت عنهم من التّشبيه، والقوْل بالصّورة، وتثبيت البداء، والقوْل بالرّجْعة، وإكفار الأمّة، ومخالفة السّنن، والطّعن في القرآن؛ فأوْحشوا كثيرًا من النّاس منهم، واتّهموهم عند كثير منهم.

هذا الذي أراده الجاحظ وقصد إليه، وقد بيّنه في كتابه *كتاب فضيلة المعتزلة* وأوضحه.

فإن أنتَ عارضتَه بما روت الخوارج والمرجئة والمُجبِرة[1] عن النّبيّ –صلّى الله عليه– في تصحيح بِدَعِهم، وقلتَ: «فينبغي أن يكون ما روى هؤلاء عن النّبيّ –عليه السّلام– يتّهمه، كما أنّ ما روت الرّافضة على اختلافها عن ذكرنا[2] يتّهمهم عند كثير من النّاس»، قيل لك: ذلك غير واجب، لأنّ لرسول الله سننًا معروفة ينقلها جماعة الأمّة[3].

فمَن تفرَّد بخبر يخالف سنّته[4] المعروفة، عرَف كذبه وردّ عليه قوله، وكانت السّنن المشْهورة المعروفة تشهد على باطل ما نحله.

وليس مع مَن روت الرّافضة ما رووه عنه ما يؤمن ممّا[5] نحلة كلّ فريق منها، كما كان لرسول الله –صلّى الله عليه– ما يؤمن ممّا تنحله الخوارج والمُرجِئة، على أنّ الخوارج والمُرجئة والمجبرة ليس يضيفون بدعهم إلى رسول الله –صلّى الله عليه– أنّه نصّهم عليها نصًّا بأعيانها، وإنّما يأتون بآية من القرآن تحتمل التأويل، فيقولون: "هذه الآية

ج16/ص111؛ *مرآة الجنان*، ج2/ص156 وص162 إلى ص166؛ *هديّة العارفين*، ج1/ص802–ص803؛ معجم *المؤلّفين*، ج8/ص7 إلى ص9؛ *الانتصار* لأبي الحسين الخيّاط، ص21 وص23 إلى ص27 وص98 إلى ص103... إلخ؛ *الجاحظ حياته وآثاره* لطه الحاجري؛ *النّزعة الكلاميّة في أسلوب الجاحظ* لفكتور شلحت اليسوعي، *مقالات الإسلاميّين* للأشعري (فهارس طبعة ريتر).

[1] أو الجبريّة. والجبر هو "نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الربّ تعالى" (الشّهرستاني، ج1/ص85؛ *التّعريفات* للجرجاني، ص77). ويميّز الشّهرستاني بين الجبريّة الخالصة التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً، والجبريّة المتوسّطة التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثّرة أصلاً. فأمّا مَن أثبت للقدرة الحادثة أثرًا ما في الفعل وسمّى ذلك كسبًا –يعني الأشعريّ–، فليس بجبريّ". وفخر الدّين الرّازي ينبّه إلى أنّ أساس المشكلة هو خلق العبد فعله، وليس قدرته على الفعل فحسب.

[2] في أصل: **نكرنا**.

[3] في أصل: **لأمة**.

[4] في أصل: **سنّته**.

[5] في الأصل: **ما**.

تدلّ على قولنا"؛ أو قول لرسول الله –صلّى الله عليه– يحْتمل التّأويل، فيقولون: "إنّما أراد به مذْهبنا".

مُناقشة في إنتساب
كلّ فرْقة إلى أئمّتِهم

مُناقشة في انْتساب كلّ فرْقة إلى أئمّتهم

فلمّا كان ذلك كذلك لم يكن ما عارض به صاحب الكتاب الجاحظ بمشبه لما قاله الجاحظ ولا نظير له، والرّافضة يأتي كلّ فريق منهم بقوله بعيْنه يرويه عن مَن يأتّمون به.

وإذا أردتَ أن تعرف ذلك، فانْظر إلى ما ترويه جملة رُوّاة الرّافضة، مثل ابن نمير، وصفوان الجمّال، وسدير، وحِبان بن سدير، ومعاوية بن عمار، وأشباههم.

ثمّ انْظر إلى ما ترويه الممْطورة[1] عن جعفر[2]، وإلى [ما] ترويه القطعيّة[1] عن جعفر وعن موسى بن جعفر[2]؛ فإنّك ترى أعاجيب لا يخفى على النّاظر، فيما أنّ الرّافضة أكذب خلْق الله وأوْضعه لخبر.

---

[1] أو الممْطوريّة. وهم قوم يقولون: إنّ موسى بن جعفر لم يمت بل هو غائب. وإنّما سمّوا بهذا لأنّهم لمّا أظهروا هذه المقالة قال لهم قوم: "والله ما أنتم إلاّ كلاب ممطورة"، يعني أنّهم كالكلاب المبتلّة من غاية ركاكة هذه المقالة. وقد تسمّى هذه الفرقة بالواقفة، كما عند الأشعري. وذلك لأنّهم وقفوا على موسى بن جعفر ولم يجاوزوه إلى غيره. وزعموا أنّ جعفر بن محمّد نصّ على إمامة ابنه موسى بن جعفر، وأنّ موسى حيّ لم يمت ولا يموت حتّى يملأ الأرض عدلاً وقسطًا كما ملئت ظلمًا وجورًا. وعند البغدادي في *الفرق بين الفرق*: هي الموسويّة نسبة إلى موسى بن جعفر، وهي الممْطورة أيضًا لأنّ يونس ابن عبد الرّحمان القمّي كان من القطعيّة وناظر بعض الموسويّة، فقال في بعض كلامه: "أنتم أهون بالممطورة عليّ بن إسماعيل قال: ما أنتم إلاّ كلاب ممطورة". وكذا هي عند الإسفراييني، إلاّ أنّ الذي سمّاهم كلابًا ممطورة عنده هو زرارة بن أعين. إلاّ أنّ النّوبختي ذكر أنّ عليّ بن إسماعيل الميثمي ويونس بن عبد الرّحمان القمّي ناظرا بعضهم، فقال له عليّ بن إسماعيل، وقد اشتدّ الكلام بينهم: "ما أنتم إلاّ كلاب ممطورة".

انظر: *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص100، و(طبعة ريتر) ص29؛ النّوبختي، ص81؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص169، و(طبعة بدران) ج1/ص150؛ *التّبصير*، ص38–ص39؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص63–ص64.

[2] هو جعفر بن محمّد الباقر، الملقّب بالصّادق. وينتسب إلى أبي بكر الصدّيق من جهة أمّه. وُلد سنة 80 هـ. وتختلف الصّورة التي هي بين أيدي الشّيعة عن جعفر، وصورته عند أهل السنّة؛ حيث أنّ

الشّيعة ينسبون إليه ما سيكون وينسبون الجعفر الأبيض إليه. وينسب المسعودي إليه فكرة النّور المحمّدي قبل الخلق. ولذا يعزى إلى الصّادق العلم السرّي، مفتاح التّفكير الباطني بعده.

حول ترجمته راجع: *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص161 إلى ص167؛ *الإمام جعفر الصّادق* لمحمّد أبي زهرة؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع* لكامل مصطفى الشّيبي، ص177 إلى ص194؛ *التّهذيب* لابن حجر، ج2/ص103 إلى ص105؛ *تذكرة الحفّاظ* للذّهبي، ج1/ص166؛ *حلية الأولياء*، ج1/ص193.

[1] وهم يقطعون بدعوة موسى بن جعفر. وهؤلاء هم جمهور الشّيعة، كما يذكر أبو الحسن الأشعري. ويعتقدون أنّ النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– نصّ على عليّ –رضي الله عنه– واستخلفه بعد بيعته، وأنّ عليًّا نصّ على الحسن، والحسن على الحسين، والحسين على عليّ بن الحسين، فمحمّد بن عليّ، فجعفر بن محمّد، فموسى بن جعفر، فعليّ ابن موسى، فمحمّد بن عليّ بن موسى، فعليّ ابنه، فالحسن بن عليّ الذي كان بسامرّاء، فمحمّد بن الحسن بن عليّ، وهو الغائب المنُتظَر. ويُقال لهم –كما عند عبد القاهر البغدادي–: الإثنى عشريّة. وذكر أنّهم اختلفوا في سنّ الثّاني عشر عند موته. فمنهم مَن قال: كان ابن أربع سنين، ومنهم مَن قال: كان ابن ثماني سنين. واختلفوا في حكمه في ذلك الوقت. فمنهم مَن زعم أنّه في ذلك الوقت كان إمامًا عالمًا بجميع ما يجب أن يعلمه الإمام، وكان مفروض الطّاعة على النّاس. ومنهم مَن قال: كان في ذلك الوقت إمامًا على معنى أنّ الإمام لا يكون غيره، وكانت الأحكام يومئذ إلى العلماء من أهل مهبه إلى أوان بلوغه، فلمّا بلغ تحقّقت إمامته ووجبت طاعته؛ وهو الآن الإمام الواجب طاعته، وإن كان غائبًا. أمّا الشّهرستاني، فإنّ هذه الفرقة عنده هي الإثناعشريّة، وذكر أنّهم سمّوا قطعيّة لقطعهم بموت موسى الكاظم بن جعفر الصّادق. وذكر النّوبختي أنّ موسى بن جعفر مات في حبس السّندي بن شاهك، وأنّ يحيى بن خالد البرمكي سمّه في رطب وعنب بعثهما إليه فقتله، وأنّ الإمام بعد موسى: عليّ بن موسى الرّضا. فسُمّيت هذه الفرقة: القطعيّة، لأنّها قطعت على وفاة موسى بن جعفر وعلى إمامة ابنه بعده، ولم تشكّ في أمرها ولا ارتابت، ومضت على المنهاج الأوّل.

انظر: *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص88، و(طبعة ريتر) ص17؛ النّوبختي، ص81؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص169، و(طبعة بدران) ج1/ص105؛ *التّبصير*، ص39؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص64، (طبعة آفاق)، ص47؛ *المنية*، ص21، النّوبختي، ص79؛ المقريزي، ج2/ص351؛ *التّنبيه*، ص38؛ *الشّيعة في التّاريخ*، ص85 إلى ص94.

[2] هو أبو الحسن موسى الكاظم بن جعفر الصّادق بن محمّد الباقر بن عليّ زين العابدين ابن الحسين بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنهم–. أحد الأئمّة الاثنى عشر –رضي الله عنهم أجمعين–. قال الخطيب في *تاريخ بغداد*: "كان موسى يُدعى العبد الصّالح، من عبادته واجتهاده [...] وكان يسكن المدينة، فأقدمه المهدي بغداد وحبسه [...] ثمّ ردّه إلى أهله بالمدينة [...] وأقام بالمدينة إلى أيّام هارون الرّشيد، فقدم هارون منصرفًا من عمرة شهر رمضان سنة 179 هـ.، فحمل موسى معه إلى بغداد وحبسه بها إلى أن توفّي في محبسه" (ج13/ص30–ص31). وكانت ولادته يوم الثّلاثاء قبل طلوع الفجر سنة 129 هـ. –و قال الخطيب: سنة 128 هـ.– بالمدينة. وتوفّي في رجب سنة 183 هـ. –

وهؤلاء الذين ذكرْنا أسمائهم هم روّاة الرّافضة عن أئمّتهم ليس يصلون إلى معرفة قول عن أئمتهم إلاّ عنهم وهم الذين نقلوا إليهم هذه العجائب أنّ الرّافضة تحتج في أنه لا بدّ من إمام معصوم مأمون الظّاهر الباطن ليأمنوا بزعمهم من تغيير الدّين وتضييع السّنن، وأن يحفظ عليهم دينهم، ثمّ هم أقْبل خليقة الله لخَبَر واحد غير مأمون عن أئمّتهم ويجعلونه حجّة في ما بينهم وبين ربّهم.

وهذا نقْضٌ لدَليلهم في تثْبيت الإمامة.

وقيل: 186 هـ.– ببغداد، وقيل إنّه توفّي مسمومًا. وقال الخطيب: توفّي في الحبس. ودُفن في مقابر الشّونيزيّين خارج القبيّة.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج5/ص308 إلى ص310؛ *الأئمّة الاثنا عشر* لابن طولون، ص87؛ *صفة الصّفوة*، ج2/ص103؛ *ميزان الاعتدال*، ج4/ص201؛ *منهاج السنّة*، ج2/ص115 وص124؛ *عبر* الذّهبي، ج1/ص287؛ *تاريخ* ابن خلدون، ج4/ص115؛ *فرق الشّيعة*، (صفحات متفرّقة).

تكْفير الرّافِضة
الصحابة والتّابِعين

تكْفير الرّافِضة
الصَّحابة والتّابِعين

ثمّ [قال] صاحب الكتاب: ويُقال له: لا تنس *كتاب التّحريش* لضرار، وما فيه من رواية كلّ فرقة لِمَا هي عليه عن النّبيّ –صلّى الله عليه–، ولا تنْس استحسان أصحابك إيّاه وتسلّقهم به على فساد الأخبار، وافْهم ما غزوا بهذا وما إليه جروا!

وإذا ما رأيت المذاهب يعيّر بعضهم بعضا بشنيع الأقاويل، فعليك بالصّمت!

يُقال له: لسْنا ندْفع أن يكون لبعض أهل البِدَع أخبار شاذّة يرويها عن قوْم ضعفى في تثبيت بدَعهم عن رسول الله –عليه السّلام–، ولكن لرسول الله سنن مشهورة معروفة تبْطل تلك الرّواية وتدْفعها وتكذّب الروّاة لها.

فإن كان لمَن ترْوي عنه الرّافضة من آل أبى طالب أعلام مشهورة واضحة، فقد استوى الكلام؛ وإن لم يكن لهم ذلك، فقد افْترق القولان واختلف الكلامان.

على أنّا لو اقْتصرنا على ما أجْمعت عليه الرّافضة عن أئمّتها أنّها تقول بها وتأمرها بالقول به، لأغنانا وحشته ومخالفته لِمَا عليه أمّة محمّد –صلّى الله عليه– عن أن نفزع إلى ما تفرّدت به كلّ فرقة منها من الرّواية.

ويُقال لصاحب الكتاب: لو لزمْتَ الصّمت واستعملت الإمساك كما تفعله الرّافضة كان أسْتر على مَن حاولت نصْرته وأنْفَع لمَن تعرّضتَ لتقوية مذْهبه من حشْو أهل الإمامة.

ثمّ قال: وأمّا ما رماهم به من إكفار الصّحابة، والطّعن عليهم.

قال: فإنّي لا أعلم بين الشّيعة اختلافًا في كفْر أكْفر الصّحابة.

ثمّ قال: وسأصف لكم جملة من قولهم يستدلّون بها على أنّ الجاحظ لا يخلو من أن يكون بهت القوم أو جهْل قولهم.

يُقال له: قد علم الجاحظ أنّ الرّافضة ليس تكفّر عليّ بن أبي طالب[1]، ولا الحسن[2]، ولا الحسين[3]، ولا سلمان[1]، ولا المقداد[2] مع ثلاثة أو أربعة من الصّحابة، ولكن خبر عنهم أنّهم يكفّرون المُهاجِرين والأنصار[3] جميعا إلاّ نفرًا خمسة أو ستّة.

---

[1] واسم أبي طالب: عبد المناف بن عبد المطّلب. ويُكنى عليّ أبا الحسن. وأمّه فاطمة بنت أسد بن هامش بن عبد مناف بن قصيّ. وكان له من الولد الحسن والحسين وزينب الكبرى وأمّ كلثوم الكبرى. وأمّهم فاطمة بنت الرّسول. لمّا قُتل عثمان بويع لعليّ بن أبي طالب بالمدينة يوم الجمعة 13 ذي الحجّة من سنة 35 هـ. توفّي مقتولاً بالكوفة في شعبان سنة 38 هـ.

حول ترجمته راجع: *تاريخ الخلفاء* للسّيوطي، ص185 إلى ص211.

[2] هو أبو محمّد الحسن بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–، وأمّه فاطمة –صلوات الله عليها– بنت رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–. بويع له يوم مات أبوه –رضي الله عنه–، وكان أشبه النّاس برسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–، وأقام بالكوفة إلى شهر ربيع الأوّل سنة 41 هـ.، وقتل عبد الرّحمان بن ملجم؛ ثمّ سار إلى معاوية، فالتقيا بمسكن من أرض الكوفة، فاصطلحا وسلّم إليه الأمر وبايعه لخمس بقين من شهر ربيع الأوّل –ويُقال إنّه أعطاه خمسة آلاف ألف درهم–، ورجع إلى المدينة. وقال قوم إنّه صالحه بأدرح في جمادى الأولى، وأخذ مائة ألف دينار، روى ذلك كلّه الدّولابي. وكانت خلافته ستّة أشهر وخمسة أيّام. روى سفينة، قال: "سمعتُ رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– يقول: "الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثمّ تكون ملكًا أو ملوكًا". وكان آخر ولاية الحسن –رضي الله عنه– تمام ثلاثين سنة وثلاثة عشر يومًا من أوّل خلافة أبي بكر الصدّيق –رضي الله عنه–. ولم يزل الحسن بالمدينة إلى أن مات بها في شهر ربيع الأوّل سنة 49 هـ.، وله سبع وأربعون سنة –وقيل: مات سنة 50 هـ.–، وهو أشْبه بالصّواب. وصلّى عليه سعيد بن العاص، ودُفن بالبقيع، ويُقال إنّه دُفن مع أمّه –صلوات الله عليهما–.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان، ج2/ص65 إلى ص69؛ *تهذيب التّهذيب* لابن حجر العسقلاني، ج2/ص295؛ *تهذيب* ابن عساكر، ج4/ص199؛ *حلية الأولياء* لأبي نعيم الأصفهاني، ج2/ص35؛ *صفة الصّفوة* لابن الجوزي، ج1/ص319؛ *الأئمّة الإثنا عشر* لابن طولون، ص63.

[3] هو الحسين بن عليّ بن أبي طالب، الإمام الثّالث من أئمّة الشّيعة. ولد الحسين في شعبان في السّنة الرّابعة من الهجرة، وسمّاه رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– حسينا، كما سمّى أخاه حسنا من قبل. تولّى النّبيّ حسينا من حين ولادته إلى يوم وفاته. وانتقل بعد وفاة جدّه إلى أحضان أبيه عليّ. نصّ على إمامته وإمامة أخيه الحسن من قبله جدّه الرّسول –عليه الصّلاة والسّلام– بحديث مشهور بين الروّاة، ونصّ على إمامته وإمامته أخيه الحسين عليّ –رضي الله عنه– في آخر أيّام حياته، كما روي ذلك في *الوافي*. ولقد بقي بعد أخيه الحسن عشر سنين قضّاها في خلافة معاوية ابن أبي سفيان. وحين جعل معاوية أمر الخلافة الإسلاميّة لولده يزيد من بعده، كان الحسين –رضي الله عنه– لا يدع فرصة إلاّ ويعلن للملإ الإسلاميّ عن رأيه في تلك البيعة وعن مصير المسلمين، إن استقام الأمر ليزيد بعد

هذا قولُهم المعْروف المشْهور.

فأمّا إكْفار الجماعة حتّى لا يبْقى منهم أحدٌ، فلم يخْبر بذلك الجاحظ عنهم.

أبيه. ولمّا مات معاوية اضطربت أعصاب يزيد من الحسين –رضي الله عنه– لرفضه مبايعته وخروجه عليه في أرض العراق. واستشهد الحسين مع نفر من شيعته بعد أن خذله أهل الكوفة سنة 61 هـ. في العاشر من المحرّم.

حول ترجمته راجع: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف، ص126 إلى ص132.

[1] هو سلمان أبو عبد الله الفارسي الرّامهرمزي الأصبهاني، سابق الفرس إلى الإسلام. صحب النّبيّ – صلّى الله عليه وسلّم– وخدمه. وروى عنه ابن عبّاس وأنس وعقبه ابن عامر وأبو سعيد وكعب بن عجرة وعبد الله بن أبي زكّرياء الدّمشقي وغيرهم، وروى له الجماعة. توفّي سنة 36 هـ.، وقبره بالمدائن.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج15/ص309–ص310؛ *طبقات* ابن سعد، ج4/ص153؛ *الاستيعاب*، ج2/ص634؛ *تهذيب* ابن عساكر، ج6/ص188.

[2] هو المقداد بن الأسود، أحد الصّحابة الستّة السبّاقين للإسلام. توفّي سنة 33 هـ.

حول ترجمته راجع: *الوفيّات* لابن قنفد، ص13.

[3] عرّف بهم عبد الرّحمان الجزيري في تفسيره (*أيسر التّفاسير*، سورة التّوبة، آية 117) قائلاً: "هم سكّان المدينة من الأوس والخزرج آمنوا ونصروا رسول الله صلى الله عليه وسلّم".

آراء الفِرَق في الصحابة والتّابعين
الجاحظ والخوارج:
المُناظرات بيْن المُعْتزلة والرّافِضة

آراء الفِرَق في الصَّحابة والتّابِعين
الجاحظ والخوارج
المُناظرات بيْن المعْتزلة والرّافِضة

ثمّ إنّ صاحب الكتاب وَصَف قول الزّيديّة[1]، وليس قول الزّيديّة من قول الرّافضة في شيء.

ثمّ قال: وزعَم قومٌ منهم أنّ عليًّا ولّى أبا بكر[2]، وأنّ أبا بكر كان من تحت يده. فأبو بكر (زعم) عند هؤلاء مُحسِن مُصيب بتولّيته الأمر.

يُقال له: هذا قوْل نفْر من الرّافضة جزعوا من إكفار المُهاجِرين والأنصار، واستوحشوا منه، فصاروا إلى غاية من البهت والجهل هي أغلط من إكفار النّاس أجمعين، وهو قولهم: إنّ أبا بكر كان عاملاً لعليّ وخليفة له من تحت يديْه، وأيّ شيء أعجب من

---

[1] قالت الزّيديّة بأنّ الصّفات ليس معان زائدة على الذّات، وهو أصل معتزليّ؛ وقالت بخلق القرآن، وأنّ الله لا يجبر العباد على المعاصي، وأنّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص.

انظر: *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج2/ص121 إلى ص137؛ *الإمام زيد* لمحمّد أبي زهرة (وفيه دراسة لحياته وفقهه وعقائده وفرقته من بعده)؛ *دراسات في الفرق والعقائد الإسلاميّة* لعرفان عبد الحميد، ص65-ص66؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص154 إلى ص157، و(طبعة بدران) ج1/ص137 إلى ص140؛ *مقالات* الأشعري، (طبعة عبد الحميد)، ج1/ص129 إلى ص132، و(طبعة ريتر) ص65-ص66؛ *المذاهب الإسلاميّة* لأبي زهرة، ص72 إلى ص78؛ *الشّيعة في التّاريخ* لمحمّد حسين الزّين، ص70 إلى ص76؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص206 إلى ص209؛ *الفهرست*، ص226؛ *موسوعة الإسلام المختصرة* بإشراف هـ. جب، ص651-ص652؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع* لكامل مصطفى الشّيبي، ص169 إلى ص177.

[2] هو أبو بكر عبد الله بن أبي قحافة -و اسمه عثمان- بن عامر، من ولد تيم ابن مرّة -تيم قريش-. كان اسمه في الجاهليّة عبد الكعبة، فسمّاه رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- عبد الله، ولقبه عتيق، لُقّب به لجمال وجهه -رضي الله عنه-، وسمّي صدّيقًا لتصديقه خبر المسرى. وأمّه سلمى وتكنى أمّ الخير بنت صخر، وهي بنت عمّ أبيه. بويع له يوم الاثنين الذي توفّي فيه رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-، وتوفّي بالسلّ ليلة الثّلاثاء، وقيل يوم الجمعة، لتسع ليال بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة ، وسنّه ثلاث وستّون سنة. وكانت خلافته سنتين وثلاثة أشهر وتسعة أيّام، وصلّى عليه عمر -رضي الله عنه-. ودُفن في حجرة عائشة ورأسه بين كتفي رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-.

والٍ[1] لرجل وخليفة له تحضره الوفاة، فيستخلف على النّاس رجلاً سواه، ثمّ تحضر المستخلف الثّاني الوفاة، فيجعلها شورى بين ستّة: المُولَّى له ولِمَن كان قبله أحدهم؟

هذا قولٌ متعاقلي الرّافضة.

فليتَ شعري، وجد صاحب الكتاب في قول أحد من المعتزلة هذا الجهل! لقد نزّه الله أولياءه وأنصار دينه عن هذه المذاهب وأشباهها.

ثمّ وصَف قولَ الرّافضة المشْهور، فقال: وزعَم هشام بن الحكم[2] أنّ أكثر الأمّة ضلّت بتركْهم عليًّا، وقصدْهم إلى غيره.

فأمّا الكلّ، فليْس يجوز عنده أن يجْتمعوا على ضلال.

يُقال له: هذا قول الرّافضة المشهور، وهو الذي حكاه الجاحظ عنهم قد صرّحت به.

---

[1] في الأصل: **والي**.

[2] هو هشام بن الحكم البغدادي الكندي، مولى بني شيبان، أبو محمّد أو أبو الحكم. من مشائخ الرّافضة. نشأ بالكوفة وانتقل إلى بغداد، وكان يتردّد على المدينة المنوّرة وعاش بها مدّة بجوار الإمام جعفر الصادق. وهو من أكبر متكلّمي عصره. وله من الكتب: *الإمامة*، *الدّلالات على حدث الأشياء*، *الردّ على الزّنادقة*، *الردّ على هشام الجواليقي*، *الشّيخ الغلام*، *القدر*، *الردّ على شيطان الطّاق*، وغيرها. وكان منقطعًا إلى يحيى بن خالد البرمكي، وكان القيّم بمجالس كلامه ونظره. نشأ في الكوفة جهميًّا له مناظرات وردود على معتزلة عصره كأبي هذيل العلاّف. يتّهمه الخيّاط بأنّه أخذ التّجسيم من الدّيصانيّة. وقد أجمع المؤرّخون للفكر الإسلاميّ القدامي –شيعة وسنّة ومعتزلة– أنّه أوّل مَن قال: "الله جسم"، بمعنى: جسم ذو أبعاد. ونقل الأشعري أنّه كان يريد بقوله "جسم": أنّه موجود، وأنّه شيء قائم بنفسه. وعن صفات الله يرى بأنّ الصّفة ليست هي هو ولا غيره ولا بعضه والصّفة لا توصف. توفّي بعد نكبة البرامكة بجديدة مستترًا، وكانت نكبة البرامكة سنة 187 هـ. (*فهرست* ابن النّديم، ص175). حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (عبد الحميد) ج1/ص102، و(ريتر) ص31؛ *الفرق*، (عبد الحميد) ص65، و(آفاق) ص48؛ الشّهرستاني، (كيلاني)، ج1/ص184، و(بدران) ج1/ص164؛ *المنية*، ص30؛ *التّبصير*، ص39؛ المقريزي، ج2/ص353؛ *المواقف*، ص420؛ *مناهج السنّة النّبويّة* لابن تيميّة، ج1/ص203؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج2/ص169 إلى ص197؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ص140 إلى ص144؛ النّوبختي، ص79؛ *الانتصار* للخيّاط، ج8/ص164؛ *الفصل* لابن حزم، ج2/ص269 وص293 وص309، ج3/ص176 وص178 وص220 وص253، ج4/ص157 وص169 وص172؛ ج5/ص40 وص45 وص175 وص193 إلى ص195؛ *الفهرست*، ص223؛ *فهرست* الطّوسي، ص174؛ *رجال النّجاشي*، ص304؛ *رجال الكشي* لأبي عمرو محمّد بن عمر الكشي، ص165؛ *لسان الميزان*، ج6/ص194.

ثمّ قال: وذلك أنّ الأمّة خمس فرق: منها شيعة، ومنها خوارج، ومنها مُرجِئة، ومنها معتزلة، ومنها أصحاب الحديث والرّواية.

قال: فأمّا المعتزلة، فقد تقدّم وصف قولها في هذا الباب.

يُقال: وقد تقدَّم تكْذيبنا إيّاك فيما رميْتَهم به من قمل الزّور والبهتان.

ثمّ قال: وأمّا المُرجِئة، فإنّهم يذهبون في أمر عليّ على مثل مذاهب المعتزلة وقريب منها.

يُقال له: ليس بين المعتزلة والمُرجِئة وأصحاب الحديث كبير الخلاف في أمر الصّحابة والولاية أهمّ. إنّما خلافهم في تفصيل بعض الأئمّة العادلة عندهم على بعض.

فأمّا ولاية الجميع والتّرحّم عليهم والتّقرّب إلى الله بمحبتهم، فلا خلاف بينهم في ذلك؛ اللّهمّ إلاّ مَن تولّى من النّابتة الفئة الباغية من أهل الشّام، فإنّ المعتزلة تخالفهم في ذلك أشدّ الخلاف.

ثمّ قال: وأمّا الخوارج، فإنّها تكفّر عليًّا، وعثمانًا[1]، وحسنًا، وحسينًا، والزّبير[2]، وطلحة[3]، وعائشة[1]، وأبا موسى[2]، وأسامة[3]، وسعد[4]، وابن عمر[5]؛ وكلّ مَن تخلّف عن

---

[1] في الأصل: **عثمان**.

وهو أمير المؤمنين عثمان بن عفّان –رضي الله عنه– أبو عمرو الأموي. وهو مَن جمع الأمّة على مصحف واحد بعد الاختلاف، ومَن افتتح نوّابه إقليم خراسان وإقليم المغرب. زوّجه رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– بابنتيه رقيّة وأمّ كلثوم. هاجر إلى الحبشة، ثمّ إلى المدينة. وروى جملة كثيرة من العلم. روى عنه بنوه عمرو وأبان وسعيد ومولاه حمران وأنس بن مالك وأبو إمامة بن سهل والأحنف بن قيس وسعيد بن المسيب وأبو وائل وطارق بن شهاب وأبو عبد الرّحمان السّلمي وعلقمة بن قيس ومالك ابن أوس بن الحدثان وخلق سواهم. هاجت رؤوس الفتنة والشرّ وأحاطوا به وحاصروه ليخلع نفسه من الخلافة وقاتلوه، فصبر وكفّ نفسه وعبيده حتّى ذُبح صبرًا في داره والمصحف بين يديه وزوجته نائلة عنده. وقتله سودان بن حمران يوم الجمعة ثامن عشر ذي الحجّة سنة خمس وثلاثين. وكانت خلافته اثنتي عشرة سنة، وعاش بضعا وثمانين سنة. كان من أقران النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– وأبي بكر الصدّيق. وكان أكبر من عليّ بثمان وعشرين سنة أو أكثر. وكان ممّن جمع بين العلم والعمل.

حول ترجمته راجع: *تذكرة الحفّاظ* للذّهبي، ج1/ص8 إلى ص10.

[2] هو الزّبير بن العوامّ، أحد الصّحابة العشرة. توفّي في سنة ستّ وثلاثين، وسنّه وستّون سنة.

حول ترجمته راجع: ابن قنفد، *الوفيّات*، ص10.

[3] هو طلحة بن عبيد الله، أحد الصّحابة العشرة. توفّي سنة ستّ وثلاثين، وسنّه أربع وستّون سنة.

حول ترجمته راجع: ابن قنفد، *الوفيّات*، ص10.

[1] هي عائشة بنت أبي بكر الصدّيق. تزوّجها الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– قبل الهجرة بثلاث سنين. وكان لها يوم تزوّجها ستّ سنين، فكان لها عند موته ثمان عشرة سنة. وتوفّيت هي في خلافة معاوية سنة 58 هـــ.، ولها 67 سنة، ودُفنت بالبقيع.

حول ترجمتها راجع: *طبقات* ابن سعد، ج8/ص58؛ *الاستيعاب* لأبي عمر بن عبد البرّ، ص1881؛ *أسد الغابة* لعزّ الدّين ابن الأثير الجزري، ج5/ص501؛ *الإصابة* لابن حجر العسقلاني، ج8/ص139؛ *حلية الأولياء* لأبي نعيم الأصفهاني، ج2/ص43؛ *تهذيب التّهذيب*، ج12/ص433؛ *صفة الصّفوة* لابن الجوزي، ج2/ص6.

[2] هو أبو موسى الأشعري.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، ص4 وص87 وص125.

[3] هو أسامة بن يزيد. توفّي سنة ثمان وخمسين.

حول ترجمته راجع: ابن قنفد، *الوفيّات*، ص15.

[4] هو سعد بن أبي وقّاص مالك. أحد الصّحابة العشرة وآخرهم وفاة. توفّي سنة خمس وخمسين، وسنّه أربع وثمانون سنة.

حول ترجمته راجع: ابن قنفد، *الوفيّات*، ص10.

[5] عبد الله بن عمر بن الخطّاب، ويكنى بأبي عبد الرحمن، أمه زينب بنت مظعون، ولد بعد البعثة بعامين وأبوه لم يسلم بعد، وما إن أصبح يافعا كان الله قد هدى والده عمر بن الخطاب، فأخذ ينهل من الإسلام عن الرسول محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم مباشرة، حيث كان يتبعه كظله. توفى بمكة بعد منصرف الناس من الحج وعمره أربع وثمانين سنة ودفن بالمُحصّب وهو آخر من مات من الصحابة بمكة مات سنة 73 وقيل 74. كان في مدة الفتنة لا يأتى أمير إلا صلّى خلفه وأدّى إليه زكاة ماله [البداية والنهاية]. عن نافع قيل لابن عمر رضى الله عنه زمن ابن الزبير والخوارج والخشبية: أتصلى مع هؤلاء ومع هؤلاء وبعضهم يقتل بعضًا؟ قال: من قال: حى على الصلاة أجبته ومن قال: حى على الفلاح أجبته ومن قال حى على قتل أخيك المسلم وأخذ ماله قلت: لا [الحلية (383/1)]. قال له مروان بن الحكم ليبايع له بالخلافة وقال له: إن أهل الشام يريدونك. قال: فكيف أصنع بأهل العراق؟ قال: تقاتلهم. قال: والله لو أطاعنى الناس كلهم إلا أهل فَدَك فإن قاتلتهم يقتل فيهم رجل واحد لم أفعل فتركه [الإصابة 242]. لم يقاتل في شيء ومن الفتن ولم يشهد مع عليٍّ شيئا من حروبه حين أُشكلت عليه ثم كان بعد ذلك يندم على ترك القتال معه [أسد الغابة (342/3)]. كان سبب قتله أن الحجاج أمر رجلاً فَسَمَّ زُجَّ (الحديدة في أسفل الرمح) رمح وزحمه ووضع الزج في ظهر قدمه وإنما فعل الحجاج ذلك لأنه خطب يومًا وأخر الصلاة (تكلم عن ابن الزبير) فقال له ابن عمر: إن الشمس لا تنتظرك فقال له الحجاج: لقد هممت أن أضرب الذى فيه عيناك قال: إن تفعل فإنه سفيه مُسلّط [أسد الغابة].

انظر ترجمته في: البداية والنهاية – ابن كثير [ت 774هـــ] دار ابن رجب. الإصابة في تمييز الصحابة – ابن حجر [ت 852 هـــ] دار الفكر. حلية الأولياء – أبو نعيم الأصفهانى [ت 430 هـــ] دار الكتب

عليّ قبل التحكيم وعمرًا[1] وابنه عبد الله ومعاوية[2]؛ وكلّ مَن كان معهم ومع الزّبير وطلحة؛ وتكفّر أيضًا عبد الله بن عبّاس[1] وعبد الله بن جعفر[2].

العلمية. أسد الغابة – ابن الأثير الجزرى [555–630هـ] دار الشعب. تذكرة الحفاظ – الذهبى [ت 748هـ] دار الكتب العلمية.

[1] هو أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب –رضي الله عنه–، أبو حفص العدوي الفاروق، وزير رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–. وهو الذي سنّ المحدّثين التّثبّت في النّقل، وربّما كان يتوقّف في خبر الواحد إذا ارتاب. وقد كان عمر أمر الصّحابة أن يقلّوا الرّواية عن نبيّهم ولئلاّ يتشاغل النّاس بالأحاديث عن حفظ القرآن. استشهد أمير المؤمنين عمر في أواخر ذي الحجّة من سنة ثلاث وعشرين، وعاش نحوا من ستّين سنة، وقيل إنّه عاش خمسين سنة، والأرجح أنّه عاش ثلاثا وستّين سنة.
حول ترجمته راجع: الذّهبي، *تذكرة الحفّاظ*، ج1/ص5 إلى ص8.

[2] أبوه: أبو سفيان صخر بن حرب بن أمية الأكبر بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرّة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. وابنته هي أم المؤمنين رملة بنت أبي سفيان. وأبو سفيان من سادات قريش وواحد من ذوى الراى والحكمة في مكة. أمه: هند بنت عتبة بنت ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرّة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. وهي أخت الصحابي الجليل أبو حذيفة بن عتبة، وتجتمع مع أبو سفيان في عبد مناف بن قصي. ولد معاوية بمكة قبل الهجرة بخمس عشرة سنة وكان سنه يوم الفتح 23 سنة. وأسلم معاوية يوم فتح مكة وهو من الطلقاء الذين اسلموا من مسلمة الفتح. تولى قيادة جيش إمداد لأخيه يزيد بن أبي سفيان في خلافة أبو بكر، وأمره أبو بكر بأن يلحق به فكان غازيا تحت إمرة أخيه، وقاتل المرتدين في معركة اليمامة، ومن بعد ذلك أرسلهُ الخليفة أبو بكر مع أخيهِ يزيد لفتح الشام وكان معه يوم فتح صيدا وعرقة وجبل وبيروت وهم من سواحل الشام. تولى معاوية بن ابي سفيان ولاية الأردن في الشام سنة 21 هـ في عهد عمر بن الخطّاب. وبعد موت أخيه يزيد بن أبي سفيان من طاعون عمواس، ولاه عمر ولاية دمشق وما يتبع لها من البلاد، ثم جمع له الخليفة عثمان بن عفان على ولاية الشام كلها، فكان من ولاة أمصارها. وبعد موت عثمان سنة 35هـ خرج عن أمر خليفة المسلمين علي بن أبي طالب ونادى بأخذ الثأر من قتلة الخليفة عثمان ابن عفان وحرض على قتالهم. وقبل ذلك وقعت موقعة الجمل حيث كانت عائشة بنت أبي بكر زوجة النبي محمد في جيشاً يقاتل خليفة المسلمين آنذاك وكان في قيادة الجيش طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وكانوا خرجوا جميعا لأخذ الثأر من قتلة عثمان، وبعد موقعة الجمل قاد معاوية جيشاً ضد خليفة المسلمين علي بن أبي طالب وكانت موقعة صفين التي انتهت بالتحكيم الجبري، وبعد مقتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب تولى الحسن بن علي الخلافة فثار معاوية على الحسن وحاربه فما كان من الحسن إلاّ أن حقن دماء المسلمين وأقام عهدًا مع معاوية ينصّ على أنّ

يُقال له إنّ الخوارج قد سلم عليهم الصّدر الأوّل من المهاجرين والأنصار سِنِّي الجماعة كلّها: خلافة أبي بكر كلّها وخلافة عمر كلّها وستّ سنين من خلافة عثمان، فلمّا جاءت سِنُّو الاختلاف أسرفت لعمري وتعدّت وظلمت في كثير ممَّن برئت منه. ودين الله بين المُقصّر والغالي.

والخوارج، مع مروقهم من الدّين وخروجهم منه أقصد الرّافضة، لأنّهم برئوا من عثمان بعد ستّ سنين من خلافته، ومن طلحة والزّبير للنّكث، ومن معاوية لادّعائه الخلافة واعتلاله على عليّ بطلب دم عثمان، ومن عليّ لتحْكيمه الرّجال فيما نصّ الله

الأمر يعود للمسلمين لاختيار خليفتهم بعد وفاة معاوية وهذا ما لم يحدث، وبموجب ذلك العهد تسلم معاوية الحكم فأصبح خليفة المسلمين في *دمشق* عاصمة دولة الخلافة الإسلامية. توفّي في دمشق عن 78 سنة بعدما عهد بالأمر إلى ابنه يزيد بن معاوية ودفن في دمشق وكانت وفاته في رجب سنة 60 هـ كان خلالها واليًا ل 20 عام وخليفة ل 20 عام أخرى. كان معاوية أول من أوصى بالملك لولده من الخلفاء.

[1] هو أبو العبّاس عبد الله بن العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد مناف مناف، ابن عمّ رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– وله ثلاث عشر سنة. وكان –صلّى الله عليه وسلّم– دعا له، فقال: "اللهمّ فقّهه في الدّين وعلّمه التّأويل". وأخذ الفقه عن ابن عبّاس جماعة منهم عطاء بن أبي رباح وطاوس ومجاهد وسعيد بن جبير وعبد الله بن عبد الله بن مسعود وأبو الشّعثاء جابر بن زيد وابن أبي مليكة وعكرمة وميمون بن مهران وعمرو بن دينار وغيرهم. ومات ابن عبّاس بالطّائف في فتنة ابن الزّبير وبلغ سبعين سنة.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج3/ص62 إلى ص64؛ *تذكرة الحفّاظ*، ص40؛ *غاية النّهاية*، ج1/ص425؛ *العقد الثّمين* لتقيّ الدّين المكّي، ج5/ص190؛ *نكت الهميان* للصّلاح الصّفدي، ص180؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص2؛ *البدء والتّاريخ* لمطهّر بن طاهر المقدسي، ج5/ص131–ص132؛ البغدادي، *الفرق بين الفرق*، ج2/ص242–ص243؛ *مختصر الفرق*، ص37؛ الشّهرستاني، *الملل والنّحل*،ص112 وص114–ص115.

[2] هو عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الجواد؛ له صحبة ورواية. وُلد بالحبشة من أسماء بنت عميس. روى عن أبويه وعن عمّه عليّ بن أبي طالب –كرّم الله وجهه–. وهو آخر مَن رأى النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– من بني هاشم. وهو أوّل مولود وُلد في الإسلام بالحبشة. سكن المدينة. وكان يُسمّى بحر الجود لسخائه. وكان إذا قدم على معاوية أنزله داره وأكرمه. وتوفّي في سنة 80 هـ.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات* لابن شاكر الكتبي، ج2/ص170–ص171؛ *الاستيعاب* لأبي عمر بن عبد البرّ، ص880؛ *أسد الغابة في معرفة الصّحابة* لعزّ الدّين لابن الأثير الجزري، ج3/ص133؛ *الإصابة في تمييز الصّحابة* لابن حجر العسقلاني، ج4/ص48؛ *تهذيب التّهذيب*، ج5/ص170؛ *البداية والنّهاية*، ج9/ص43.

على حكمه نصًّا من قتال الفئة الباغية كما نصّ على جلد القاذف وقطع السّارق وقتل المرتدّ، فلم يزد آخرهم على إنكار أوّلهم حرفًا واحدًا إلى هذه الغاية ولا جعلوا ظهور ما ظهر ممَّن برئوا [1]منه وأنكروا عليه يدلّ على نفاقة بإحْداثه.

والرّافضة بأسرها تزعم أنّ أبا بكر وعمر وعثمان وأبا عبيدة بن الجراح وجلّة المهاجرين وخيار الأنصار لم يزالوا منافقين في حياة رسول الله، وأنّه قد نزل في نفاقهم عداوتهم لله ورسوله آي كثير، منه: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً يَاوَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلاَنًا خَلِيلاً﴾[2]، ومنه: ﴿أَفَمَن يمشي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنْ يمشي سويًّا على صراط مسْتقيم﴾[3] في آي كثير في القرآن تزعم الرّافضة أنّها نزلت في أبي بكر وعمر وأشباههما من أهل السّابقة والفصل، ويزْعمون أنّه حملَهم النّفاق الذي كان في قلوبهم والغلّ الذي في صدورهم على أن تنخّسوا بالنّبيّ ليلة العقبة. ويزعمون أنّ مَن خالفهم في مذاهبهم هذه، فهو لغير رشده.

وبحسْبك من شرّ قوْم الخوارج، مع غلوّها وإفراطها ومروقها من الدّين، أحْسن اقتصادًا منهم.

ثمّ قال: والجاحظ، مع هذا من قولهم، يذكر محاسنهم وينشر أيّامهم ويخبر عن مآثرهم ويحنّ إليهم حنين المطفل إلى أطفالها، لتعلم أنّه لم يقصد للشّيعة انتصارًا لمّا ادَّعى عليهم من شتيمة السّلف، لأنّه [لو] قصد إلى ذلك لقصد الخوارج; وإنّما عمل على العصبية وعلى طلب ثأر أستاذية من هشام بن الحكم.

يُقال له: لم يذْكر الجاحظ محاسن الخوارج، ولم يخبر عن مآثرهم، لأنّه يتولاّهم، ولا [لأنّه] يميل إليهم؛ ولكنّه خبر أنّهم، مع مروقهم من الدّين وخروجهم عنه وجهلهم به، أحسن اقتصادًا من الرّافضة، فخبر عن توقّيهم للكذب على مَن عاداهم وجرأة الرّافضة على الكذب على أعدائهم، وخبر عن شعْر الخوارج ونواحهم على ذنوبهم ووصْف أصحابهم بالنّسك والفضل، وأنّهم لم يخلعوا إلاّ المصاحف وإلاّ السّيوف والخيل.

ثمّ خبّر عن شعْر الرّافضة أنّهم يبْتدئون شعْرهم بشرْب الخمْر، وارْتكاب المحارم.

---

[2] سورة البقرة، الآية 259.

[3] سورة الملك، الآية 22.

وما قال من ذلك موْجودٌ مُشاهَدٌ: هذا شعر عمران بن حطّان وحبيب ابن خُدْرة، وأشباههما من شعراء الخوارج.

وهذا شعْر السيّد[1]، فانظروا فيه لتعلموا صدق الجاحظ، وأنّه لم يتزيّد على الرّافضة حرفًا واحدًا.

وأمّا قوْل صاحب الكتاب: "إنّ الذي حمل الجاحظ على ذلك: العصبيّة، وطلب ثأر أستاذيه[2] من هشام بن الحكم".

فليتَ شعري، أيُّ ثأْر لهشام عند المعتزلة؟! وهل كان المضروب به المثل في الانقطاع عند أهل الكلام إلاّ هشام بن الحكم؟

ولقد جُمع بينه وبين أبي الهذيل[3] بمكّة وحضرهما النّاس، فظهر من انقطاعه، وفضيحته، وفساد قوله ما صار به شهرة أهل الكلام. وهو مجلس محكى في أيدي النّاس معروف من أهل الكلام.

---

[1] هو إسماعيل بن محمّد بن يزيد بن ربيعة، المعروف بالسيّد الحميري. كان شاعرًا محسنًا كثير القول، وكان رافضيًّا. له مدائح جمّة في آل البيت –عليهم السّلام–. وكان مقيمًا بالبصرة. وكان أبواه يبغضان عليًّا، وسمعهما يسبّانه بعد صلاة الفجر، فلعنهما. وكان يرى رجعة محمّد بن الحنفيّة في الدّنيا. وكان السيّد يعتقد أنّ ابن الحنفيّة لم يمت، وأنّه في جبل بين أسد ونمر يحفظانه، وعنده عينان نضّاختان تجريان بماء وعسل، ويعود بعد الغيبة فيملأ الأرض عدلاً كما مُلئت جورًا. ويُقال إنّ السيّد اجتمع بجعفر الصّادق –عليه السّلام– فعرّفه خطأه وأنّه على ضلالة فتاب. وكان مُقدَّمًا عند المنصور والمهدي. وكان أحد الشّعراء الثّلاثة الذين لم يضبط ما لهم من الشّعر، هو وبشّار وأبو العتاهية، وإنّما أمات ذكره وهجره النّاس لسبّه الصّحابة وبغض أمّهات المؤمنين وإفحاشه في قذفهم، فتحاماه الروّاة. وُلد السيّد سنة 105 هـ. ومات أوّل أيّام الرّشيد سنة 173 هـ.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج1/ص188 إلى ص193؛ *طبقات الشّعراء* لابن المعتزّ، ص32؛ *الأغاني* لأبي الفرج الأصبهاني، ج7/ص2242؛ *وفيّات الأعيان*، ج6/ص343؛ *الوافي*، ج9/رقم5003؛ *فتوح* ابن أعثم، ج2/ص234؛ *رجال* الكشي، ص242.

[2] في الأصل: **أستاذه**.

[3] هو أبو الهذيل محمّد بن الهذيل بن عبد الله العلاّف. وُلد في البصرة سنة 131 هـ.، وقيل: 134 هـ. أو 135 هـ. رحل إلى بغداد وقد أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطّويل، تلميذ واصل بن عطاء. كان، كما يقول عنه الملطي، لم يُدرَك في أهل الجدل مثله. واعتبره الشّهرستاني شيخ الاعتزال ومقدّم الطّريقة والمناظر عليها. كان له إطّلاع كبير على الفلسفة وله ردود كثيرة على المخالفين من المجوس وأهل الكتاب، بل وله ردّ على أستاذه النّظّام. له كتاب يُعرف *بميلاس والحجج*. توفّي بسامراء سنة 235 هـ.

وكذلك كان عليّ بن ميثم بالبصرة في أيدي أحداث المعتزلة.

وكذلك كان السكّاك بالأمْس، وهو أحد أصْحاب هشام، لم[1] يكلّمه معتزليٌّ قطّ إلاّ قطَعه.

وهذه مجالسه مع أبى جعفر الإسكافي[2] معْروفة يعلَم قارئها والنّاظر فيها مقْدار الرَّجليْن، وفرق ما بين المذْهبيْن.

ثمّ يقول لصاحب الكتاب: بل إنّما أردتَ بشتمك المعتزلة ووضعك الكتب عليها طلبًا بثأر أستاذيك وأشياخك وسلفك سلف السّوء من المُلحِدين كأبي شاكر، والنّعمان، وابن طالوت، وأبى حفص الحدّاد[3] من المعتزلة؛ فظهر من فضيحتك في كتبك عليهم كالذي كان يظهر من أشياخك إذا كلّموهم.

ثمّ قال صاحب الكتاب: وأمّا أصحاب الحديث، فإنّهم يطعنون[4] على أكثر أصحاب النّبيّ –صلّى الله عليه– بسلّهم السّيف على أهل القول «لا إله إلاّ الله»، ويزعمون أنّ أهل الحقّ كان مع سعد، وابن عمر، وأسامة، ومحمّد بن مسلمة؛ وهؤلاء نفرٌ يسيرٌ، والذين خطّئوهم[5] أكثر فضلاً وعددًا.

حول ترجمته راجع: *تاريخ بغداد*، ج3/ص366؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص607–ص608؛ *لسان الميزان*، ج5/ص413–ص414؛ *الأعلام*، ج7/ص355؛ *معجم المؤلّفين*، ج12/ص91–ص92؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص443 إلى ص483؛ *مذاهب الإسلاميّين*، ج1/ص121 إلى ص197؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص399–ص400؛ *في علم الكلام*، ج1/ص187 إلى ص216؛ *الفهرست*، ص203–ص204.

[1] في الأصل: **لو**.

[2] هو محمّد بن عبد الله الإسكافي، وكنيته أبو جعفر. وكان فاضلاً عالمًا. وله تسعون كتابًا في الكلام، منها: كتابه في *نقض كتاب العثمانيّة* (طبع في القاهرة بعناية الأستاذ عبد السّلام هارون سنة 1955)، وكتاب *القاضي بين المختلفة*.

حول ترجمته راجع: *طبقات* المعتزلة، ص285؛ *الحاكم*، لوحة 61؛ ابن المرتضى، ص78.

[3] هو أبو حفص الحدّاد الصّوفي النّيسابوري. قال الحاكم: اسمه عمرو بن مسلم، وقيل: اسمه غير ذلك. وتوفّي سنة خمس وستّين ومائتين. وكان من أرباب الطّبقات العالية.

حول ترجمته راجع: *اللّباب في تهذيب الأنساب* لابن الأثير، ج1/ص346.

[4] في الأصل: يطيعون، فصحّحه بعضهم بالهامش.

[5] في الأصل: **خطوهم**.

وقد كذب على أصحاب الحديث: ليس مع أصحاب الحديث طعنٌ على أحد من أصحاب رسول الله –صلّى الله عليه–. ولقد أفرطوا في ذلك، حتّى تولّوا مَن قامت الحجّة بعداوته والبراءة منه.

ثم قال صاحب الكتاب: ويُقال له –يعني للجاحظ–: ليس في الشّيعة مَن يجوّز اجتماع الصّحابة على الكفر، وأستاذك النّظّام[1] يجوّزه عليهم.

وليْس منْهم مَن يزْعم أنّهم ابْتدعوا دينًا برأيهم، وجعفر بن مبشّر يزْعم [أنّهم] ابْتدعوا حدًّا من الحدود برأيهم.

وقد كذب على إبراهيم وجعفر، وقال الباطل.

وهذه كتب جعفر في الفقه مشهورة تخبر بكذبه فيما رماه، وكذلك كتب إبراهيم.

وأمّا قوله: "إنّه ليس في الشّيعة مَن يجوّز اجتماع الصّحابة على الكفر"، فإنّ الرّافضة بأسْرها قد زعمت أنّ الصّحابة كلّها قد كفرت وأشركت إلاّ نفرًا يسيرًا: خمسة أو ستّة، وشهرة قولها بذلك تغنى[2] عن الإكثار فيه.

---

[1] هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيّار النّظّام.

انظر ترجمته في: *طبقات المعتزلة*، ص264–ص265.

[2] في الأصل: **يغني**.

مُناقَشة في القوْل
بأنّ الله -تعالى- صورة

مُناقَشة في القوْل
بأنّ الله -تعالى- صُورة

ثمّ قال صاحب الكتاب: وأمّا ما نسبه إليهم من القوْل بالصورة، فإنّه لم يفْهَمه، ولم يقف عليه.

ثمّ قال: ولم يكن فيهم مَن يقول بالصّورة إلاّ رجلٌ واحدٌ، ولم يكن أيضًا يقول: إنّ الله صورة، وإنّ له صورة قائمة في نفسه، وإنّما كان يذهب أنّ الله يخاطب الخلْق من صورة، كما أنّه كلّم موسى -عليه السّلام- من شجرة.

ثمّ قال: والجاحظ يجوّز هذا.

يُقال له: إنّك لتنتصر الرّافضة بنفْيك عنها قولاً هو عندها التّوحيد الصّحيح، وهي أشدّ عليك في نفْيك عنها القول بأنّ الله صورة من المعتزلة.

وبعد، فهل كان على الأرض رافضيّ إلاّ وهو يقول: إنّ الله صورة، ويروي في ذلك الرّوايات، ويحتجّ فيه بالأحاديث عن أئمّتهم إلاّ مَن صحب المعتزلة منهم قديمًا، فقال بالتّوحيد، فنفتْه الرّافضة عنها ولم تقرّ به؟

ولا أعلم أحدًا قال: إنّ الله يخاطب الخلْق من صورة يوم القيامة، إلاّ بكر ابن[1] أخت عبد الواحد ومَن اتّبعه، وهم أبْعد خلق الله من الرّوافض وأعْداه لأهله.

وهذه كتب الرّافضة بيننا وبين صاحب الكتاب تشهد على كذبه، لنستدلّ بكذبه للرّافضة وتزيينه لقولها بما ليس منه على أنّه غير مأمون في الحكاية على المعتزلة، والكذب عليها، ورمْيها بما ليس من قولها.

ثمّ قال صاحب الكتاب: ولكن قد قال إخوانه -يريد الجاحظ- من الأمويّة: إن الله خلق آدم على صورته، وزعموا أنّه يضحك حتّى تبدو نواجده.

فإن كان عار هذا [القول] لاحقًا بكلّ الأمويّة، فعار ذلك القول لاحقٌ بكلّ الشّيعة.

يُقال له: إنّ عداوة المعتزلة لمَن قال بما حكيتَ عنه كعداوتها للرّافضة أو أكثر.

---

[1] في الأصل: بن.

فإن استُجاز صاحب الكتاب أن يضيف إلى المعتزلة قولَ النّابتة في التّشبيه، فلْيُضِف إليها قولَ النّابتة أيضًا في الإجبار والإرجاء، وليضف إليها قول الخوارج، وقول كلّ مَن خالف الرّافضة.

ومن بعد، فإنّما كان في ذكْر الرّافضة والمعتزلة فقط، فما معنى إدْخاله قولَ النّابتة وذكْرها لولا عجْزه وجهْله؟

ولئن جاز له أن يضيف قول النّابتة إلى المعتزلة لاجتماع النّابتة والمعتزلة على ولاية أصحاب رسول الله –صلّى الله عليه–، لَيُجوِّزنّ للجاحظ أن يضيف إلى الرّافضة قول النّابتة لاجتماعهما جميعًا في التّشبيه والإجبار.

ثمّ قال صاحب الكتاب: فإن دلّ ما ذهب إليه أصحاب الصّورة على فساد التّشيّع دلّ ما أخطأ فيه مُخالفوك من المعتزلة على فساد الاعتزال.

فقد بيّنّا على أيّ وجه دلّ قولهم بالصّورة والتّشبيه على فساد الرّفض، وهو أنّ الذين روَوْا عن أئمّتهم القول بالصّورة والتّشبيه هم الذين روَوْا عنهم القول بالرّفض وإكفار المهاجرين والأنصار؛ فكما كانوا في خبرهم الأولّ كاذبين، فلذلك هم خبرهم الثّاني.

وليس يوجد مثل هذا في اختلاف المعتزلة.

ثمّ قال: وإن لم يدلّ هذا، ودلّ على سوء اختيارهم وجهلهم، فقد يجب أن يدلّ ما أخطأ فيه أبو الهذيل ومعمّر[1] وبشر بن المعتمر وإبراهيم وهشام الفوطي على جهل المعتزلة وسوء اختيارها.

---

[1] هو معمر بن عبّاد السّلمي، أبو المعتمر –وقيل: أبو عمر–. نشأ في البصرة. وأخذ الاعتزال عن عثمان الطّويل تلميذ واصل. وكان ملمًّا بالفلسفة اليونانيّة. وذكر ابن النّديم في *الفهرست* أنّ لمعمر من الكتب: *الجزء الذي لا يتجزّأ*، *المعاني*، *الاستطاعة*، *اللّيل والنّهار*... وصفه الشّهرستاني بأنّه "من أعظم القدريّة في تدقيق القول بنفي الصّفات ونفي القدر خيره وشرّه من الله. روى عبد الجبّار أنّه مات مسمومًا –وقيل غير ذلك–. سمّي هو وأصحابه: أصحاب المعاني، وذلك أنّ كلّ شيء عنده يتحرّك ويسكن لمعنى فيه. وروى البغدادي أنّه كان ينكر أنّ الله قديم، مع وصفه له أنّه أزليّ". توفّي سنة 215 هـ.

حول ترجمته راجع: *الانتصار*، ص22–ص23؛ *اللّباب* لابن الأثير، ج3/ص161؛ *لسان الميزان*، ج6/ص71؛ *الفصل* لابن حزم، ج3/ص72، وص82، وص88، وص114، وص117، وص133، وص158، وص174؛ *في علم الكلام*، ج1/ص253 إلى ص258؛ *الأعلام*، ج8/ص190؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النّشّار، ج1/ص504 إلى ص517؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص397.

يُقال له: وأين خطأ من ذكرتَ من المعتزلة من خطأ الرّافضة والرّافضة وصفت ربّها بصفة الأجساد المحدثة، فزعمت أنّه صورة وجوارح وآلات، وأنّه تبدو له البدوات؟

وهذا قولُها في ربّها، ومَن اعتقد أن ما كان هذا صفته قديم لم يمكنه أن يدلّ على ما حدث جسم من الأجسام، إذ كان لا يجد الأجسام ما يستدلّ به على حدثه إلاّ وقد وصف به ربّه –تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا–.

وخطأ مَن أخطأ من المعتزلة إنّما هو في فروع من الكلام لطيفة.

أوَ ليس لمّا اجتهدتْ في عيْب المعتزلة حكيت خطأ بعضها في فناء الأشياء وبقائها، وفي المعلوم والمجهول، وفي المعاني والتّولّد؟

وهذه مذاهب لا تفهمها الرّافضة ولا تخطر ببالها، ولا تظنّ أنّ أحدًا يقول بها.

ثمّ قال: وأنت تزْعم أنّ مَن وصف الله بالقدرة على الجور [فقد جعله صورة، لأنّ القادر على الجور] لا يكون عندك إلاّ صورة.

والذين زعموا أنّ الله قادرٌ على الجور، وزعموا أنّ مَن [لم] يصف الله بالقدرة عليه، فقد جعله مطبوعًا –والمطبوع لا يكون إلاّ صورة–، لأنّه لا يدخل في الشّيء مَن لا يقدر على ضدّه إلاّ مطبوعًا مُحدَثًا.

يُقال له: لم يذْكر الجاحظ ما يلْزم الرّافضة في القياس فيه، فتذكرَ أنت ممّا يلزم مَن أخطا من المعتزلة؛ وإنّما ذكر ما قالته الرّافضة بألسنتها، ونطقت به بأفواهها، واعتقدته بقلوبها.

فإن وجدتَ مثل قولها في قول أحد من المعتزلة، كانت معارضتك صحيحة. وإن لم تجد ذلك، فألْزم الصّمت، واسْترْ على ما قصدتَ إلى نصرته، وبَسطْتَ لسانك بتحسين كفْره.

على أنّه لو كان للتّوحيد في قلبك تعظيم، وترجع منه إلى حقيقة اعتقاد، لَمَا قصدتَ إلى تحسين قولٍ من شبه الله بخلقه، واعتقد أنّه مثله.

ثمّ قال صاحب الكتاب: لو اقْتصرنا على قول أبي الهذيل وَحْدَه، لأَرْبىَ على كفْره لم تضبطه العقول[1]؛ ولو نازعت المعتزلة عابدي الحِجارة، لم تظفر بهم وأبو الهذيل شيخها، لأنّ الحجر لا يقدر أن يفعل بطباعه، ومن قولِه إنّه محالٌ في قدره القديم أن يفنيه وأنّ ما يعرّيه من أفعاله.

---

[1] ساقطة من الأصل.

يُقال له: قد أخبرنا في غير موضع من كتابنا أن ما نحلته أبا الهذيل وكذبتَ عليه في أكْثره ممّا لم يكن يقول به على التّديّن به، وإنّما كان يبوره ويتكلّم فيه على النّظر ولتبيّن له الكلام فيه حججًا على إخوانك من الدّهريّة[1]، ثمّ تاب من الخوْض فيه عند ما أرى أمثالك من المُلحِدين يتعلّقون به عليه.

---

[1] يعرّف محمّد الخوارزمي في كتاب *مفاتيح العلوم* (الباب الثّاني في الكلام) هذه الفرقة قائلاً: "الدّهريّة: الذين يقولون بقدم الدهر". أمّا ابن حزم الظّاهري فقد أومأ إلى مذهبهم في كتاب الأحكام في *أصول الأحكام* (الجزء الثّاني، ص583) بقوله: "الدهريّة [هم] الذين جعلوا برهانهم في إبطال الخالق، لما رأوا الأمور لا تجري على المعهود فيما يحسن في عقولهم، وأنّه لا بدّ من علّة للمفعولات، وإذ لا بدّ من علّة فلا بدّ لتلك العلّة من علّة، وهكذا أبدًا حتى يوجبوا كون أشياء لا أوائل لها". ومذهب الدّهريّة من زرفان، زروان=دهر، الذي صار، كما في الأخبار المأثورة، ديناً ظاهرًا يجاهر النّاس بالاعتراف به في عهد يزدجرد الثّاني من الدّولة السّاسانيّة (438–457 م)، هو أعظم من ذلك تأثيرًا في المفكّرين الذين لا يتّصل تفكيرهم بالدّين. في هذا المذهب أُلغيت النّظرة الاثنينيّة للكون، وذلك بأن جعل الزّمان الذي لا نهاية له هو المبدأ الأسمى، واعتبر هو عين القدر أو الفلك الأعظم أو حركة الأفلاك؛ وقد نال هذا المذهب الجديد إعجاب أهل النّظر الفلسفي، فتبوّأ مكانًا بارزًا في الأدب الفارسي وفي الآراء الشّعبيّة تحت ستار الإسلام أو من غير ستار؛ ولكنّ متكلّمي الإسلام أنكروه إنكارهم للماديّة والكفر بالله الخالق وما إليهما. ويُسمّى أصحاب الدّهر بالماديّين أو الحسّيّين أو منكري الخالق أو أهل التّناسخ أو نحو ذلك من الأسماء، ولكنّا لا نعرف عن آرائهم شيئًا أدقّ من هذا. يقول الغزالي في *المنقذ من الضّلال* عند كلامه عن أصناف الفلاسفة إنّ الدّهريّين: "طائفة من الأقدمين جحدوا الصّانع المدبّر العالم القادر، وزعموا أنّ العالم لم يزل موجودًا كذلك بنفسه لا بصانع، ولم يزل الحيوان من النّطفة، والنّطفة من الحيوان، كذلك كان وكذلك يكون أبدًا؛ وهؤلاء هم الزّنادقة". أمّا الشّهرستاني (*الملل*، ص74 من الجزء الثّاني من طبعة القاهرة 1347 هـ. على هامش *الفصل* لابن حزم)، فهو في إحصائه لأهل الأهواء والنّحل المقابلين لأهل الدّيانات يقول عن طائفة يسمّيهم الطّبيعيّين الدّهريّين إنّهم معطّلة لا اعتقاد لهم بشيء ولا يؤمنون بالمعاد وينكرون كلّ ما وراء المحسوس، ولا يثبتون معقولاً، وإن كان يقول في موضع آخر (ص76) إنّ الطّبيعيّين الدّهريّين يقولون بالمحسوس و ينكرون المعقول، على حين أنّ الفلاسفة الدّهريّين يقولون بالمحسوس والمعقول وينكرون الحدود والأحكام، وأقدم كلام عن الدّهريّة ما يقوله الجاحظ في كتاب *الحيوان* (ج7/ص5–ص6 من طبعة القاهرة 1324 هـ.–1906 م) من أنّهم ينكرون الخالق والنّبوّات والبعث والثّواب والعقاب، ويردّون كلّ شيء إلى فعل الأفلاك، ولا يعرفون خيرًا ولا شرًّا سوى اللذّة والمنفعة.

انظر: مادّة "دهريّة" في *دائرة المعارف الإسلاميّة*؛ الشّهرستاني، *الملل والنّحل*، المجلّد الثّاني، ص3–ص4. تحقيق محسن سيّد كيلاني. دار المعرفة. بيروت. 1961.

وأمّا حكايته عن الجاحظ أنّه محالٌ في قدرة الله أن يفنى الحجر أو يعرّيه من أفعاله، فكذبٌ عليه.

هذه كتب الجاحظ تخْبر بخلاف ما قال.

ولو قصدْتَ مُشبِّهة الرّافضة الذين حاول هذا المُلحِد نصرْتهم على باطلهم أن يناظروا عَبَدة الأوثان[1] لم يظفروا بهم مع اعتقادهم في ربّهم ما اعتقدوه.

ثمّ عاد إلى وصف القول الذي كرّره مرارًا عن أبي الهذيل، وقد خبّرنا بقصّة أبي الهذيل مرارًا.

ثمّ قال صاحب الكتاب: وأمّا قوله –يريد الجاحظ–: إنّ فيهم مَن يزعم أنّ عليًّا هو الله.

قال: فإنّا نقول له: وفيهم مَن يزعم أنّ المسيح هو الذي خلق العالم، وهو ربُّ الأوّلين والآخرين، وهو المُحاسِب للنّاس يوم القيامة والمتجلّي لهم، والذي عناه النّبيّ –صلّى الله عليه– [يقوله:] "ترَوْن ربّكم كما ترَوْن القمر لا تُضامون في رؤيته". وهذا القولُ فيكم أشْهر من القولِ الذي أضفْته إلى الشّيعة.

ويدلّ على ذلك [ما] أسندْته إلى السيّد حيث يقول:

قومٌ غلوا في علّي لا أبَا لَهُـمُ وأجشموا أنفُسًا في حبِّـه تَـعـبَـا
قالوا هو الله جلّ اللهُ خالقـنـا عن أن يكون ابن شيء أو يكون أبا

قال: فالسيّد واحدٌ، والواحد لا يجوز عندك القطْع على قوله والشّهادة به.

---

[1] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج2/ص259 إلى ص262): "اعلم أنّ الأصناف التي ذكرنا مذاهبهم يرجعون في آخر الأمر إلى عبادة الأصنام، إذ كان لا يستمرّ لهم طريقة إلاّ بشخص حاضر، ينظرون إليه ويعكفون عليه. وعن هذا اتّخذ أصحاب الرّوحانيّات والكواكب أصناما زعموا أنّها على صورتها... لكنّ القوم لمّا عكفوا على التّوجّه إليها، كان عكوفهم ذلك عبادة، وطلبهم الحوائج منها إثبات إلهيّة لها، وعن هذا كانوا يقولون: "ما نعبدهم إلاّ ليقرّبونا إلى الله زلفى"، فقد كانوا مقتصرين على صورها في اعتقاد الرّبوبيّة والإلهيّة لما تعدّوا عنها إلى ربّ الأرباب. ومن أشهر فرق عبدة الأصنام: المهاكاليّة، البركسهيكيّة، الدّهكينيّة، الجلهكيّة (أي عبّاد الماء)، الأكنواطريّة (أي عبّاد النّار).

قوْل فضل الحذاء وأحمد بن حائط
في المَسيح
وما فعلتْه المُعتزِلة بهما

قوْل فضل الحذاء وأحْمد بن حائط[1]
في المسِيح
وما فعَلتْه المُعْتزِلة بهما

شتْم الرّافِضي للمُعْتزلة
والجَواب عنه

ثمّ قال: ونحن لا نعلم أنّك معتزلي نظّاميّ مثل ما نعلم أنّ فضل الحذاء معتزليّ نظّاميّ، وأنّ ابن حائط كذلك إلاّ فيما تجاوز فيه النّظّام وخالف فيه أصحابه، وهذان أشهر بهذا القول من بعض أصحاب أبي الهذيل بموافقته، و[2]أهل ابن حائط خاصّة كما شهر في المعتزلة بغداد منك ومن النظّام بالبصرة.

ثمّ وصف قول فضل [3]وابن حائط في تفصيل المسيح على نبيّنا –صلّى الله عليه–.

يُقال له: أمّا شهْرة قوْل مَن زعم أنّ عليًّا هو الله –جلّ الله وتعالى– في الرّافضة، فغيْر خفّي ولا مسْتور: هؤلاء هم فرْقة من فِرق الغُلاة معروفة.

وقد رُوي[4] أنّ قومًا منهم أتوا عليًّا –عليه السّلام–، فقالوا: "أنت أنت"، فأحْرَقهم.

---

[1] هو أحمد بن حائط المعتزلي، رئيس الحائطيّة. كان هو وفضل الحدثي من أصحاب النظّام المعتزلي وطالعا كتب الفلاسفة. وضمّ إلى مذهب النّظّام ثلاث بدع: الأولى: إثبات حكم من أحكام الإلهيّة في المسيح –عليه السّلام–، وأنّه هو الذي يحاسب الخلق في الآخرة. والثّانية: القول بالتّناسخ. والثّالثة: حملها كلّ ما ورد في الخبر من رؤية الباري على رؤية العقل الأوّل الذي هو أوّل مبدع، وهو العقل الفعّال الذي تفيض منه الصّور على الموجودات.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج6/ص301–ص302؛ *الملل والنّحل*، ص42.

في الأصل: **وهل**.

[3] في الأصل: **الفصل**.

[4] في الأصل: **روى**.

وأمّا إضافته ابن حائط وفضل الحذاء إلى المعتزلة، فلَعمري أنّ فضل الحذاء كان معتزليًّا نظّاميًّا إلى أن خلط وترك الحقّ فنفته المعتزلة عنها وطردته عن مجالسها، كما فعلت بك لمّا ألْحدتَ في دينك وخلطتَ في مذهبك ونصرتَ الدّهريّة في كتبك، وكما فعلت بأخيك أبي عيسى لمّا قال بالمنانيّة[1] ونصر الثّنويّة، ووضع لها الكتب يقوّي مذاهبها ويؤكّد قولها.

وكذلك هي لكلّ مَن حاد عن سنن الحقّ، وطعن في التّوحيد، ومال عن الإسلام.

وأمّا ابن حائط، فلا أعلم أحدًا كان أغلظ عليه من المعتزلة ولا أشدّ عليه منها، ولقد بلغ من شدّتها عليه أن خبرت الواثق بإلْحاده فأمر ابن أبي دواد أن ينظر في أمره، وأن يقيم حكم الله فيه؛ فمات –لعنه الله– في ذلك الوقت، وعجّل الله بروحه إلى النّار.

وأمّا أهله، فلأنّهم لَعمري معتزلة معروفون وأهل حقّ مشهورون، وليس بعيب عليهم أن يكون رجل منهم ألْحد وخرج عن الإسلام.

وكما أنّ عمّ صاحب الكتاب وأخاه معتزليّان، وليس بعيْب عليهما إلْحاده –لعنه الله–، وطعْنه في التّوحيد، ووضْعه الكتب للدّهريّة والملحدين، فكذلك أهل ابن حائط يسَعهم ما وسَع أهل هذا الملحد.

ولوْ جاز لصاحب الكتاب أن يضيف قول فضل الحذاء وابن حائط إلى المعتزلة، لأنّهم كانوا يظهرون بعض الحقّ، جاز لنا أن نضيف قول أبى حفص الحدّاد وابن ذرّ

---

[1] هو دين استحدثه ماني من النّصرانيّة والمجوسيّة. وهو ماني بن فاتك – أو فتّق –، ولد في مسّين ببابل سنة 215 م أو 216 م. وظهر في زمان سابور بن أزدسير أو أردشير، وقتله بهرام بن هرمز بن سابور سنة 279 م. وينتسب إلى أسرة إرانيّة عريقة، فأمّه وأبوه من العائلة الأشكانيّة (انظر: *إيران في عهد السّاسانيّين* لكرستنسن، ص171). وقال ماني بأصلين قديمين: النّور والظّلمة. وقيل إنّه أخذ عن المسيحيّة قولها بالتّثليث. فالإله عنده مزيج من " العظيم الأوّل" و"الرّجل" و"أمّ الحياة". وفي النّصوص التي حُفظت عن المانويّة عبارات مأخوذة عن الأنجيل (انظر: نفس المرجع، نفس الصّفحة). ويقول ماني بالتّناسخ أيضًا. وقد أطنب ابن النّديم في ذكر تفاصيل مذهبه. كما وضع الشّهرستاني جدولا للمقارنة بين الشرّ والخير في الجوهر والنّفس والفعل والحيّز والأجناس والصّفات.
انظر: الشّهرستاني، (كيلاني) ج1/ص244 و(بدران) ج1/ص234؛ *التّبصير في الدّين* للإسفراييني، ص136؛ *التّنبيه* للملطي، ص90؛ *المنية* لابن المرتضى، ص60؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النّشّار، ج1/ص194؛ *الفهرست* لابن النّديم، ص391؛ *تاريخ الفلسفة اليونانيّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا، ص258 إلى ص260؛ *مروج الذّهب* للمسعودي، ج1/ص250– ص251.

الصَّيْرَفي وأبي عيسى الورّاق[1] في قدم الاثنيْن إلى الرّافضة، لأنّهم كانوا يظهرون الرّفض ويميلون إلى أهله، وحاولنا أن نضيف قول صاحب الكتاب في قدم العالم إلى الرّافضة لميْله إليهم وإظهاره مذاهبهم.

ثمّ قال صاحب الكتاب: وأصحابه جميعًا أو أكثرهم إذا سمعوا الشّيعة قلقوا في مجالسهم، واحمرّت وجوههم، وانتفخت أوداجهم، وتلوا ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾[2] و﴿يَأَيُّهَا النَّبِىُّ لَمِ تُحَرِّمُ﴾[3] و﴿لَوْلاَ كِتَابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ﴾[4] و﴿عَفَا اللهُ عَنْكَ لَمِ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾[5] و﴿إِنَّا فَتَحْنَا فَتْحًا مُبِينًا﴾[6].

ثمّ قالوا بعقب ذلك: وليْس بين الأمّة اختلاف في أن يحي بن زكّريا لم يواقِع ذنبًا.

فإن كانوا بحضْرة العامّة أمسكوا عن نتيجة هاتيْن المقدّمتيْن خوفًا منهم، وإن كانوا بحضرة الخاصّة أبدوها.

يُقال له: الرّافضة أضْعف أمرًا عند المعتزلة من أن يقلقها سماع كلامها؛ اللّهمّ إلاّ يريد صاحب الكتاب أنّ المعتزلة تقلق لعظيم قول الرّافضة، ووحشته، وخروجه عمّا جاء به محمّد –صلّى الله عليه–، فلعمري أنّ ذلك ليقلق كلّ مسلم.

ومن بعْد، فلِمَ صارت الرّافضة تغتاظ إذا تُلي عليها القرآن، حتّى صارت تفزع لقراءته وتغتاظ لتلاوته؟

ولا أعْلم لشيء من القرآن عند أحد من مُنتحِلي الإسلام نتيجة رديئة، فما هذه النّتيجة التي تنتجها تلاوة القرآن؟

---

[1] هو أبو عيسى محمّد بن هارون الورّاق؛ له تصانيف على مذهب المعتزلة. كان من المعتزلة ثمّ خلط، وعنه أخذ ابن الرّاوندي. مات سنة 247 هـ .

حول ترجمته راجع: *مروج الذّهب*، ج4/ص105؛ *لسان*، ج5/ص412؛ *الانتصار*، ص73 وص108 وص110–ص111؛ ابن النّديم، ص ؛ *منهج المقال*، ص328؛ *منتهى المقال*، ص296 وص349؛ *رجال* النّجاشي، ص263؛ *مجالس المؤمنين*، ص177؛ *فرق الشّيعة*، ص يط ك؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص33 وص34 وص64.

[2] سورة عبس، الآية 1.

[3] سورة التّحريم، الآية 1.

[4] سورة الأنفال، الآية 68.

[5] سورة التّوبة، الآية 43.

[6] سورة الفتح، الآية 1.

وبعد، فما حكى عن المعتزلة قولاً أصلاً، وإنّها تتلو القرآن وأنّ الرّافضة يغيظها ذلك؛ اللّهمّ إلاّ أن يزعم صاحب الكتاب أنّ ما تلا ليس من القرآن عند الرّافضة، فعاب المعتزلة بقولها: إنّه من القرآن!

وإلاّ فـــ[ما معنى][1] حكايته عن المعتزلة [أنّها][2] إذا رأت الرّافضة تلت كتاب الله؟ وليس بين المعتزلة خلاف أنّ النّبيّ –صلّى الله عليه– سيّد ولد آدم كما قال –صلّى الله عليه–.

و لكن في قلب صاحب الكتاب على النّبيّ –عليه السّلام– ضغْنٌ، فهو يعيبه على لسان غيره.

وإلاّ فأيُّ معتزليّ سُمع منه ما حكى صاحب الكتاب أو ما أوْهم أنّ المعتزلة تقوله؟

[1] مخروم في الأصل. و الكلمات: من القرآن وإلاّ...[أنّها] بالهامش.

كذب افْتراه ابن الرّاوندي
على أبي الهُذيْل

كذبٌ افْتراه ابن الرّاوندي
على أبي الهُذيْل

ثمّ عاد، فقال: إنّ أبا الهذيل كان فيما يرى يقول بهذا القول، لأنّ عليًّا عند أهله يضرّ، وينفع، ويثيب، ويعاقب، ويختار، ويفعل؛ والله عند أبي الهذيل لا يضرّ، ولا ينْفع، ولا يثيب، ولا يعاقب.

وهذا كذبٌ على أبي الهذيل: من دين أبي الهذيل أنّ الله هو المُثيب لأوليائه والمُعاقِب لأعدائه بثواب وعقاب دائميْن. وقد بيّنّا كذبه على أبي الهذيل في غير موضوع من كتابنا.

ثمّ عاد إلى كذبه على النّظّام والجاحظ والأسواري[1] بما قد رددْناه عليه فيما مضَى من كتابنا.

ثمّ قال: وأمّا قوله –يريد الجاحظ–: «وكان فيهم مَن يزعم أنّ الله يفني نفسه إلاّ وجهه لقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾[2]»، فإنّه لا أصْل له، وكان في المعتزلة رجلان يزعمان أنّ ربّ الخلْق الثّاني مدبّرٌ مصنوعٌ، وأنّ الفناء [3]جائزٌ عليه، وهما فضل الحذاء وابن حائط.

يُقال له: قد رأيْناك أنّه إن لزم المعتزلة أن يكون فضل الحذاء وابن الحائط منها لزمها أن تكون أنت وأخوك أبو عيسى الورّاق منها، أنّكما قد كنتما منها دهرًا إلى أن ألْحدتما فنفتكما عنها، كما فعلت بفضل وابن الحائط لمَا ألْحد.

فإن وجَب إضافة فضل وابن حائط إلى المعتزلة، وجَب أيضًا إضافتك وإضافة أبي عيسى إليها.

---

[1] هو عليّ الأسواري. كان من أصحاب أبي الهذيل، ثمّ انتقل إلى إبراهيم. وكان من النّظر والتّقدّم فيه بمكان، حتّى قيل إنّه صدر إلى بغداد لفاقة لحقته، فقال له النظّام: "ما جاء بك؟"، فقال: "الحاجة"، فأعطاه ألف دينار، وقال له: "ارجع من ساعتك"، فقيل: "خاف أن يراه النّاس فيُفضّل عليه".

حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص281؛ فهرست *مقالات الإسلاميّين*، ص34؛ *الانتصار*، ص182؛ *الأنساب*، ص37.

[2] سورة القصص، الآية 88.

[3] في الأصل: **الفنى**.

و نقول له أيضًا: ويجب أيضًا إضافة مذهبك في قدم العالم وإضافة مذهب أبى عيسى، وأبى حفص، وابن ذرّ في قدم الاثنيْن إلى الرّافضة، لإظهاركما الرّفض وتحقُّقها[1] عند الرّافضة به.

[1] في الأصل: **وتحققكم**.

قوْل غُلاة الشّيعة في عليّ
وقوْل فضْل الحذاء
وابن حائط في الخالِق

قوْل غُلاة الشّيعة[1] في عليّ
وقوْل فضْل الحذاء وابن حائط في الخالِق

مُناقشة في قوْل الرّافِضة
في ولَد الرّسول وآل أبي طالب

ثمّ إنّ صاحب الكتاب عاد إلى كذبه على أبي الهذيل، والنّظّام، والجاحظ، وعليّ الأسوارى، ورَمْيهم بما ليس من قولهم.

والدّليل على كذبه عليهم: حكاية أصحابهم عنهم.

[قال:] ثمّ قال –يعني: الجاحظ–: إنّهم –يعني: الشّيعة– جنوا على ولد الرّسول الله –عليه السّلام– ومنعوهم من طلب العلوم ووهّموهم أنّ الله يلهمهم إيّاها إلهامًا.

قال: فإنّه لم يقصد به إلى خبر الشيعة، لأنّه يعلم أنّه ليس كلّ الشّيعة تقول بالأوْهام، وأنّ مَن قال منهم بالإلْهام يزْعم أنّ النّاس جميعًا لا يدركونا العلوم إلاّ بالإلْهام، وليس يخصّون بهذا ولد رسول الله –صلّى الله عليه– دون غيرهم إلاّ أنهم يفرّقون بين مَن يأتمّون به من ولد الرّسول وبين غيرهم من سائر ولد الرّسول، وهم مع هذا يلتمسون العلوم ويطلبونها طلبًا شديدًا. فلو منعوا ولد الرسول منها، لأنّها تقع لهم إلهامًا، لامتنعوا

---

[1] لعلّ لفظ الغلوّ يرجع إلى قوله –تعالى–: ﴿يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلاّ الحقّ﴾ (سورة النّساء، آية 171). ويعرّف لفظ الشّهرستاني الغالية بأنّهم "الذين غلوا في حقّ أئمّتهم حتّى أخرجوهم من حدود الخليقيّة وحكموا فيهم بأحكام الإلهيّة، فربّما شبّهوا واحدًا من الأئمّة بالإله، وربّما شبّهوا الإله بالخلق؛ وهم على طرفي الغلوّ والتّقصير. وإنّما نشأت شبهاتهم من مذاهب الحلوليّة ومذاهب التّناسخيّة ومذاهب اليهود والنّصارى، إذ اليهود شبّهت الخالق بالخلق، والنّصارى شبّهت الخلق بالخالق... وبدع الغلاة محصورة في أربع: التّشبيه، البداء، الرّجعة، التّناسخ. ولهم ألقاب، وبكلّ بلد لقب. فيُقال لهم بأصبهان: الخرميّة والكوذيّة، بأذربيجان: الدّقوليّة، وبموضع: المحمّرة، وبما وراء النّهر: المبيّضة". وأوّلهم الغلاة الذين أفرطوا في الولاء لعليّ (ع) حتّى نسبوا إليه الألوهيّة. وقال الشّهرستاني في المجلّد الأوّل: "الغلاة هم الذين غلوا في حقّ أئمّتهم، حتّى أخرجوهم عن حدود الخلقيّة، وحكموا فيهم بأحكام الآلهة".

هم أيضًا منها، لأنّها تقع لهم في عقدهم كذلك؛ وما فيهم إلاّ مَن يزعم أنّ ولد الرّسول مأمورون بالتّعلّم من سادة أهلهم وأعلامهم.

قال: ولكنّه أراد أن يسبّ ولد الرّسول وأن يصفهم بالجهل، إمّا لبغضه للرّسول وللطّعن في قوله وإمّا، لمشاركة أسلافه المتقدّمين في بغض عليّ بن أبي طالب.

يُقال له: إنّك ذهبتَ عمّا أراده الجاحظ وقصَد إليه: الذين قصد إليهم من الرّافضة بهذا القول: الجارودية[1] الذين يروْن الخروج مع ولد عليّ دون غيرهم وتجريد السّيف في نصرتهم، فقال الجاحظ: إذا كان من عزمكم إخراجهم وتعريضهم لمحاربة أهل البأس والنّجدة، فلا تمنعوهم من لقاء العلماء وحضور مجالسهم وسماع أخبارهم والتّعلّم منهم، بل ينبغي لكم أن تحثوّهم على طلب العلم ومجالسة أهله والاختلاف إليهم ودرس كتبهم، حتّى يكونوا في معرفة ما تريدونه منهم وترشّحونهم له كأعدائهم الذين تريدون أن تعرّضوهم لمحاربتهم.

---

[1] الجارودية هم أصحاب أبي الجارود، وهو زياد بن المنذر الهمذاني. وهم يطعنون في أبي بكر وعمر –رضي الله عنهما–. ويرى الجارودية أنّ الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– نصّ على عليّ –رضي الله عنه– بالوصف دون التّسمية. وقالوا بتفضيل عليّ ولم يروا مقامه يجوز لأحد سواه، وزعموا أنّ مَن دفع عليًّا عن هذا المكان فهو كافر، وأنّ الأمّة كفرت وضلّت في تركها بيعته. ويذهب قسم منهم إلى أنّ الإمام بعد زيد هو محمّد بن عبد الله بن الحسن، وعلى رأيهم في ذلك: أبو حنيفة. والقائلين بإمامة محمّد ابن عبد الله بن الحسن ذهب بعضهم إلى أنّه المهدي، وأنّه حيّ لم يقتل، وسيخرج فيملأ الأرض عدلاً. وذهب آخرون أنّه قُتل، وانتقل الأمر منه إلى محمّد بن القاسم بن عمرو بن عليّ ابن الحسين، صاحب الطّالقان. وكانت العامّة تلقّبه الصّوفيّ، لأنّه كان يدمن لبس الصّوف. وقد مات في حبس المعتصم. وفرقة تدّعي انتقال الإمامة ليحيى بن عمر، صاحب الكوفة. وهو يحيى بن عمر يحيى بن الحسين بن زيد. وقُتل في أيّام المستعين. فهؤلاء أتباع أبي الجارود، وكان يُسمّى سرحوب. سمّاه بذلك الإمام الباقر (ع)، وقد فسّره الإمام (ع) بأنّه شيطان أعمى يسكن البحر.

انظر: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسّيّد هاشم معروف، ص224–ص225؛ *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص133، و(طبعة ريتر) ص66؛ النّوبختي، ص81؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص157، و(طبعة بدران) ج1/ص140؛ *التّبصير*، ص27؛ *المواقف*، ص423؛ السّقاريني، ج1/ص85؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص30، (طبعة آفاق)، ص22؛ *المنية*، ص20 وص90؛ النّوبختي، ص21؛ المقريزي، ج2/ص352؛ *التّنبيه*، ص30؛ *الفهرست*، ص226–ص227؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص208؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص147 إلى ص149.

وما وصَف به الجاحظ هذا الصّنْف من الرّافضة من صنيعهم بآل أبى طالب مشهورٌ معروفٌ مُشاهَدٌ، ولم يردّ الجاحظ ما توهّمه عليه صاحب الكتاب.

ومَن قال بالإيهام من الرّافضة لا يرى الخروج ولا يحدث نفسه به.

وقد بيّن الجاحظ في *كتاب فضيلة المعتزلة* أنّه إنّما أراد مَن يرى الخروج وتجريد السّيف مع آل أبى طالب دون مَن سواهم من الرّافضة، وهم الذين يرون أنّ فاطمة[1] أحصنت فرجها، فحرّم الله ذرّيتها على النّار في أخبار لهم يرونها عن أمثالهم، يقتطعون بها آل أبى طالب عن العلم والعمل جميعًا، ويوهمونهم أنّ المعاصي لا تضرّهم، وأنّ الواحد منهم يشفع فيمن أراد أن يشفع فيه.

فلم يسلم جلّة أصحاب رسول الله –صلّى الله عليه– من المهاجرين والأنصار من شَتْمهم وعداوتهم، ولم يسلم مَن تولّوه من آل عليّ –عليه السّلام– من تثبيطهم عن العلم، وتزهيدهم في العمل الصّالح المُقرِّب لهم إلى الله، فلم ينْج منهم وليٌّ ولا عدوٌّ.

ثمّ يُقال له: وأمّا رمْيك للجاحظ ببغْض الرّسول، فهو دليلٌ على أنّك لا تعرف المُحِبّ من المُبغِض، ولا الوليّ من العدوّ؛ لأنّه لا يعرف المتكلّمون أحدًا منهم نَصَر الرّسالة واحتجّ للنّبوّة بلغ في ذلك ما بلغه الجاحظ.

ولا يُعرَف كتابٌ في الاحتياج لنظم القرآن وعجيب تأليفه، وأنّه حجّة لمحمّد –صلّى الله عليه– على نبوّته غير كتاب الجاحظ.

وهذه كتبه في إثبات الرّسالة وكتبه في تصحيح مجيء الأخبار مشهورة.

وهل يُستدلّ على حبّ الرّسول –عليه السّلام– والإيمان به وتصديقه فيما جاء به بشيء أو كدّ ممّا يستدلّ به على حبّ الجاحظ للرّسول وتصديقه إياه؟

ثمّ يُقال له: أيّما أولى ببغض الرّسول: أنت إذ[2] ألّفتَ كتابًا في إبطال حجج الرُّسُل وأدلّتها وجعلت فيه بابًا أوّله: "على المحمّديّة خاصّة" أم الجاحظ إذ ألّف الكتب في الاحتجاج للنّبوّة ونصرة الرّسالة؟

---

[1] هي فاطمة بنت رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–. توفّيت بعد الرّسول –عليه السّلام– بستّة أشهر، وقيل بثمانية؛ علمًا بأنّه توفّي –عليه الصّلاة والسّلام– في ضحى يوم الاثنين الثّامن من شهر ربيع الأوّل –وقيل: الثّاني عشر منه– سنة إحدى عشرة من الهجرة.

حول ترجمتها راجع: ابن قنفد، *الوفيّات*، ص9.

[2] في الأصل: إذا.

وأيّهما أولى ببغْض عليّ بن أبي طالب: الجاحظ وأسلافه الذين رووا فضائله وأنزلوه بالمنزلة التي يستحقّها من الفضل، أم أستاذك وسلفك سلف السّوء الملقي إليك الإلْحاد أبو عيسى الورّاق والمخرج لك عن عزّ الاعتزال إلى ذلّ الإلْحاد والكفْر؟

حيث حكيتَ عنه أنّه قال لك: "تكتب بنصرة أبغض الخلْق إليّ؟!"، يريد عليّ ابن أبي طالب –رضوان الله عليه– لكثرة سفكه للدّماء، لأنّه كان –لعنه الله– منانيًّا لا يرِي قتل شيء ولا يستجيز إتلافه.

ثمّ قال صاحب الكتاب: لو كنتَ اتّقيتَ على نفسك وحفظتَ لسانك كان أستر عليك وأقلّ لفضيحتك. والأمر مَا قيل: "لا شيء أحقّ بسجن من لسان".

دفاع ابن الرّاوندي عن الرّافِضة
وجواب المُؤلف عنه

دفاع ابن الرّاوندي عن الرّافِضة
وجواب المؤلِّف عنْه

ثمّ قال صاحب الكتاب: ويُقال للجاحظ[1]: هل يعُرّ أهل الإسلام انتحال الغالية إيّاه؟

---

[1] أو الرّوافض. وإنّما سمّوا بالرّوافض لأنّ زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه– خرج على هشام بن عبد الملك، فطعن عسكره في أبي بكر، فمنعهم من ذلك فرفضوه، ولم يبق معه إلاّ مائتا فارس. فقال لهم –أي زيد بن عليّ– : "رفضتموني"، قالوا : "نعم"، فبقي عليهم هذا الاسم. وهم أربع طوائف: الزّيديّة، الإماميّة، الكيسانيّة، الغالية. وفي *مقالات الإسلاميّين* للإمام الأشعري : سمّوا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، وهم مجمعون على أنّ النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– نصّ على استخلاف عليّ بن أبي طالب باسمه، وأظهر ذلك وأعلنه، وأنّ أكثر الصّحابة ضلّوا بتركهم الإقتداء به بعد وفاة النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم–، وأنّ الإمامة لا تكون إلاّ بنصّ وتوقيف، وأنّها قرابة، وأنّه جائز للإمام في حال التّقيّة أن يقول إنّه ليس بإمام... (ص17 من طبعة ريتر). وفي *تاج العروس* للزّبيدي: فرق من الشّيعة. قال الأصمعي: سمّوا بذلك لأنّهم تركوا زيد بن عليّ، كذا نصّ الصّحاح. وفي *اللّسان والعباب* قال الأصمعي: كانوا بايعوا زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب –رحمهم الله تعالى–، ثمّ قالوا له: "تبرّأ –وفي بعض النّصوص: إبرأ– من الشّيخين نقاتل معك"، فأبى وقال : "كانا وزيريْ جدّي –صلّى الله عليه وسلّم–، فلا أبرأ منهما"، وفي بعض النّسخ: "أنا مع وزيريْ جدّي"، فتركوه وأرفضوا عنه... فسمّوا رافضة... (ج5/ص34). وفي *فرق الشّيعة* للنّوبختي: لمّا توفّي أبو جعفر –عليه السّلام– افترقت أصحابه فرقتين: فرقة منهما قالت بإمامة محمّد بن عبد الله بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، الخارج بالمدينة المقتول بها؛ وزعموا أنّه القائم، وأنّه الإمام المهدي، وأنّه قُتل؛ وقالوا إنّه حيّ لم يمت، مقيم بجبل يُقال له العلميّة... وكان المغيرة بن سعيد قال بهذا القول لمّا توفّي أبو جعفر محمّد بن عليّ وأظهر المقالة بذلك، فبرئت منه الشّيعة أصحاب عبد الله جعفر بن محمّد –عليهما السّلام– ورفضوه، فزعم أنّهم رافضة، وأنّه هو الذي سمّاهم بهذا الاسم..." (ص62–ص63). ويستعمل الأشعري والبغدادي والإسفراييني والملطي لفظ الرّوافض بالمعنى العامّ للفظ الشّيعة، ويعدّون من فرقتهم الزّيديّة والإماميّة والكيسانيّة وغلاة... وهكذا يكون معنى رافضة وأسباب تسميتهم بها يدور على عدّة تفسيرات: الأولى: رفض زيد أن يتبرّأ من الشّيخين، وهو يعني أنّ الرّافضة هم الزّيديّة، ولعلّه أطلق على الشّيعة عموما هذا اللّقب من باب إطلاق الجزء على الكلّ (رأي الرّازي، وقد سبق أن ذكره الأشعري في *المقالات*). الثّانية: أنّهم سمّوا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر (رأي الأشعري). الثّالثة: أنّ الذين سمّوا رافضة هم فرقة من الشّيعة (رأي النّوبختي). وقد نُقل عن الطّبري أنّ الشّيعة سمّوا بالكوفة بالرّافضة لكونهم رفضوا زيد بن عليّ.
انظر أيضا مادّة رافضة في *موسوعة الإسلام المختصرة*، ص466.

قال: فإن قال: نعم! فكفاه هذا الجواب خزيًا.

وإن قال: لا! قيل له: فكذلك أيضًا ليس يعرّ أهل الاقتصاد من الشّيعة[2] انتحالهم التّشيّع، ولئن رجع عار مذهب الغلاة[3] على أهل الاقتصاد من المتشيّعة لاشتمال اسْم

---

[1] هو أبو عثمان عمرو بن عمر بن بحر بن محبوب الجاحظ، الأديب والمتكلّم الشّهير، وصاحب المؤلّفات الكثيرة والمعتمَدة في مصادر الأدب العربي. وُلد بالبصرة، وسمع من أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري، وأخذ النّحو عن الأخفش أبي الحسن، وأخذ الكلام عن النّظّام، وتلقّف الفصاحة من المغرب شفاها. وأقام مدّة ببغداد. من تصانيفه: *الحيوان*، *البيان والتّبيين*، *رسالة التّربيع والتّدوير*، *البخلاء*... حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص208 إلى ص212؛ *تاريخ بغداد*، ج12/ص212 إلى ص220؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص490 إلى ص492؛ معجم *الأدباء* لياقوت الحموي، ج16/ص73 إلى ص114؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص237–ص238؛ *لسان الميزان*، ج4/ص355 إلى ص357؛ *تذكرة الحفّاظ*، ج16/ص111؛ *مرآة الجنان*، ج2/ص156 وص162 إلى ص166؛ *هديّة العارفين*، ج1/ص802–ص803؛ معجم *المؤلّفين*، ج8/ص7 إلى ص9؛ *الانتصار* لأبي الحسين الخيّاط، ص21 وص23 إلى ص27 وص98 إلى ص103... إلخ؛ *الجاحظ حياته وآثاره* لطه الحاجري؛ *النّزعة الكلاميّة في أسلوب الجاحظ* لفكتور شلحت اليسوعي، *مقالات الإسلاميّين* للأشعري (فهارس طبعة ريتر).

[2] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج2/ص146 إلى ص147): "الشّيعة هم الذين شايعوا عليّا –رضي الله عنه– على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصّا ووصيّة، إمّا جليًّا وإمّا خفيًّا؛ واعتقدوا أنّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت، فبظلم يكون من غيره أو بتقيّة من عنده. وقالوا ليست الإمامة قضيّة مصلحيّة تُناط باختيار العامّة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضيّة أصوليّة، وهي ركن الدّين، لا يجوز للرّسل –عليهم الصّلاة والسّلام– إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامّة وإرساله. يجمعهم القول بوجوب التّعيين والتّنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمّة وجوبًا عن الكبائر والصّغائر، والقول بالتّولّي والتّبرّي قولاً وفعلاً وعقدًا، إلاّ في حال التّقيّة. ويخالفهم بعض الزّيديّة في ذلك، ولهم في تعدية الإمام كلام وخلاف كثير... وهم خمس فرق: كيسانيّة، وزيديّة، وإماميّة، وغلاة، وإسماعيليّة. وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال، وبعضهم إلى السنّة، وبعضهم إلى التّشبيه". انظر: *المرجع المذكور*، ج1/ص146–ص147.

[3] لعلّ لفظ الغلوّ يرجع إلى قوله –تعالى–: ﴿يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلاّ الحقّ﴾ (سورة النّساء، آية 171). ويعرّف لفظ الشّهرستاني الغالية بأنّهم "الذين غلوا في حقّ أئمّتهم حتّى أخرجوهم من حدود الخليقيّة وحكموا فيهم بأحكام الإلهيّة، فربّما شبّهوا واحدًا من الأئمّة بالإله، وربّما شبّهوا الإله بالخلق؛ وهم على طرفي الغلوّ والتّقصير. وإنّما نشأت شبهاتهم من مذاهب الحلوليّة ومذاهب التّناسخيّة ومذاهب اليهود والنّصارى، إذ اليهود شبّهت الخالق بالخلق، والنّصارى شبّهت الخلق بالخالق... وبدع الغلاة محصورة في أربع: التّشبيه، البداء، الرّجعة، التّناسخ. ولهم ألقاب، وبكلّ بلد لقب. فيُقال لهم بأصبهان: الخرميّة والكوذيّة، بأذربيجان: الدّقوليّة، وبموضع: المحمّرة، وبما وراء

التّشيّع عليهم ليرجعنّ عار النّوابت على المعتزلة[1] لاشتمال النّسبة إلى بني أميّة وللزوم اسم العثمانيّة لهم، وإن كان الأمويّون والعثمانيّون يختلفون فكذلك الشّيعة مختلفون.

يُقال له: ليس يعرّ قول الغلاة لأهل الاقتصاد من المتشيّعة، لأنّ الاقتصاد في التّشيّع حقٌّ، وهو ديننا، وهو وضع آل أبى طالب حيث وضعَهم الله، و ليس يعرّ الحقّ شيءٌ من الباطل.

ولم يردْ الجاحظ أن يلزم جميع الشّيعة ذنْب مَن غلا منهم وأفرط، و إنّما أراد أن يخبر أنّ الرّفض مشتملٌ على أجناس من الكفْر لا يشتمل عليها مذهب فرقة من فرق الأمّة، لأنّك إذا نظرتَ في مذاهب الخوارج[2] مذهبًا مذهبًا لم تجدْ فيهم مشبّهًا ولا واصفًا لله بما وصفته به الرّافضة، ولا قائلاً بالبداء، ولا مؤمنًا بالرّجعة إلى دار الدّنيا قبل القيامة، ولا رادًّا للقرآن.

النّهر: المبيّضة". وأوّلهم الغلاة الذين أفرطوا في الولاء لعليّ (ع) حتّى نسبوا إليه الألوهيّة. وقال الشّهرستاني في المجلّد الأوّل: "الغلاة هم الذين غلوا في حقّ أئمّتهم، حتّى أخرجوهم عن حدود الخلقيّة، وحكموا فيهم بأحكام الآلهة".

[1] حول نشأة هذه الفرقة راجع : الشّهرستاني، ص48؛ البغدادي، ص118؛ الإسفراييني، ج1/ص68؛ عبد الجبّار، *فرق وطبقات المعتزلة*، ص1؛ *خطط* المقريزي، ج2/ص345 – ص346؛ *مفتاح السّعادة* لطاش كبرى زاده، ج2/ص144؛ *المنية والأمل* لابن المرتضى، ص25؛ *الأنساب* للسّمعاني؛ *عيون الأخبار* لابن قتيبة؛ *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان، ج2/ص197؛ *الفهرست*، ص201؛ مقال كارلو نللينو في *التّراث اليوناني في الحضارة الإسلاميّة*، ص173 إلى ص198؛ *فرق الشّيعة* للنّوبختي، ص5؛ *التّنبيه* للملطي، ص40–ص41؛ *التّبصير* للإسفراييني، ص68؛ *مروج الذّهب* للمسعودي،ج3/ص152؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج1/ص377– ص378؛ *اعتقادات* الرّازي، في ذكره لرأي عبد الجبّار في تأييد هذا اللّفظ من القرآن الكريم.

[2] يعرّف الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (طبعة كيلاني، ج1/ص114) الخوارج تعريفًا عامًّا بقوله: "كلّ مَن خرج على الإمام الحقّ الذي اتّفقت الجماعة عليه يُسمّى خارجيًّا، سواء كان الخروج في أيّام الصّحابة على الأئمّة الرّاشدين أو كان بعدهم على التّابعين بإحسان والأئمّة في كلّ زمان". يعني هذا أنّ هذا الاصطلاح منشؤه سياسيّ، وقد ورد في الحديث الشّريف: "مَن خرج من الطّاعة وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهليّة"، رواه مسلم وأحمد والنّسّائي عن أبي هريرة. والذي يظهر أنّه اصطلاح أُطلق عليهم من قِبَل أهل السنّة، ويخصّون به الذين خرجوا على عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه– في معركة صفّين وبعد التّحكيم المعروف. إلاّ أنّه صار علما على فرقة معيّنة لها آراء سياسيّة في الخلافة، من أهمّها: إنكار شرط القرشيّة، وآراء أخرى في عليّ ومعاوية والصّحابة، وآراء سياسيّة وفقهيّة في مرتكب الكبيرة".

وكذلك المُرجِئة[1] لا تجد فيهم من التّخليط ومخالفة القرآن والطّعن على السّنن ما تجده مع الرّافضة.

وكذلك جميع أصنْاف فرق الأمّة لا تجد مع أحد منهم من الإفراط والغلوّ، ومخالفة نصّ القرآن ومشهور السّنن، والطّعن على المُهاجِرين والأنصار[2] والإقدام عليهم بالإكفار ما تجده مع أصناف الرّافضة.

وإنّما أراد الجاحظ بتصنيفه لفِرَق الرّافضة وإخباره عنهم بقول قول ليعلم النّاس اشتمال الرّوافض على ما لو يشتمل عليه مذهب من مذاهب أهل الملّة.

ثمّ يُقال له: ليْس يعرّ قول الغُلاة أهل الإسلام، لأنّ الأدلّة على صحّة الإسلام واضحة بيّنة وأعلامه مكشوفة نيّرة، وليس يعرّ الحقّ غلوٌّ أحد وإفراطه فيه، ولا تقصيره دونه.

وليْس يمكن صنفًا من أصناف الرّافضة أن يضيف قولها إلى أئمّتها من آل أبى طالب إلاّ بمثل ما يمكن الغُلاة منهم أن يضيفوا قواهم في الغلوّ إلى أئمّتهم، لأنّ كلّ صنف من أصنافهم فإنّما يرجعون إلى أخبار الروّاة لهم عن أئمّتهم؛ وكذلك الغُلاة أيضًا: هذا سبيلها فيما ترجع إليه من أخبارها في الغلوّ.

---

[1] يذكر الشّهرستاني للإرجاء معان أربعة: إعطاء الرّجاء، والتّأخير، وقيل: تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، وقيل: تأخير عليّ –رضي الله عنه– عن الدّرجة الأولى إلى الرّابعة. وهم أربعة أصناف: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدريّة، ومرجئة الجبريّة، والمرجئة الخلّص. ويحاول البعض أن يرجع بذور الإرجاء إلى عصر الصّحابة، بل إلى نصوص القرآن نفسه، كقوله –تعالى–: ﴿وآخرون مرجون لأمر الله﴾ (السّورة التّبة، الآية 106)". وهم يقولون: لا يضرّ مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. قال الصّفدي بشأن المرجئة في كتاب *الوافي بالوفيّات* (ج12/ص213–ص214): "قلتُ: والمرجئة جنس لأربعة أنواع: الأوّل: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدريّة، ومرجئة الجبريّة، والمرجئة الصّالحة. والإرجاء يُشتقّ من الرّجاء، لأنّهم يرجون لأصحاب المعاصي الثّواب من الله –تعالى–، فيقولون: "لا يضرّ مع الإيمان معصية، كما أنّه لا ينفع مع الكفر طاعة". وقيل: الإرجاء هو تأخير حكم أصحاب الكبائر إلى الآخرة في الدّنيا، ولا يقضى عليهم بأنّهم من أهل الجنّة".
انظر: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف، ص240.

[2] عرّف بهم عبد الرّحمان الجزيري في تفسيره (*أيسر التّفاسير*، سورة التّوبة، آية 117) قائلاً: "هم سكّان المدينة من الأوس والخزرج آمنوا ونصروا رسول الله صلى الله عليه وسلّم".

و كما وجَب تكْذيب روّاة الغُلاة فيما روته عن أئمّتها من آل أبى طالب لمخالفة ما رووه في الغلوّ لدين الإسلام، فكذلك واجبٌ[1] أيضًا تكذيب روّاة الرّافضة فيما روت عن أئمّتها في الرّفض لمخالفة لِمَا جاء به النّبيّ –صلّى الله عليه– وما نزل به القرآن.

ثمّ ذكَر صاحب الكتاب آيات من القرآن ﴿وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةُ وِزْرَ أُخْرَى﴾[2] يُرِى أنّ الجاحظ قد رمى الشّيعة بذنْب غيرها.

يُقال له: الذي أراده الجاحظ بوصْف قوْل الغُلاة ما خبّرنا به دون ما ظنّته به.

---

[1] في الأصل: **موجبا**.

[2] سورة الزّمر، الآية 7.

مُناقَشة في التّوَاتُر

مُنَاقشة في التّوَاتُر

ثمّ إنّ الماجِن السّفيه قال: فإن قال السّفهاء من البغداديّين: الشّيعة لا تزعم أنّ مجيء خبر المُتواتِرين موجبٌ للعلم[1].

قال: قلْنا لهم: ليس ملهم يقول هذا. هذا هشام بن الحكم[2] يزعم أنّ مجيء خبر المتواتر[ين] يوجب العلم، ولو كانوا كفّارًا.

ثمّ وصَف قولَ مَن خالف التّواتر من المعتزلة.

يُقال له: إنّ القولَ بأنّ الخبَر المُتواتِر حقٌّ، وأنّه موجبٌ للعلم مبطِلٌ لأكثر دليل الرّافضة في تصحيح الإمامة.

---

[2] هو هشام بن الحكم البغدادي الكندي، مولى بني شيبان، أبو محمّد أو أبو الحكم. من مشائخ الرّافضة. نشأ بالكوفة وانتقل إلى بغداد، وكان يتردّد على المدينة المنوّرة وعاش بها مدّة بجوار الإمام جعفر الصادق. وهو من أكبر متكلّمي عصره. وله من الكتب: *الإمامة*، *الدّلالات على حدث الأشياء*، *الردّ على الزّنادقة*، *الردّ على هشام الجواليقي*، *الشّيخ الغلام*، *القدر*، *الردّ على شيطان الطّاق*، وغيرها. وكان منقطعًا إلى يحيى بن خالد البرمكي، وكان القيّم بمجالس كلامه ونظره. نشأ في الكوفة جهميًّا له مناظرات وردود على معتزلة عصره كأبي هذيل العلاّف. يتّهمه الخيّاط بأنّه أخذ التّجسيم من الدّيصانيّة. وقد أجمع المؤرّخون للفكر الإسلاميّ القدامي –شيعة وسنّة ومعتزلة– أنّه أوّل مَن قال: "الله جسم"، بمعنى: جسم ذو أبعاد. ونقل الأشعري أنّه كان يريد بقوله "جسم": أنّه موجود، وأنّه شيء قائم بنفسه. وعن صفات الله يرى بأنّ الصّفة ليست هي هو ولا غيره ولا بعضه والصّفة لا توصف. توفّي بعد نكبة البرامكة بجديدة مستترًا، وكانت نكبة البرامكة سنة 187 هـ. (*فهرست* ابن النّديم، ص175). حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (عبد الحميد) ج1/ص102، و(ريتر) ص31؛ *الفرق*، (عبد الحميد) ص65، و(آفاق) ص48؛ الشّهرستاني، (كيلاني)، ج1/ص184، و(بدران) ج1/ص164؛ *المنية*، ص30؛ *التّبصير*، ص39؛ المقريزي، ج2/ص353؛ *المواقف*، ص420؛ *مناهج السنّة النّبويّة* لابن تيميّة، ج1/ص203؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج2/ص169 إلى ص197؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ص140 إلى ص144؛ النّوبختي، ص79؛ *الانتصار* للخيّاط، ج8/ص164؛ *الفصل* لابن حزم، ج2/ص269 وص293 وص309، ج3/ص176 وص178 وص220 وص253، ج4/ص157 وص169 وص172؛ ج5/ص40 وص45 وص175 وص193 إلى ص195؛ *الفهرست*، ص223؛ *فهرست* الطّوسي، ص174؛ *رجال النّجاشي*، ص304؛ *رجال الكشي* لأبي عمرو محمّد بن عمر الكشي، ص165؛ *لسان الميزان*، ج6/ص194.

وذلك أنّ من عظيم أدلّتهم عند أنفسهم على أنّه لا بدّ للنّاس من إمام معصوم نقيّ الباطن والظّاهر جامع لعلوم الدّين كلّها: أنّ سائر الأمّة سواه جائزٌ عليهم السّهو والتّبديل والتّغيير وكتمان ما نُصّوا عليه والإخبار بغير ما وَقّفوا عليه.

قالوا: ويدلّ على ذلك ما يُرى من اختلاف الأمّة فيما بينها في أصول الدّين وفروعه ممّا يُعرف بالسّمع، وممّا يعرف بالعقل.

(قالوا:) فإذا كان هذا على ما وصفنا، وكان الله قد أوْجب علينا العلم والعمل بما جاء به محمّد –صلّى الله عليه–، فليس من طائفة تروي عنه –عليه السّلام– قولاً إلاّ و بإزائها طائفة أخرى تروي عنه خلافة، كان واجبًا في حكم الله أن ينصّب لنا واحدًا مأمونًا لا يجوز عليه من التّبديل والتّغيير ما يجوز على غيره يؤدّى إلينا ما وجب علْمه والعمَل به من أمر ديننا علينا.

فإذا زعَم هشام بن الحكم أنّ النّقل المُتواتِر حقٌّ، وأنّ أهله لا يجوز عليهم كتمانه ولا إظهار غيره، فقد أبطل هذا الدّليل وأسقطه وأراحنا[1] من نقضه وإفْساده.

ثمّ يُقال لصاحب الكتاب: ليس يبلغ بنا الحال مع الرّافضة إلى أن نناظرهم في التّواتر، لأنّ أهل العلم مختلفون في الأخبار، ولهم فيها أقاويل مختلفة.

وإنّما المُناظرة بينها وبين الرّافضة في مخالفتهم نصّ القرآن والطّعن فيه وادّعائهم عليه الزّيادة، والنّقصان، والتّبديل، والتّغيير، ومخالفة السّنن، وتكذيبهم لكثير منها، وزيادتهم فيها ما ليس منها، وفي إفراطهم في التّشبيه والإجبار.

فأمّا مجيء الأخبار وهل التّواتر صحيحٌ أو غيره؟ فهو كلام يدور بين المعتزلة ليس للرّافضة فيه حظّ، ولا يبلغه علمهم.

---

[1] في الأصل: **أرحنا**.

مُناقَشة في تجْويز الضّلال على الأمّة

مُناقَشة في تجْويز الضّلال على الأمّة

قال صاحب الكتاب: فإن قالوا: فالشّيعة تجوّز على الأمّة الاجتماع على الضّلال.

قال: قلْنا لهم: هذا كفرٌ عند الشّيعة.

يُقال له: ليْس ترْضى الرّافضة بتجْويز الضّلال على الأمّة حتّى تزعم أنّه قد كان منها الكفر والضّلال إلاّ نفرًا: خمسة أو ستّة.

ثمّ قال: ويُقال لهم: أكثرهم اليوم يقول بهذه المقالة، وقد قال بها النّظّام[1] قبلكم.

يُقال له: هذه بغداد تعْترض فيها المعتزلة واحدًا واحدًا، فإن وُجد فيها واحدٌ يقول بما حكيتَ أنّ أكثرهم يقول به، فأنت الصّادق. وإن وجدتهم ينكرونه ويخطّئون قائله، عُرِف كذبك وبان بهتك.

و هذه كتب مَنْ مضَى من المعتزلة، فإن وُجد فيها شيء ممّا حكيْته، وإلاّ عُرِف كذبك وبهْتك.

قال: فإن قالوا:[2] فهم يجوّزون على أكثر الأمّة أن تجْتمع على ضلال.

قال: قلْنا لهم: فإن كان هذا قولُهم، فأنتم توجبون منه ما جوّزوا.

يُقال له: قد أخبرناك أنّ الرّافضة توجب اجتماع الأمّة كلّها على الضّلال والكفر غير خمسة أو ستّة، ثمّ تقطّع بذلك على صدر الأمّة من المهاجرين والأنصار والتّابعين بإحْسان. وهذا ضلالٌ عند جميع المعتزلة.

ثمّ قال: لأنّكم تزْعمون أنّ أكثر أمّتكم في دهركم قد اجتمعوا على الخطأ في قولهم: إن الله يُرى بالأبصار، ويريد المعاصي، ويقضي الفساد، وفي قولهم: إن القرآن ليس بمخلوق، وخطؤهم هذا كفرٌ عندهم.

يُقال له: ليس خطأ مَنْ أخطأ من الأمّة فيما يُعلَم بالنّظر والقياس عند المعتزلة نظيرًا لقول الرّافضة: إنّ الأمّة نصّت ووقفت على إمام بعينه واسمه وكتمت ما وُقّفت

---

[1] هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيّار النّظّام.

انظر ترجمته في: *طبقات المعتزلة*، ص264–ص265.

[2] في الأصل: **سألوا**.

عليه من ذلك وأظهرت خلافه، ووُقّفت أيضًا على سنن كثيرة فيما تدّعي، فكتمتها وروت خلافها.

هذا قولٌ الرّافضة، وليس يجوّزه على الأمّة أحد سواهم.

فأمّا ما يُعْرَف بالنّظر والقياس، فقد يقع فيه الخلاف بين النّاس.

ألاَ ترَى أنّ الأمّة قد نقلت بأسرها التّوحيد والعدل مُجمَلاً، وإن كان بعْضهم قد نقضَه في التّفصيل لشبْهة[1] دخلت عليه.

ولَعمْري أن لوْ كان النّبيّ –عليه السّلام– عند المعتزلة نصّ أمّته على خلْق القرآن نصًّا مُفسَّرًا، وعلى أنّ الله لا يُرى بالأبصار في الآخرة مُفسَرًّا، مشروحًا لا يحتمل التّأويل، ثمّ خالفها فيه كثير من الأمّة، كان نظيرًا لقول الرّافضة: إنّ النّبيّ –صلّى الله عليه– وقّفهم على إمام بعيْنه واسْمه واستخلفه عليهم، فاجتمعوا على كتْمان ذلك وستْره وإظهار خلافه؛ على أنّ قول الرّافضة أيضًا أظهرُ فسادًا وأبْين تناقضًا، لأنّها تزعم أنّ الأمّة اجتمعت غير خمسة أو ستّة على كتْمان ما نصّت عليه، والأمّة مختلفة في خلْق القرآن، وفي أنّ الله –جلّ ذكْره– يُرى بالأبصار.

ثمّ قال: ويزعمون أيضًا أنّ أكثر الصّحابة اجتمعوا على الخطأ في كفّهم عن معاوية[2] ويزيد[1]، ويقولون في التّابعين ومساكهم عن بني أميّة مثل قولهم فيهم.

---

[1] في الأصل: **لشبهه**.

[2] أبوه: أبو سفيان صخر بن حرب بن أمية الأكبر بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرّة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. وابنته هي أم المؤمنين رملة بنت أبي سفيان. وأبو سفيان من سادات قريش وواحد من ذوى الرّأى والحكمة في مكة. أمه: هند بنت عتبة بنت ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرّة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. وهي أخت الصحابي الجليل أبو حذيفة بن عتبة، وتجتمع مع أبو سفيان في عبد مناف بن قصي. ولد معاوية بمكة قبل الهجرة بخمس عشرة سنة وكان سنه يوم الفتح 23 سنة. وأسلم معاوية يوم فتح مكة وهو من الطلقاء الذين اسلموا من مسلمة الفتح. تولى قيادة جيش إمداد لأخيه يزيد بن أبي سفيان في خلافة أبو بكر، وأمره أبو بكر بأن يلحق به فكان غازيا تحت إمرة أخيه، وقاتل المرتدين في معركة اليمامة، ومن بعد ذلك أرسلهُ الخليفة أبو بكر مع أخيهِ يزيد لفتح الشام وكان معه يوم فتح صيدا وعرقة وجبل وبيروت وهم من سواحل الشام. تولى معاوية بن ابي سفيان ولاية الأردن في الشام سنة 21 هـ في عهد عمر بن الخطاب. وبعد موت أخيه يزيد بن أبي سفيان من طاعون عمواس، ولاه عمر ولاية دمشق وما

فأيّ شيء يلْحق الشّيعة من هذا القول لا يلْحق المعتزلة أمثاله؟

يُقال له: هذا كذبٌ منك على المعتزلة. بل تزعم المعتزلة أنّ الصّحابة والتّابعين بإحسان الذين كانوا في زمن معاوية ويزيد وبني أميّة معذورون في جلوسهم عنهم لعجزهم عن إزالتهم ولقهر بني أميّة لهم بطُغاة أهل الشّام. و﴿لاَ يُكَلفُ اللهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾[2].

يتبع لها من البلاد، ثم جمع له الخليفة عثمان بن عفان على ولاية الشام كلها، فكان من ولاة أمصارها. وبعد موت عثمان سنة 35هـ خرج عن أمر خليفة المسلمين علي بن أبي طالب ونادى بأخذ الثأر من قتلة الخليفة عثمان ابن عفان وحرض على قتالهم. وقبل ذلك وقعت موقعة الجمل حيث كانت عائشة بنت أبي بكر زوجة النّبيّ محمّد في جيشاً يقاتل خليفة المسلمين آنذاك وكان في قيادة الجيش طلحة بن عبيد الله والزّبير بن العوامّ وكانوا خرجوا جميعا لأخذ الثأر من قتلة عثمان، وبعد موقعة الجمل قاد معاوية جيشاً ضد خليفة المسلمين عليّ بن أبي طالب وكانت موقعة صفين التي انتهت بالتحكيم الجبري، وبعد مقتل أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب تولى الحسن بن علي الخلافة فثار معاوية على الحسن وحاربه فما كان من الحسن إلا أن حقن دماء المسلمين وأقام عهدًا مع معاوية ينص على ان الأمر يعود للمسلمين لاختيار خليفتهم بعد وفاة معاوية وهذا ما لم يحدث، وبموجب ذلك العهد تسلم معاوية الحكم فأصبح خليفة المسلمين في دمشق عاصمة دولة الخلافة الإسلامية. توفّي في دمشق عن 78 سنة بعدما عهد بالأمر إلى ابنه يزيد بن معاوية ودفن في دمشق وكانت وفاته في رجب سنة 60 هـ كان خلالها واليًا ل 20 عام وخليفة ل 20 عام أخرى. كان معاوية أول من أوصى بالملك لولده من الخلفاء.

[1] هو يزيد بن معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أميّة بن عبد شمس بن عبد مناف، أمير المؤمنين أبو خالد. وُلد سنة 25 هـ. أو 26 هـ.، وتوفّي بدمشق لأربع عشرة ليلة خلت من ربيع الأوّل سنة 64 هـ.، وكانت مدّة ملكه ثلاث سنين وثمانية أشهر واثنين وعشرين يومًا، وصلّى عليه ابنه معاوية، وسنّه 38 سنة. وله *ديوان* لا يصحّ عنه إلاّ القليل، وقد جمع ديوانه الصّاحب جمال الدّين عليّ بن يوسف القفطيّ وأضاف إليه كلّ مَن اسمه يزيد. وقال الشّيخ شمس الدّين الذّهبي: "لمّا فعل يزيد بأهل المدينة ما فعل، وقتل الحسين –رضي الله عنه– وإخوته، وأكثر من شرب الخمر وارتكب أشياء منكرة، أبغضه النّاس وخرج عليه غير واحد ولم يبارك الله –تعالى– في عمره".
حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج4/ص327 إلى ص333؛ *البدء والتّاريخ*، ج6/ص6؛ *تاريخ* الخميس، ج2/ص300؛ *الوزراء والكتّاب* لمحمّد بن عبدوس الجهشياري، (صفحات متفرّقة)؛ الفخري، ص105؛ الرّوحي، ص19؛ *تاريخ الخلفاء*، ص224.

[2] سورة البقرة، الآية 286.

قوْل الرّافِضة في الإمام
وقوْلُ لبعْض المعْتزلة مُشابه له

قوْل الرّافِضة في الإمام
وقوْلٌ لبعْض المعْتزلة مُشابِهٌ له

قال صاحب الكتاب: فإن قالوا: الشّيعة تزعم أنّ الأرض لا تخلو في كلّ عصر من رجل معصوم لا يخطئ ولا يزلّ، فإنّ أبا الهذيل[1] وهشاما[2] الفوطي[3] يزْعمان أنّ الأمّة لا تخلو في كلّ عصر من عشرين معصومًا لا يزلّون ولا يخطئون ولا يقارفون صغيرًا ولا كبيرًا، وأنّ الله يعصمهم ممّا لم يعصم منه الرُّسُل، ويوفّقهم لِمَا يوفّق له الأنبياء؛ ومتى لم يكونوا كذلك، لم تجب الحجّة عندهما بأخبارهم.

ويجوّزان[4] أن يكون فيها في كلّ عصر عشرون ألفًا من هذا الضّرب.

---

[1] هو أبو الهذيل محمّد بن الهذيل بن عبد الله العلاّف. وُلد في البصرة سنة 131 هـ.، وقيل: 134 هـ. أو 135 هـ. رحل إلى بغداد وقد أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطّويل، تلميذ واصل بن عطاء. كان، كما يقول عنه الملطي، لم يُدرَك في أهل الجدل مثله. واعتبره الشّهرستاني شيخ الاعتزال ومقدّم الطّريقة والمناظر عليها. كان له إطّلاع كبير على الفلسفة وله ردود كثيرة على المخالفين من المجوس وأهل الكتاب، بل وله ردّ على أستاذه النّظّام. له كتاب يُعرف *بميلاس* و*الحجج*. توفّي بسامراء سنة 235 هـ.

حول ترجمته راجع: *تاريخ بغداد*، ج3/ص366؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص607–ص608؛ *لسان الميزان*، ج5/ص413–ص414؛ *الأعلام*، ج7/ص355؛ *معجم المؤلّفين*، ج12/ص91–ص92؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص443 إلى ص483؛ *مذاهب الإسلاميّين*، ج1/ص121 إلى ص197؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص399–ص400؛ *في علم الكلام*، ج1/ص187 إلى ص216؛ *الفهرست*، ص203–ص204.

[2] في الأصل: **هشام**.

[3] كان من أصحاب أبي الهذيل العلاّف، ثمّ انحرف عنه. وكان من أهل البصرة. عاصر المأمون، وكان، إذا دخل عليه، تحرّك المأمون حتّى أنّه ليكاد يقوم. وذكر أبو الحسن الفرزوي أنّه كان أحد الأجلّة في الكلام والمناظرة والقصص، وله أقوال دقيقة في الفروع. وله من الكتب: *المخلوق*، *الردّ على الأصمّ في نفي الحركات*، *خلق القرآن*... توفّي سنة 226 هـ./840 م.

حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص271–ص272؛ *الفهرست*، ص214؛ *الانتصار*، ص48 إلى ص50، وص120 إلى ص122؛ *لسان الميزان*، ج6/ص195.

[4] في الأصل: **ومحوازا**.

فما على الشّيعة في تثْبيت واحد معصوم ليس على المعتزلة أضعافه في تثبيت عشرين معصومًا؟

ثمّ قال: والذي دعَا هذيْن إلى هذه المقالة أنّهما زعمَا أنّ الحجّة لا تجب بأخبار الفاسِقين والكافِرين، وأنّه لا بدّ من معصومين لا يجوز عليهم الكذب والزّلل في شيء من الأفعال تجب الحجّة بأخبارهم في كلّ زمان.

يُقال له: لم يقلْ هشام الفوطي في تحديد المُخبِرين بما حكيتَ عنه ولا قال هو ولا أبو الهذيل: إنّ الحجّة من المخبرين [الذين؟] لا يواقعون الذّنوب الصّغار، وإنّما زعم أنّهم لا يواقعون من الذّنوب ما يخرجون به من ولاية الله –عزّ وجلّ–.

فكان تعرُّف ما تقول المعتزلة أولَى بك من وضْع الكتب عليهم مع الجهْل بأقاويلهم.

ثمّ يُقال له: لو زعمت الرّافضة أنّ الأرض لا تخلو من رجل معصوم لا يبدّل ولا يغيّر ولا يخرج من ولاية الله على حسب ما قال أبو الهذيل وهشام الفوطي في الحجّة لَمَا أنكر ذلك عليها إلاّ على حسب ما أنْكر على أبي الهذيل وهشام قولَهما في ذلك.

ولم تكنْ في دين الله محاباة لأحد، ولمن الرّافضة غلت في إمامها وأفرطت في وصفه على حسب غلوّ النّصارى[1] في المسيح –عليه السّلام–، فبعْضهم زعَم أنّه إله، وبعضهم زعم أنّه الواسطة بين الله وخلْقه، وبعضهم زعم أنّه رسولٌ، وبعضهم زعم أنّه نبيٌّ وليس برسول؛ والمُقتصِد منهم في وصفه مَن زعم أنّه نقيّ السّريرة والعلانيّة لا يجوز عليه التّغيير والتّبديل، وأنّه أعلم النّاس بالتّدبير وأزهدهم في الدّنيا وأشدّهم بأسًا،

---

[1] المعهود في عصرنا استعمال لفظ: مسيحيّ. ولكنّ النّصوص القرآنيّة والحديثة لا تذكر غير لفظ: نصرانيّ، نصارى. وقد اختُلف كثيرا في معرفة إذا كانت مشتقّة أو منقولة عن صفة أو معربّة. فأرجعها البعض إلى "ناصريّ" نسبة إلى ناصرة، أو إلى "أنصاري"، باعتبار أنّ الحواريّين أنصار الله كما جاء في القرآن الكريم، وأرجعها آخرون –كالزّمخشري– إلى نصران ونصرانة، بمعنى أنّهم نصروا المسيح. وفي *موسوعة الدّين والأخلاق* (ج3/ص574) لفظة "نصرانيّة" و"نصارى" تطلق في العربيّة على أتباع المسيح. يرى بعض المستشرقين أنّها من أصل سريانيّ هو: نصرويو Nosroyo ونصرايا Nasraya. ويرى البعض الآخر أنّها من Nazarenes التّسمية العبرانيّة التي أطلقها اليهود على من اتّبع ديانة المسيح.

انظر: *تفسير الرّازي*، ج3/ص105؛ *المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام* لجواد علي، ج6/ص586؛ *القاموس الإسلامي* لهيوقس، ص431؛ *الموسوعة المختصرة للإسلام* بإشراف هـ. جب، ص440 إلى ص444.

وأنّ الله هو المتولّي لنصبته وإقامته؛ وأنّ الأمّة أزالته ودفعته عن موضعه وأقامت غيره؛ وأنّ مَن أنْكره وخالفه وجحَد إمامته، فكافِرٌ مُشرِكٌ وُلد لغيْر رشْده.

هذا قولُ الرّافضة في إمامها.

وأمّا قول أبي الهذيل وهشام الفوطي في الحجّة في الأخبار، فهو أنّ الله –جلّ ثناؤه– لا يخلي الأرض من جماعة مسلمين[1] أتقياء أبرار صالِحين يكون نقْلهم إلى مَن يليهم حجّة عليهم.

ثمّ لم يوجبَا على النّاس معرفتهم بأعيانهم، وليس بمُنكَر ولا مدْفوع أن يكون في الأمّة بشرٌ كثيرٌ صالحون قد علم الله منهم أنّهم لا يبدّلون ولا يغيّرون إلى أن يفارقوا الدّنيا على ما قاله أبو الهذيل وهشام.

فشتّان ما بين الرّافضة في إمامها وبين قول هشام وأبي الهذيل في الحجّة في الأخبار!

وإنّما الخطأ من قول هشام وأبي الهذيل قولهما: إنّ أخبار الكفّار لا توجب العلم، لأنّ هذا لو كان هكذا لم نعلم ما بَعد عنّا من بلاد الكفر، ولا ما مضى من أيّام البَشَر، إذ كان المخبرون بذلك كفّارًا.

فأمّا قولهما: إنّ الأرض جماعة صالحين[2] أبرار أتقياء باطنهم كظاهرهم لا نعرفهم بأعيانهم، فغير مدفوع ولا منكر.

---

[1] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج1/ص40–ص41): "فرق في التّفسير بين الإسلام والإيمان. والإسلام قد يرد بمعنى الاستسلام ظاهرا، ويشترك فيه المؤمن والمنافق. قال الله –تعالى–: ﴿قالت الأعراب آمنّا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا﴾ (سورة الحجرات (49)، الآية 13)، ففرّق التّنزيل بينهما. فإذا كان الإسلام بمعنى التّسليم والانقياد ظاهرا موضع الاشتراك، فهو المبدأ؛ ثمّ إذا كان الإخلاص معه بأن يصدّق بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر، ويقرّ عقدا بأنّ القدر خيره وشرّه من الله –تعالى–، بمعنى أنّ ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه؛ كان مؤمنا حقّا. ثمّ إذا جمع بين الإسلام والتّصديق، وقرن المجاهدة بالمشاهدة، وصار غيبه شهادة؛ فهو الكمال. فكان الإسلام مبدأ والإيمان وسطا والإحسان كمالا، وعلى هذا شمل لفظ المسلمين: النّاجي والهالك".

[2] في الأصل: **صالحون أبرار**.

مسألة خروج الرّافِضة
عن الإجْماع

مسْألة خُروج الرّافِضة
عن الإجْماع

قال صاحب الكتاب: فإن قالوا: فقد خرجت غالية الشّيعة من الإجماع في كثير من أقاويلها.

قال: قلْنا لهم: فما على أهل الاقتصاد منهم من ذلك إذا تمسّكوا بكتاب الله، وسنّة نبيّه، وحجج العقول؟

يُقال له: مَن اقْتصد من الشّيعة في قول وسبيل هو حقٌّ، فليس يعرّه قول الرّافضة، ولا قول الغالية من الرّافضة أيضًا.

ولكن ليْس الاقْتصاد في التّشيّع هو ما قصد إليه صاحب الكتاب من أنّ النّبيّ –صلّى الله عليه– استخلف على أمّته: عليّ بن أبي طالب[1] باسْمه ونسَبه، ونصَّهم عليه. فقصدت الأمّة إليه، فأزالته عن الموضع الذي جعله فيه النّبيّ –صلّى الله عليه–، وأقامت غيره، اعتمادًا لمعصيته، واستخفافًا بأمْره. ثمّ قصدت إلى القرآن، فنقّصت منه، وزادت فيه؛ وقصدَت بمثل ذلك إلى السّنن.

هذا هو الإفراط، وليس بالاقْتصاد.

ثمّ يُقال له: وكيْف لا يخْرج أهل الإمامة بأسْرِهم من الإجْماع، وقد خالفوا الأمّة في أكثر ما سُنّ لهم، وفُرِض عليهم؟

فعرف ذلك من قولهم في الطّهور، والصّلاة، والأذان، وفي عدد الصّلاة، وفي التّشهّد، وفي الفرائض؛ حتّى كأنّ النّبيّ المبعوث إلينا غير المبعوث إليهم.

فبهذا ونحوه أخرج المُسلِمون أهل الإمامة من الإجماع.

---

[1] واسم أبي طالب: عبد المناف بن عبد المطّلب. ويُكنى عليّ أبا الحسن. وأمّه فاطمة بنت أسد بن هامش بن عبد مناف بن قصيّ. وكان له من الولد الحسن والحسين وزينب الكبرى وأمّ كلثوم الكبرى. وأمّهم فاطمة بنت الرّسول. لمّا قُتل عثمان بويع لعليّ بن أبي طالب بالمدينة يوم الجمعة 13 ذي الحجّة من سنة 35 هـ. توفّي مقتولاً بالكوفة في شعبان سنة 38 هـ.

حول ترجمته راجع: *تاريخ الخلفاء* للسّيوطي، ص185 إلى ص211.

حُكْم ابن الرّاوندي على المُعْتزلة بالخُروج عن الإجْماع لِقوْلهم بالمنْزلة بين المنْزلتيْن وبيان ذلك القوْل

حُكْم ابن الرّاوندي على المُعْتزلة بالخُروج عن الإجْماع لقوْلهم بالمنْزلة بيْن المنْزلتيْن وبيانُ ذلك القوْل

ثمّ قال صاحب الكتاب: وقد خرجت المعتزلة بأسرها من الإجماع، لقولها بالمنزلة بين المنزلتيْن. وذلك أنّه لم يكن بين الأمّة خلافٌ قبل ظهورهم في فساد قول مَن زعم أنّ مذنبي المقرّين ليسوا بمؤمنين، ولا كافرين، ولا مُنافِقين.

ولم يكنْ للنّاس إلاّ ثلاثة أقاويل:

- أحدها: قوْل الخوارج في الإكفار؛
- والثّاني: قوْل المُرجِئة؛
- والثّالث: قوْل الحسَن في النّفاق.

فجاء واصل بن عطاء[1]، وقد تقدّمه الإجماع على أنّ الحقّ لا يخرج من [هذه] الثّلاثة الأقاويل، فزعم أنّه قد خرج منها، وأنّ مُذنِبي أهْل الصّلاة ليسوا [بمؤمنين، ولا

---

[1] هو واصل بن عطاء، أبو حذيفة أو أبو الجعد. وُلد بالمدينة سنة 80 هـ. وارتحل إلى البصرة وأقام بها. ويُعدّ واصل مؤسّس مدرسة الاعتزال. وكانت له قوّة بيانيّة، بحيث أنّه كان يتجنّب لثغة كانت في لسانه. ونسب إليه ابن النّديم التّصانيف التّالية: *أصناف المرجئة*، *والتّوبة*، *والمنزلة بين المنزلتين*، وخطبة، ومعاني في القرآن، وغيرها من الكتب. من مذهبه: نفي الصّفات، والقول بالقدر، وحرّية الإرادة الإنسانيّة، والمنزلة بين المنزلتين. توفّي سنة 131 هـ.

حول ترجمته راجع: *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص381 إلى ص398؛ *مذاهب الإسلاميّين*، ج1/ص73 إلى ص120؛ *مروج الذّهب*، ج4/ص22؛ *الفهرست*، ص202–ص203؛ *وفيّات الأعيان*، ج2/ص224 إلى ص226؛ *ميزان الاعتدال*، ج4/ص329؛ *فوات الوفيّات*، ج2/ص317؛ *لسان الميزان*، ج6/ص214–ص215؛ *البيان والتّبيين*، ج1/ص30 إلى ص41؛ *النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة* لابن تغري بردي، ج1/ص313–ص314؛ معجم *الأدباء*، ج19/ص243 إلى ص247؛ *هديّة العارفين*، ج2/ص499؛ *معجم المؤلّفين*، ج13/ص156؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص359 إلى ص361؛ *في علم الكلام*، ج1/ص181.

كافرين، ولا منافقين؛ فادّعت الأمّة عليه الخروج] من الإجماع في بعض أقاويلها؛ فقد خرجت المعتزلة بأسرها من الإجماع في عمود دينها.

يُقال له: إنّ واصل بن عطاء –رحمه الله– لم يحدث قولاً لم تكن الأمّة تقول به، فيكون قد خرج من الإجماع؛ ولكنّه وجد الأمّة مُجمِعة على تسمية أهل الكبائر بالفسْق والفجور، مختلفة فيما سوى ذلك من أسمائهم؛ فأخذ بما أجمعوا عليه، وأمْسك عمّا اختلفوا فيه.

وتفْسير ذلك: أنّ الخوارج وأصحاب الحسن[1] كلّهم مجمعون، والمُرجِئة على أنّ صاحب الكبيرة فاسقٌ فاجرٌ.

ثمّ تفرَّدت الخوارج وحْدها، فقالت: هو، مع فسْقه وفجوره، كافرٌ.

وقالت المُرجِئة وحْدها: هو، مع فسْقه وفجوره، مؤمنٌ.

وقال الحسن ومَن تابَعه: هو، مع فسْقه وفُجُوره، منافقٌ.

فقال لهم واصل: قد أجْمعتم أن سمّيتم صاحب الكبيرة بالفسْق والفجور، فهو اسْم له صحيحٌ بإجماعكم، وقد نطق القرآن به في آية "القاذف" وغيرها من القرآن؛ فوجب تسْميته به. وما تفرّد به كلّ فريق منكم من الأسماء، فدعْوى لا تُقبَل منه، إلاّ ببيّنة من كتاب الله أو من سنّة نبيّه –صلّى الله عليه–.

ثمّ قال واصل للخوارج: وجدتُ أحكام الكفر المُجْمَع عليها، المنصوصة في القرآن، كلّها زائلة عن صاحب الكبيرة؛ فوجب زوال اسم الكفر عنه بزوال حكمه، لأنّ الحكم يتْبع الاسْم، كما أنّ الاسْم يتبع الفعل.

وأحْكام الفعْل المُجْمَع عليها المنْصوصة في القرآن على ضربيْن:

---

[1] الحسن بن يسار يكنى بأبي سعيد ولد قبل سنتين من نهاية خلافه عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–. ولد في المدينة عام واحد وعشرين من الهجرة، كانت أم الحسن منقطعة لخدمة أم سلمه، فترسلها في حاجاتها فيبكي الحسن وهو طفل فترضعه أم سلمه لتسكته وبذلك فأنه رضع من أم سلمه، وتربى في بيت النبوة. وكانت أم سلمه تخرجه إلى الصحابة فيدعون له، ودعا له عمر بن الخطاب، فقال "اللهم فقهه في الدين وحببه إلى الناس". حفظ الحسن القرآن في العاشرة من عمره. توفي الحسن عشية يوم الخميس في أول رجب سنة عشر ومائة للهجرة وعاش ثمان وثمانين سنة، وكانت جنازته مشهودة، صلى عليه المسلمون عقب صلاة الجمعة بالبصرة.

– قال الله –عزّ وجلّ–: ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرّمون ما حرّم الله ورسوله ولا يدينون دين الحقّ من الذين أوتوا الكتاب حتّى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغِرون﴾[1].

فهذا حكم الله في أهْل الكتاب، وهو زائلٌ عن صاحب الكبيرة.

– وقال: ﴿فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرّقاب حتّى إذا أثخنتموهم فشدّوا الوثاق فإمّا منّا بعد وإمّا فداء﴾[2].

فهذا حكم الله في مُشرِكي العَرَب، وفي كلّ كافر، سوى أهل الكتاب. وهو زائلٌ عن صاحب الكبيرة.

ثمّ قد جاءت السنّة المجتَمع عليها: أنّ أهل الكفر لا يوارثون ولا يدفنون في مقابر أهل القِبْلة، وليس يُفعَل ذلك بصاحب الكبيرة.

وحكم الله في المنافق: أنّه، إن ستر نفاقه، فلم يُعْلَم به، وكان ظاهره الإسلام؛ فهو عندنا مسلمٌ: له ما للمسلمين، وعليه ما عليهم. وإن أظهر كفره، استتيب. فإن تاب، وإلاّ قُتِل.

وهذا الحكْم زائلٌ عن صاحب الكبيرة.

وحكم الله في المؤمن: الولاية، والمَحَبّة، والوعْد بالجنّة.

قال الله –جلّ ذكره–: ﴿الله وليّ الذين آمنوا﴾[3]، وقال: ﴿والله وليّ المؤمنين﴾[4]، وقال: ﴿وبشّر المؤمنين بأنّ لهم من الله فضلاً كبيرًا﴾[5]، وقال: ﴿وَعَد الله المؤمنين والمؤمنات جنّات تجري من تحتها الأنْهار﴾[6]، وقال: ﴿يوم لا يخْزي الله النّبيّ والذين آمنوا معه﴾[7].

---

[1] سورة التّوبة، الآية 29.

[2] سورة محمّد، الآية 4.

[3] سورة البقرة، الآية 257.

[4] سورة آل عمران، الآية 68.

[5] سورة الأحزاب، الآية 47.

[6] سورة التّوبة، الآية 72.

[7] سورة التّحريم، الآية 8.

وحكم الله في صاحب الكبيرة في الكتاب: أن لعنه، وبرئ منه، وأعدّ له عذابًا عظيمًا، فقال: ﴿أَلاَ لعنة الله على الظّالِمين﴾[1]، وقال: ﴿وإنّ الفجّار لفي جَحيم﴾[2]، وما أشبه ذلك في القرآن.

فوجَب أنّ صاحب الكبيرة ليس بمؤمن بزوال أحكام المؤمن عنه في كتاب الله؛ ووجَب أنّه ليس بكافر بزوال أحكام الكفّار عنه؛ ووجَب أنّه ليس بمنافق في زوال أحكام المُنافِقين عنه في سنّة رسول الله –صلّى الله عليه–؛ ووجَب أنّه فاسقٌ فاجرٌ لإجماع الأمّة على تسْميته بذلك، وبتسْمية الله له به في كتابه.

فكيْف يكون واصل بن عطاء –رحمه الله– والمعتزلة قد خرجت من الإجماع بقولهم بالمنزلة بين المنزلتيْن؟ وهل يكون قول أوضح صوابًا، ولا أصحّ معنى، من قول المعتزلة بالمنزلة بين المنزلتيْن؟

ولوْ كان شيءٌ من الدّين يُعلَم صوابه باضْطرار، لعُلِم قول المعتزلة بالمنزلة بين المنزلتيْن باضطرار.

ثمّ يُقال لصاحب الكتاب: خبّرنا عن المدّعي على المعتزلة الخروج من الإجماع مَن هم من الأمّة؟

فإن قال: المُرجِئة تقول ذلك، قيل له: فللمعتزلة أن تدّعي على المُرجِئة من الخروج من الإجماع مثل ما ادّعته المُرجِئة على المعتزلة، وهو أنّها تقول لها: قد أجمعت الأمّة كلّها سواكم على أنّ قولكم: إنّ صاحب الكبيرة مؤمنٌ، باطلٌ.

وكذلك إن كان المُدّعِي على المعتزلة الخروج من الإجماع خارجيًّا، قيل له: قد أجمعت الأمّة سواكم على أنّ قولكم: إنّ صاحب الكبيرة كافرٌ، باطلٌ.

وكذلك إن كان المُدَّعي ذلك على المعتزلة من أصحاب الحسن[3]، قيل له: إنّ الأمّة بأسْرها سواكم مُجْمِعة على أنّ قولكم: إنّ صاحب الكبيرة مُنافِقٌ، باطِلٌ.

وليْس يحتجّ على المعتزلة بهذه الحجّة إلاّ جاهلٌ؛ ولكنّ صاحب الكتاب كالغريق يتعلّق بما يحصل في يديْه.

---

[1] سورة هود، الآية 18.

[2] سورة الإنفطار، الآية 14.

[3] في الأصل: **الحسين**.

حُكم ابن الرّاوندي
على كلّ فرْد فرْد من المعتزلة
بالخروج عن الإجْماع
والجوابُ عن ذلك

حُكْم ابن الرّاوندي
على كلّ فرْد فرْد من المعْتزلة
بالخُروج عن الإجْماع
والجواب عن ذلك

ثمّ قال صاحب الكتاب: وقد خرج أبو الهذيل وأصحابه من الإجماع بالقول بتناهي نعيم أهل الجنّة وعذاب أهل النّار.

يُقال له: هذا كذِبٌ على أبي الهذيل وأصحابه. وقول أبي الهذيل: إنّ أهل الجنّة خالدون فيها أبدًا، وهو قول جماعة المسلمين.

ثمّ أعاد كذبه على الجاحظ في قوله: إنّ الله لا يقدر على إفناء الأجسام وإعدامها. وهذا كذبٌ، تشهد على كذبه كتب الجاحظ وأصحابه.

ثمّ قال -يريد: الجاحظ-: وإنّه يُخلِّد الكفّار في النّار، ولكنّ النّار هي التي تخلّدهم نفسها.

يُقال له: إن كنتَ إنّما حكيتَ هذا القول عن الجاحظ لقوله: إنّ الأجسام تفعل طباعًا، فأنت شريكه في هذا القول، لأنّك تقول بفعل الطّباع معه.

فمَن أعْجب من رجل يقول بقول الجاحظ، ثمّ يكذب عليه فيه، ويُلزِمُه ما لا يُلزِم نفسه!

ومَن قرأ كتب الجاحظ، عرف كذب صاحب الكتاب عليه فيما حكى عنه.

ثمّ عاد إلى كذبه على مُعمّر[1]. وقد بيّنّا ذلك فيما سلف من كتابنا.

---

[1] هو معمر بن عبّاد السّلمي، أبو المعتمر -وقيل: أبو عمر-. نشأ في البصرة. وأخذ الاعتزال عن عثمان الطّويل تلميذ واصل. وكان ملمًّا بالفلسفة اليونانيّة. وذكر ابن النّديم في *الفهرست* أنّ لمعمر من الكتب: *الجزء الذي لا يتجزّأ*، *المعاني*، *الاستطاعة*، *اللّيل والنّهار*... وصفه الشّهرستاني بأنّه "من أعظم القدريّة في تدقيق القول بنفي الصّفات ونفي القدر خيره وشرّه من الله. روى عبد الجبّار أنّه مات مسمومًا -وقيل غير ذلك-. سمّي هو وأصحابه: أصحاب المعاني، وذلك أنّ كلّ شيء عنده يتحرّك ويسكن لمعنى فيه. وروى البغدادي أنّه كان ينكر أنّ الله قديم، مع وصفه له أنّه أزليّ". توفّي سنة 215 هـ.

ثمّ عاد إلى كذبه على هشام الفوطي وقاسم الدّمشقي، فقال: وقد خرجَا من الإجماع بقولهما: إنّ حرب الجمل لم تكن عن رأي عليّ وطلحة[1]. وخرجَا أيضًا وأبو زُفَر من إجماع الأمّة [بقولهم:] إنّ عثمان[2] لم يُحصر طرفة عيْن.

وقد بيّنّا كيف كان هشام، وقاسم، وأبو زُفَر يقولون هذا القول، وأنّهم إنّما أرادوا بذلك طلبًا لسلامة أهل بدْر عليهم.

وقد رُوِي عن طلحة أنّه لمّا رأى الحرب يوم الجمل، قال: "سبحان الله! ما ظننْتُ أنّ في مثل ما جئْنا له يكون القتال".

وإنّما جاءوا يردّون الأمر إلى شورى عمر[3]، ليختار النّاس رجلاً يرضون به.

حول ترجمته راجع: *الانتصار*، ص22–ص23؛ *اللّباب* لابن الأثير، ج3/ص161؛ *لسان الميزان*، ج6/ص71؛ *الفصل* لابن حزم، ج3/ص72، وص82، وص88، وص114، وص117، وص133، وص158، وص174؛ *في علم الكلام*، ج1/ص253 إلى ص258؛ *الأعلام*، ج8/ص190؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النّشّار، ج1/ص504 إلى ص517؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص397.

[1] هو طلحة بن عبيد الله، أحد الصّحابة العشرة. توفّي سنة ستّ وثلاثين، وسنّه أربع وستّون سنة.
حول ترجمته راجع: ابن قنفد، *الوفيّات*، ص10.

[2] وهو أمير المؤمنين عثمان بن عفّان –رضي الله عنه– أبو عمرو الأموي. وهو مَن جمع الأمّة على مصحف واحد بعد الاختلاف، ومَن افتتح نوّابه إقليم خراسان وإقليم المغرب. زوّجه رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– بابنتيه رقيّة وأمّ كلثوم. هاجر إلى الحبشة، ثمّ إلى المدينة. وروى جملة كثيرة من العلم. روى عنه بنوه عمرو وأبان وسعيد ومولاه حمران وأنس بن مالك وأبو إمامة بن سهل والأحنف بن قيس وسعيد بن المسيب وأبو وائل وطارق بن شهاب وأبو عبد الرّحمان السّلمي وعلقمة بن قيس ومالك ابن أوس بن الحدثان وخلق سواهم. هاجت رؤوس الفتنة والشرّ وأحاطوا به وحاصروه ليخلع نفسه من الخلافة وقاتلوه، فصبر وكفّ نفسه وعبيده حتّى ذُبح صبرًا في داره والمصحف بين يديه وزوجته نائلة عنده. وقتله سودان بن حمران يوم الجمعة ثامن عشر ذي الحجّة سنة خمس وثلاثين. وكانت خلافته اثنتي عشرة سنة، وعاش بضعا وثمانين سنة. كان من أقران النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– وأبي بكر الصدّيق. وكان أكبر من عليّ بثمان وعشرين سنة أو أكثر. وكان ممّن جمع بين العلم والعمل.
حول ترجمته راجع: *تذكرة الحفّاظ* للذّهبي، ج1/ص8 إلى ص10.

[3] هو أمير المؤمنين عمر بن الخطّاب –رضي الله عنه–، أبو حفص العدوي الفاروق، وزير رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–. وهو الذي سنّ المحدّثين التّثبّت في النّقل، وربّما كان يتوقّف في خبر الواحد إذا ارتاب. وقد كان عمر أمر الصّحابة أن يقلّوا الرّواية عن نبيّهم ولئلاّ يتشاغل النّاس بالأحاديث عن حفظ القرآن. استشهد أمير المؤمنين عمر في أواخر ذي الحجّة من سنة ثلاث وعشرين، وعاش نحوا من ستّين سنة، وقيل إنّه عاش خمسين سنة، والأرجح أنّه عاش ثلاثا وستّين سنة.

وأمّا عثمان عندهم، فإنّما اجتمع عليه أهل مصْر يستغيثونه، فهجَم عليه قومٌ غيلة.

فأيّما أحْسن: تخريج أفعال أصحاب رسول الله على أحْسَنها، حتّى يسلموا عليهم؛ أم تخريج الرّافضة، لأفعالهم في حال الاجتماع والأُلفة على أقْبحها، حتّى برئوا منهم وأكفروهم، فلم ينجوا منهم في حال الاجتماع، ولا في حال الاخْتلاف؟

ثمّ قال: وقد خرج هشام الفوطي منه في نهيْه النّاس عن أن يقولوا: ﴿حسْبنا الله ونعْم الوكيل﴾[1].

وقد خبّرنا كيف كان هشام يقول ذلك. وهشام لم ينْكر على النّاس أن يقولوا: ﴿حسْبنا الله﴾[2]، ولكنّه قال: "الوكيل، في أكثر كلام النّاس، فوْقه: مَن وكّله. فلا أطلق للنّاس أن يقولوا ذلك، ولكن ليقولوا: إنّه المتوكّل عليه".

وكان، إذا قيل له: "فقد قال الله في كتابه: ﴿وقالوا حسْبنا الله ونعم الوكيل﴾[3]، قال لهم: "إنّ الله قد أقام الأدلّة على أنّه لا يخطئ في قوْل ولا فعْل. فإذا قال قولاً يحتمل معنييْن: أحدهما حسنٌ، والآخر قبيحٌ، علمنا أنّه إنّما أراد المعْنى الحسَن دون القبيح، لِمَا نصب من الأدلّة على ذلك.

ونحن ليس لنا أدلّة تدلّ على أنّ أقاويلنا كلّها صوابٌ، وأنّه لا يجوز أن تقصد إلى الخطأ. فلذلك لم يجز أن نأتي بقوْل مُشكِلٌ، ولا نصف الله بقول مُحْتَمل أمريْن: أحدهما يجوز عليه، والآخر لا يجوز عليه.

حول ترجمته راجع: الذّهبي، *تذكرة الحفّاظ*، ج1/ص5 إلى ص8.

[1] سورة آل عمران، الآية 173.

[2] سورة آل عمران، الآية 173.

[3] سورة آل عمران، الآية 173.

تبع ما تقدّم

ثمّ قال صاحب الكتاب: وخرج واصل، وهو أصل الاعتزال في قوله: إنّ مَن عزم على قتل أصحاب رسول الله لا يفْسق بعزمه على ذلك.

يُقال له: العزْم على ما ذكرتَ عند واصل كفرٌ، ولكنّك لا تبالي ما تكلّمتَ به.

ثمّ قال: وخرج أبو الهذيل، وبشر بن[1] المعتمر[2]، وهشام الفوطي، وكلّ مَن يثبتُ التّولّد من المعتزلة في قولهم: إنّ الكفّار يفْعَلون كفْرهم في قلب رسول الله –عليه السّلام–، وإنّ قلْبه كان أوْعية كفْرهم، وإنّه كان فيه كفْر كثير.

الويْل لصاحب الكتاب! ما أجْرأه على الكذب، وما يضرّ إلاّ نفسه!

وهذا القوْل الذي حكاه عن أصحابنا كفرٌ وشرْك من قائله؛ ولكنّ صاحب الكتاب شديد الغيظ على أنبياء الله ورسوله، يريد أن يشْتمهم ويعيبهم على لسان غيره.

وقوْل أبي الهذيل، وبشر بن المعتمر، وهشام الفوطي، ومَن يثبتُ التّولّد: إنّ الإنسان إذا شجّ رجلاً، أو جرحه، أو قتله: الشجّة موجودة في رأس المشجوج، والجراحة موجودة في المجروح، والقتْل موجود في المقتول.

يدلّ على ذلك: أنّ الشجّة والجراحة موجودة في بدن المجروح، والقتْل موجودٌ في المقتول؛ والقتل يغيّر مَنحلَّه عمّا كان عليه؛ والشّيء لا يتغيّر إلاّ بتغيّر حلّه دون غيره.

قالوا: وقد وجدْنا المُشركين نالوا من رسول الله –صلّى الله عليه– يوم أُحُد ما نالوه، فشجّوه في وجهه، وكسّروا رباعيّته، وهشّموا ساقه؛ فعلمنا أنّ ما ما فعلوه برسول

---

[1] في الأصل: **ابن**.

[2] هو بشر بن المعتمر الهلالي، أبو سهل. انتهت إليه رئاسة المعتزلة ببغداد، وقد سجنه الخليفة هارون الرّشيد فيها فترة طويلة. خالف المعتزلة في مسائل. وكان من روّاة الشّعر والأخبار. ذكر ابن النّديم في *الفهرست* أنّ له كتبًا، منها: *الردّ على مَن عاب الكلام*، *والردّ على الخوارج*، *والكفر والإيمان*، وكتاب *على النظّام*، وكتاب *على ضرار في المخلوق*... توفّي سنة 210 هـ./825 م.

حول ترجمته راجع : *الفهرست*، ص205؛ *لسان الميزان* لابن حجر العسقلاني، ج2/ص33؛ *الانتصار*، ص51 إلى ص53؛ *الفصل*، ج3/ص34، وص70، وص82، وص163؛ معجم *المؤلّفين* لعمر رضا كحالة، ج3/ص36؛ *تاريخ التّراث العربي* لفؤاد سزكين، ج2/ص395–ص396؛ *في علم الكلام* لأحمد صبحي، ج1/ص265 إلى ص269.

الله هو وصل إلى رسول الله، ووُجد فيه. وقد قال رسول الله، وهو يشير إلى ما فُعِل به: "كيف يفلح قومٌ فعلوا هذا بنبيّهم، وهو يدعوهم إلى الله؟!".

ولكن ليس يجوز أن يُقال: كان في وجْه رسول الله معصية، وكان في فمه كفرٌ، لأنّ ذلك يوهم أنّه فِعْل له؛ فينبغي أن نجتنب من الألفاظ كلّ ما كان فيه إيهام على نبيّ الله ما لا يليق به، ولا يجوز عليه.

وصاحب الكتاب يزْعم أنّ كلّ ما حلّ برسول الله يوم أُحُد، ففِعْل لرسول الله بنفسه طباعًا.

فأيّ القولَيْن أقْبح وأشْنع: قول أبي الهذيل وبشر بن المعتمر، أو صاحب الكتاب؟

ويجب على قياس قول صاحب الكتاب أن يكون رسول الله هو الذي شجّ نفسه، وكسّر رباعيّته، وهشّم ساقه؛ إذ كان ذلك كلّه عنده فعْله بنفسه، لا فعْل غيره.

فلو أبْقى صاحب الكتاب على نفسه، ولم يتعرّض للمعتزلة والكذب عليها، كان أسْتر عليه وأنْفع له.

ثمّ قال: وخرج ثمامة[1] في قوله: إنّ الله فعَل العالم طباعًا، وإنّ اليهود[2]، والنّصارى، والزّنادقة يصيرون يوم القيامة ترابًا، ولا يدخلون النّار.

يُقال له: هذا كذبٌ على ثمامة. كيف يكون الله عنده فعل العالم طباعًا، وذو الطّباع عند ثمامة هو الجسم، والله ليس بجسم؟

---

[1] هو أبو معن ثمامة بن أشرس النّميري. قال عنه ابن النّديم: "كاتب بليغ. بلغ من المأمون منزلة جليلة، وأراده على الوزارة فامتنع ... وله من الكتب: كتاب *الحجّة*، وكتاب *الخصوص والعموم في الوعيد*، و*المعرفة*، وعلى جميع ما قال بالمخلوق...". توفّي سنة 213 هـ./828 م.

حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص207–ص208؛ *لسان الميزان*، ج2/ص83؛ *مروج الذّهب* للمسعودي، ج3/ص420–ص421؛ *تاريخ بغداد* للخطيب، ج7/ص145 إلى ص147؛ *ميزان الاعتدال* للذّهبي، ج1/ص372؛ *الأعلام* للزّركلي، ج2/ص86؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص396.

[2] يقول الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (ج2/ص210 إلى ص219): "هاد الرّجل: أي رجع وتاب. وإنّما لزمهم هذا الاسم لقول موسى –عليه السّلام–: "إنّا هدنا إليك": أي رجعنا وتضرّعنا. وهم أمّة موسى –عليه السّلام– وكتابهم التّوراة، وهو أوّل كتاب نزل من السّماء... واليهود تدّعي أنّ الشّريعة لا تكون إلاّ واحدة، وهي ابتدأت بموسى –عليه السّلام– وتمّت به، فلم تكن قبله شريعة إلاّ حدود عقليّة وأحكام مصلحيّة... ومسائلهم تدور على جواز النّسخ ومنعه، وعلى التّشبيه ونفيه، والقول بالقدر والجبر، وتجويز الرّجعة واستحالتها... وأشهر فرق اليهود هي: العنانيّة، العيسويّة، المقاربة واليوذعانيّة، السّامرة".

وأمّا اليهود، والنّصارى، والزّنادقة، فكفّار عنده، مُشرِكون، عامِدون للمعصية والكفر. والكفّار عنده خالدون.

وإنّما قال ثمامة: إنّ مَن لم يعرف، فهو معذورٌ عند الله؛ وليس هو عنده يهوديًّا، ولا نصرانيًّا، ولا زنديقًا، إذا كان جاهلاً؛ ولكنّه، مع قوله هذا، يحكم على جميع مَن أظهر الكفْر أنّه كافر في حكم الإسلام.

يختم كلّ واحد من المؤلفين كتابه بشتم خصمه

يختم كلّ واحد من المؤلّفيْن كتابه بشتْم خصْمه

ثمّ ذكَر صاحب الكتاب أبا الهذيل والنظّام ومعمّرًا بما هو أولى به.

وقد قال الشّاعر:

وأجْرَأ مَن رأيتُ بظهْر غَيْبٍ على عيْب الرّجال ذَوُو العُيوبِ

ثمّ قال: وكأنّي بهم إذا قرءوا كتابي هذا، قرفوني بكلّ هذه الأقاويل التي وصفتُ، لتجاوزي بها مقاديرها، ووصف ما يقتل به أهْلها.

قال: فإنّهم فعلوا ذلك، فليكفّروا الجاحظ بقول الزّيديّة[1]، وبقول أصحاب الإمامة، وبكتاب الإلمام، وكتاب العبّاسيّة؛ وليقرفوا النظّام بالإلْحاد، لوضْعه كتاب العلم، ونصْرته ما قال المُلحِدون فيه.

يُقال له: لستَ تقرف بما قالته الرّافضة، ولا بمذهب من مذاهب مُنتحِلي الملّة، ولكن نشهد عليك بمذهبك الذي تعتقده من القول بالدّهر و[قدم] العالم، لوضْعك في ذلك كتاب التّاج، واحتجاجك لقدم الأجسام، وتعاطيك إفساد أدلّة الموحّدين على حدثها، وبوضعك كتاب الزّمرد، الذي تطعن فيه على الرّسل، وتقدح في أعلامه؛ وبوضعك فيه بابا ترجمته: "على المحمّديّة خاصّة".

---

[1] قالت الزّيديّة بأنّ الصّفات ليس معان زائدة على الذّات، وهو أصل معتزليّ؛ وقالت بخلق القرآن، وأنّ الله لا يجبر العباد على المعاصي، وأنّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص.

انظر: *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج2/ص121 إلى ص137؛ *الإمام زيد* لمحمّد أبي زهرة (وفيه دراسة لحياته وفقهه وعقائده وفرقته من بعده)؛ *دراسات في الفرق والعقائد الإسلاميّة* لعرفان عبد الحميد، ص65–ص66؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص154 إلى ص157، و(طبعة بدران) ج1/ص137 إلى ص140؛ *مقالات* الأشعري، (طبعة عبد الحميد)، ج1/ص129 إلى ص132، و(طبعة ريتر) ص65–ص66؛ *المذاهب الإسلاميّة* لأبي زهرة، ص72 إلى ص78؛ *الشّيعة في التّاريخ* لمحمّد حسين الزّين، ص70 إلى ص76؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص206 إلى ص209؛ *الفهرست*، ص226؛ *موسوعة الإسلام المختصرة* بإشراف هـ. جب، ص651–ص652؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع* لكامل مصطفى الشّيبي، ص169 إلى ص177.

فهذا مذْهبك، وهو قولك. ومن أجله نفتك المعتزلة، وطردتك من مجالسها، وباعدتك عن أنفسها؛ حتّى حملك الغيْظ عليها على أن صرتَ تنبح كالكلب بإزائها، وتكذب على أشياخها. وما ضررتَ بذلك إلاّ نفسك، لأنّ حجج الله واضحة لا يقدح فيها طعن المُلحِدين، ولا كيْد الزّنادقة المُشركين.

وقد حاول نصرْة الإلْحاد قبْلك إخوانك من أهل الدّهر، وطعنوا في التّوحيد؛ فنصب لهم أهل العلم بتوحيد الله من المعتزلة أنفسهم؛ وردّوا عليهم طعْنهم، وألّفوا في ذلك الكتب المعروفة؛ وناظروهم في المحافل، وقطهوهم في المجالس. وظَهَر تناقض قولهم على ألْسنتهم، وظهر توحيد الله ﴿وهُمْ كَارِهُونَ﴾[1].

والحمد لله ربّ العالمين.

وما مثل ابن الرَّوَنْدي في ثلبه المعتزلة، وادّعائه عليهم، وتكذّبه وتنقّصه لهم، إلاّ كما قال الأخطل:

ما ضرّ تغلبَ وائل ًاهَجَوْتَهـــا أم بُلْتَ حيــث تَناطَحَ الــبَحْــرَانِ
يومًا إذا خَطَرتْ عليك قُرُومُهم تركْكَ بيــن كَــلاكــلٍ وجِــرانِ

فليجْمع كيْده، وليبْلغ جهده ﴿فإنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الغَالِبُونَ﴾[2]، ودينه ظاهر على كلّ باطل ﴿ولَوْ كَرِهَ المُشْرِكُونَ﴾[3].

---

[1] سورة التّوبة، الآية 54.

[2] سورة المائدة، الآية 56.

[3] سورة التّوبة، الآية 33.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة مصادر ومراجع
التّحقيق

-أ-

- *الأئمّة الإثنا* عشر لابن طولون. تحقيق صلاح الدّين المنجد. بيروت. 1958.
- *أبجد العلوم* لصدّيق بن حسن القنوجي، ج 2.
- *ابن حنبل* لمحمّد أبو زهرة.
- *ابن الرّاوندي* مقالة لبول كراوس نشرت باللّغة الألمانيّة في *مجلّة الدّراسات الشّرقيّة* وترجمها عبد الرّحمان بدوي في كتابه *من تاريخ الإلحاد في الإسلام* (ص75 إلى ص188). القاهرة. 1945.
- *إتّعاظ الحنفا بأخبار الأئمّة الفاطميّين الخلفا* لتقيّ الدّين المقريزي. تحقيق جمال الدّين الشيّال. القاهرة. 1967.
- (كتاب) *أخبار الرّاضي والمتّقي* للصّولي.
- *أخبار الظرّاف والمتماجنين* لابن الجوزي. دمشق. 1347 هـ.
- *أخبار العبّاس وولده*. تحقيق عبد العزيز الدّوري. بيروت. 1971.
- *أخبار العلماء بأخبار الحكماء* للقفطي.
- *أخبار القضاة* لوكيع محمّد بن خلف. في ثلاثة أجزاء. القاهرة. 1366 - 1369 هـ.
- *أخبار النّحويّين البصريّين* لأبي سعيد السّيرافي. تحقيق طه محمّد الزّيني ومحمّد عبد المنعم خفاجة. القاهرة. 1955.
- *أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي.
- *الإستيعاب في معرفة الأصحاب* لأبي عمر بن عبد البرّ. في أربعة أجزاء. تحقيق علي محمّد البجاوي. مطبعة نهضة مصر. القاهرة.
- *أسد الغابة في معرفة الصّحابة* لعزّ الدّين ابن الأثير الجزري. في خمسة أجزاء. طهران. 1342 هـ.
- *الإسماعيليّون في المرحلة القرمطيّة* لسامي العيّاش.
- *الإشارة إلى من نال الوزارة* لابن الصّيرفي. تحقيق عبد الله مخلص. مصر. 1924.

- *الإصابة في تمييز الصّحابة* لابن حجر العسقلاني. في ثمانية أجزاء. القاهرة. 1323 هـ.
- *إصطلاحات الصّوفيّة* للقاشاني.
- *الإعتقادات* للرّازي.
- *الأعلام* لخير الدّين الزّركلي. في عشرة أجزاء. الطّبعة الثّانية. مصر.
- *أعمال الأعلام* للسان الدّين ابن الخطيب.
* تحقيق ليفي بروفنسال. بيروت. 1956.
* القسم الثّالث. تحقيق العبّادي والكتّاني. الدّار البيضاء. 1964.
- *أعيان الشّيعة*، في 23 جزء.
- *الأغاني* لأبي الفرج الأصبهاني.
* في 25 جزء. دار الثّقافة. بيروت.
* في 21 جزء. طبعة السّاسي.
- *إلجام العوامّ عن علم الكلام* لأبي حامد الغزالي.
- *الإمام زيد* لمحمّد أبو زهرة.
- *إنباه الروّاة على أنباه النّحاة* لجمال الدّين القفطي. في ثلاثة أجزاء. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتب المصريّة. القاهرة. 1950.
- *الإنتصار والردّ على ابن الرّاوندي الملحد* لأبي الحسين عبد الرّحيم بن محمّد الخيّاط المعتزلي. تحقيق نيبرج. دار الكتب المصريّة. 1925.
- *الإنتقاء في فضائل الثّلاثة الأئمّة الفقهاء* لابن عبد البرّ. القاهرة. 1350 هـ.
- *أنساب الأشراف* للبلاذري.
* الجزء الأوّل. تحقيق محمّد حميد الله. دار المعارف. القاهرة. 1959.
* الجزء الرّابع والجزء الخامس. تحقيق جويتاين. القدس. 1936-1938.
- *الأنساب* للسّمعاني. في ستّة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1962-1964.
- *إيران في عهد السّاسانيّين* لكرستنسن.

-ب-

- *البخلاء* للجاحظ. تحقيق طه الحاجري. القاهرة. 1948.
- *بحار الأنوار*، في 11 جزء.

- *البدء والتّاريخ* لمطهّر بن طاهر المقدسي. في خمسة أجزاء. نشر كلمان هوار. باريس. 1899-1919.
- *بغية الطّلب من تاريخ حلب* لابن العديم. (صورة عن نسخة خطّية محفوظة بمكتبة الجامعة الأمريكيّة في بيروت).
- *بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة* لجلال الدّين السّيوطي. الطّبعة الأولى. 1926.
- *بلغة الظّرفاء في ذكرى تواريخ الخلفاء* لعليّ بن محمّد بن أبي السّرور الرّوحي. مصر. 1327 هـ.
- *البيان المغرب* لابن عذارى المرّاكشي. (القسم الخاصّ بتاريخ الموحّدين). تحقيق أمبروسي هويسي ميراندا ومساهمة محمّد بن تاويت ومحمّد بن إبراهيم الكتاني. تطوان. 1960.
- *البيان والتّبيين* للجاحظ. في أربعة أجزاء. تحقيق عبد السّلام هارون. القاهرة. 1961.

-ت-

- *تاج التّراجم في طبقات الحنفيّة* لأبي العدل زين الدّين قاسم بن قطلوبغا. بغداد. 1962.
- *تاج العروس* للزّبيدي (ج4/ص245). المطبعة الخيريّة. مصر. 1306 هـ.
- *تاريخ* ابن العبري.
- *تاريخ أبي الفدا* لأبي الفداء، ج 2.
- *تاريخ الأدب العربي* لكارل بروكلمان. في ثلاثة أجزاء. ترجمة عبد الحليم النّجّار. دار المعارف. القاهرة. 1959- 1962.
- *تاريخ الإسلام* للذّهبي. في ستّة أجزاء. طبعة القدسي. القاهرة.
- *تاريخ بغداد* للخطيب البغدادي. في 14 جزء. (طبعة مصوّرة عن الطّبعة الأولى). نشر دار الكتاب العربي. بيروت.
- *تاريخ التّراث العربي* لفؤاد سزكين. ج 2.
- *تاريخ التّصوّف الإسلامي* لعبد الرّحمان بدوي.
- *تاريخ الجهميّة والمعتزلة* للقاسمي.
- *تاريخ الحكماء* لجمال الدّين القفطي. تحقيق جوليوس ليبرت. ليبسك. 1903.
- *تاريخ الخلفاء* لجلال الدّين السّيوطي.
- *تاريخ* خليفة لخليفة بن خيّاط. تحقيق سهيل زكار. دمشق. 1967-1968.

- *تاريخ الخميس* للدّيار بكري. طبعة بولاق. 1283 هـ. (*تاريخ* الخميس. ج 2).
- *تاريخ الدّعوة الإسماعيليّة* لمصطفى غالب.
- *تاريخ* الطّبري للطّبري.
* في 15 جزء. نسخة مصوّرة عن الطّبعة الأوروبيّة. مكتبة خيّاط. بيروت.
* في 11 جزء. المطبعة الحسينيّة. القاهرة. 1326 هـ.
- *تاريخ الفكر العربي إلى أيّام ابن خلدون* لعمر فرّوخ. الطّبعة الثّالثة. دار العلم للملايين. بيروت. 1981.
- *تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام* لمحمّد علي أبو ريّان. الطّبعة الثّانية. دار النّهضة العربيّة. بيروت. 1983.
- *تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب*. لمحمّد لطفي جمعة. نشر المكتبة العلميّة. القاهرة. 1927.
- *تاريخ الفلسفة الإسلاميّة* لهنري كوربان. ترجمة نصير مروّة وحسن قبيسي، مراجعة موسى الصّدر وعارف ثامر. الطّبعة الثّالثة. منشورات عويدات. بيروت. 1981.
- *تاريخ الفلسفة العربيّة* لجميل صليبا. الطّبعة الثّانية. دار الكتاب اللّبناني. بيروت. 1973.
- *تاريخ الفلسفة العربيّة* لحنّا الفاخوري وخليل الجرّ. في جزأين. الطّبعة الثّانية. منشورات دار الجيل. بيروت. 1982.
- *تاريخ الفلسفة في الإسلام* لت. ج. دي بور. نقله إلى العربيّة وعلّق عليه محمّد عبد الهادي أبو ريدة. الطّبعة الخامسة. دار النّهضة العربيّة. بيروت. 1981.
- *تاريخ الفلسفة اليونانيّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا.
- *تاريخ الفلسفة اليونانيّة* ليوسف كرم.
- *التّاريخ الكبير* للبخاري. في خمسة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1360 هـ- 1364 هـ.
- *تاريخ* المسعودي، ج3.
- *التّبصير في الدّين* للإسفراييني. القاهرة. 1955.
- *تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري* لأبي القاسم ابن عساكر الدّمشقي. طبعة القدسي. القاهرة.
- *تتمّة المختصر في أخبار البشر* لابن الوردي (المسمّى *تاريخ ابن الوردي*). في جزأين. مصر. 1285 هـ.

- *تحقيق ما للهند من مقولة* للبيروني.
- *تذكرة الحفّاظ* لشمس الدّين الذّهبي. في أربعة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1955.
- (مجلّة) *التّراث العربي*، عدد 5-6 (عدد خاص بمناسبة ألفيّة ابن سينا).
- *التّراث اليوناني في الحضارة الإسلاميّة*، كارلو نللينو (مقال في) ص173 إلى ص198.
- *ترتيب المدارك وتقريب المسالك* للقاضي عياض. في أرعة أجزاء. تحقيق أحمد بكير محمود. دار مكتبة الحياة-دار مكتبة الفكر. بيروت-طرابلس.
- *التّصوّف في الأدب والأخلاق* لزكي مبارك، ج1.
- *التّصوّف في الإسلام* لعمر فرّوخ.
- *تفسير الرّازي*، ج3/ص105.
- *تفسير القرآن* للطّبري (المسمّى *جامع البيان عن تأويل آي القرآن*). ج 1 إلى ج 16. تحقيق محمود محمّد شاكر. دار المعارف بمصر. القاهرة.
- *التّفسير الكبير* للرّازي، (ج3/ص105)
- *التّفكير الفلسفي في الإسلام* لعبد الحليم محمود.
- *تلبيس إبليس* لابن الجوزي.
- *التّنبيه* للملطي.
- *تهذيب الأسماء واللّغات*، ج1، ج2.
- *تهذيب تاريخ ابن عساكر* لعبد القادر بدران. في سبعة أجزاء. دمشق. 1329 هـ-1349 هـ.
- *تهذيب التّهذيب* لابن حجر العسقلاني. في 12 جزء. حيدر أباد الدّكن. 1325 هـ-1327 هـ.

-ج-

- *الجاحظ حياته وآثاره* لطه الحاجري.
- *الجرح والتّعديل* لأبي حاتم الرّازي. في ثمانية أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1371 هـ-1373 هـ.
- *جمهرة أنساب العرب* لأبي محمّد ابن حزم الظّاهري. تحقيق عبد السّلام هارون. دار المعارف. القاهرة. 1962.

- *الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة* لابن أبي الوفا القرشي. في جـزأين. حيـدر أبـاد الدّكن. 1332 هـ.

-ح-

- *حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة* لجلال الدّين السّيوطي. في جزأين. تحقيـق محمّد أبو الفضل ابراهيم. القاهرة. 1967-1968.
- *الحقيقة في نظر الغزالي* لسليمان دنيا. دار المعارف. مصر.
- *حلية الأولياء* لأبي نعيم الأصفهاني. في عشرة أجزاء. القاهرة. 1938.
- *الحوادث الجامعة والتّجارب النّافعة في المائة السّابعة* لأبي الفضل عبد الـرزّاق ابـن الفوطي البغدادي. بغداد. 1351 هـ.
- *الحور العين* لنشوان بن سعيد الحميري. تحقيق كمال مصطفى. القاهرة. 1948.
- *الحياة الرّوحيّة في الإسلام* لمصطفى حلمي.
- (كتاب) *الحيوان* للجاحظ. ج7. القاهرة. 1324 هـ.-1906 م.

-خ-

- *خزانة الأدب ولبّ لباب العرب* لعبد القادر البغدادي. في أربعة أجزاء. طبعة بولاق.
- *خطط* المقريزي (المسمّاة: المواعظ والإعتبار في ذكر الخطط والآثار). فـي جـزأين. طبعة بولاق. 1270 هـ.

-د-

- *دائرة المعارف الإسلاميّة*.
- *دراسات في الفرق والعقائد الإسلاميّة* لعرفان عبد الحميد.
- *الدرّة المضيّة في أخبار الدّولة الفاطميّة* لأبي بكر بن عبد الله بـن أبيـك الـدّواداري. تحقيق صلاح الدّين المنجد. القاهرة. 1961.
- *الدّيارات* للشّباشتي. تحقيق كوركيس عوّاد. بغداد. 1951.
- *الدّيباج المذهّب في معرفة أعيان المذهب* لابن فرحون المالكي. مصر. 1351 هـ.

-ذ-

- *ذيل الرّوضتين* لأبي شامة (تراجم رجال القرنين السّادس والسّابع). القاهرة. 1947.

-ر-

- *رجال* ابن حبان. تحقيق فلايشهمر. القاهرة. 1909.
- *رجال الكشي* لأبي عمرو محمّد بن عمر الكشي. تحقيق أحمد الحسيني. كربلاء.
- *رجال* النّجاشي لأحمد بن علي النّجاشي. طبعة طهران.
- *رسالة إفتتاح الدّعوة* للقاضي النّعمان بن محمّد. تحقيق وداد القاضي. بيروت. 1970.
- *الرّسالة القشيريّة* لعبد الكريم القشيري.
* في جزأين. تحقيق عبد الحليم محمود ومحمود بن الشّريف. القاهرة. 1966.
* بشرحي الأنصاري والعروسي، ج4.
- *رسالة الهداية والضّلالة للصّاحب* (المقدّمة) لحسين علي محفوظ.
- *روضات الجنّات* للخوانساري. طهران. 1367 هـ.

-ز-

- (كتاب) *الزّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة* لأبي حاتم أحمد بن حمدان الرّازي.

-س-

- *سمط الآلي في شرح أمالي القالي* لأبي عبيد البكري. في جزأين. تحقيق عبد العزيز الميمني. القاهرة. 1936.
- *سيرة الغزالي* لعبد الكريم العثمان. دار الفكر. دمشق.

-ش-

- *شذرات الذّهب في أخبار من ذهب* العماد الحنبلي. في ثمانية أجزاء. القاهرة. 1350 هـ.-1351 هـ.
- *شرح الأزهار* للجنداري، ج1.
- *شرح البسامة* (شرح قصيدة ابن عبدون). القاهرة. 1340 هـ.

- *شرح عيون المسائل* للحاكم الجشمي. (ضمن كتاب *فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة*).
- *شرح نهج البلاغة* لابن أبي الحديد.
* الجزء الأوّل. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة. 1959.
* ج2.
- *الشّعر والشّعراء* لابن قتيبة. في جزأين. دار الثّقافة. بيروت. 1964.
- *الشّيعة في التّاريخ* لمحمّد حسن الزّين.

-ص-

- *صفة الصّفوة* لابن الجوزي. في أربعة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1355 هـ.
- *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع* لكامل مصطفى الشّيبي.

-ط-

- *طبقات الأطبّاء والحكماء* لابن جلجل. تحقيق فؤاد سيّد. القاهرة. 1955.
- *طبقات الأمم* لصاعد الأندلسي. نشر لويس شيخو. بيروت. 1912.
- *طبقات الحنابلة* لأبي الحسين محمّد بن أبي يعلى. في جزأين. القاهرة. 1952.
- *طبقات* خليفة.
- *طبقات الشّافعيّة* لجمال الدّين عبد الرّحيم الأسنوي. الجزء الأوّل. تحقيق عبد الله الجبور. بغداد. 1970.
- *طبقات الشّافعيّة* للحسيني. بغداد. 1356 هـ.
- *طبقات الشّافعيّة الكبرى* لتاج الدّين السّبكي. في ستّة أجزاء. المطبعة الحسينيّة. القاهرة. 1324 هـ.
- *طبقات الشّعراء* لابن المعتزّ. تحقيق عبد السّتّار أحمد فراج. دار المعارف. القاهرة. 1956.
- *طبقات الصّوفيّة* لأبي عبد الرّحمان السّلمي. تحقيق نور الدّين شربيه. القاهرة. 1953.
- *طبقات القرّاء* للجزري. ج1.
- *طبقات الفقهاء* لأبي إسحاق الشّيرازي. تحقيق إحسان عبّاس. بيروت. 1970.
- *طبقات الفقهاء الشّافعيّة* لأبي عاصم العبادي. تحقيق فيتستام. ليدن. 1963.
- *طبقات الفقهاء المالكيّة* للقاضي عياض.

- *الطّبقات الكبرى* لابن سعد.
* في ثمانية أجزاء. دار صادر ودار بيروت. بيروت. 1957-1958.
* في تسعة أجزاء. تحقيق إدور سخو. ليدن. 1904-1940.
- *الطّبقات الكبرى* للشّعراني (المسمّاة *لواقح الأنوار في طبقات الأخيار*). في جزأين. القاهرة. 1299 هـ.
- *طبقات المعتزلة* لأحمد بن يحيى ابن المرتضى. تحقيق سوسنه ديفلد-فلزر. بيروت. 1961.
- *طبقات المفسّرين* لجلال الدّين السّيوطي.
* ليدن. 1839.
* طهران. 1960.
- *طبقات النّحويّين واللّغويّين* للزّبيدي النّحوي. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة. 1954.
- *طبقات* ابن هداية الله.

-ع-

- *العبر في خبر من غبر* للحافظ الذّهبي. تحقيق صلاح الدّين المنجد وفؤاد السيّد. الكويت. 1960-1966.
- (كتاب) *العبر وديوان المبتدأ والخبر* لابن خلدون. في سبعة أجزاء. بولاق 1284 هـ.
- *العقد الثّمين في تاريخ البلد الأمين* لتقيّ الدّين المكّي. تحقيق فؤاد سيّد ومحمّد طاهر الطناحي. القاهرة. 1959-1969.
- *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف. بيروت. 1956.
- *عمدة الطّالب في أنساب آل أبي طالب* للسيّد أحمد بن علي الدّاودي الحسني. تحقيق نزار رضا. دار مكتبة الحياة. بيروت.
- *عوارف المعارف* للسّهروردي.
- *عيون الأخبار* لابن قتيبة. في أربعة أجزاء. طبعة مصوّرة عن طبعة دار الكتب. القاهرة. 1963.
- *عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء* لابن أبي أصيبعة. في جزأين.
* المطبعة الوهبيّة. القاهرة.

* بيروت. 1956.
- *عيون التّواريخ* لابن شاكر الكتبي. (مخطوط). (مخطوطة طوبقبوسراي رقم:2922/21 ومخطوطة كوبللي رقم: 1121).
- *العيون والحدائق في أخبار الحقائق* لمؤلّف مجهول. تحقيق دي خويه ود. يونج. ليـــدن. 1869.

-غ-

- *الغرر والدّرر* للشّريف المرتضى.
- *الغزالي* لكارّا دي فو. ترجمة عادل زعيتر. القاهرة. 1959.
- *الغلوّ والفرق الغالية في الحضارة الإسلاميّة* لعبد الله سلوم السّامرّائي.

-ف-

- *فتوح* ابن أعثم لابن أعثم. في أربعة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1968-1971.
- *الفرق بين الفرق* لعبد القاهر البغدادي.
* تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة.
* طبعة آفاق.
- *فرق الشّيعة* للنّوبختي. تحقيق هـــ. ريتر. إستنبول. 1931.
- *فرق وطبقات المعتزلة* للقاضي عبد الجبّار.
- *الفصل في الملل والأهواء والنّحل* لابن حزم (وبهامشه *الملل والنّحل* للشّهرستاني). في جزأين. القاهرة. 1347 هـــ.
- *الفهرست* لابن النّديم. طبعة مصوّرة عن الطّبعة الأوروبيّة بتحقيق فلوجل. مكتبة خيّاط. بيروت. 1964.
- *فهرست* الطّوسي
- *فوات الوفيّات* لابن شاكر الكتبي.
* في جزأين. تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة. 1956.
* في خمسة أجزاء. تحقيق إحسان عبّاس. دار صادر. بيروت.
- *في علم الكلام* لأحمد صبحي، ج1.

-ق-

- قاموس هيوقس الإسلامي.

-ك-

- *الكامل في التّاريخ* لابن الأثير. في 13 جـزء. دار صـادر-دار بيـروت. بيـروت. 1965-1967.
- *كشّاف إصطلاحات الفنون* للتّهانوي.
- *كشف الظّنون* لحاجّي خليفة. في جزأين. بعناية وكالة المعارف. 1941-1942.
- *الكشف والبيان* للقلهاتي.

-ل-

- *اللّباب في تهذيب الأنساب* لابن الأثير. في ثلاثة أجزاء. القاهرة. 1356 - 1369 هـ.
- *لسان الميزان* لابن حجر العسقلاني. في ستّة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1331 هـ.

-م-

- *مؤلّفات الغزالي* لعبد الرّحمان بدوي. القاهرة. 1961.
- *المؤنس في تاريخ إفريقيا وتونس* لابن أبي دينار. تحقيق محمّد شحّام. تونس. 1967.
- *مجالس* الشّيخ مفيد، ج2.
- *مجالس المؤمنين*
- *المحبَّر* لابن حبيب. حيدر أباد الدّكن. 1361 هـ.
- مختصر *الدّول* لابن العبري. نشر أنطوان صالحاني اليسوعي. الطّبعة الثّانية. بيروت. 1958.
- مختصر *الفرق بين الفرق* لعبد الرزّاق ابن رزق الله الرّسعني. تحقيق فيليب حتّى. مصر. 1964.
- *المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ عبد الله الدّبيثي* لأبي عبد الله الدّبيثي. تحقيق مصطفى جوّاد. بغداد. 1951.
- *مدخل التّعريفات* للجرجاني.

- *المذاهب الإسلاميّة* لأبي زهرة.
- *المذاهب الإسلاميّة للمتكلّمين في الإسلام* لماكس هرتان.
- *مرآة الجنان* لأبي محمّد اليافعي. في أربعة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1337-1339 هـ.
- *مراتب النّحويّين* لأبي الطيّب عبد الواحد بن علي اللّغوي. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة. 1955.
- *مروج الذّهب* للمسعودي. في أربعة أجزاء. تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. الطّبعة الثّالثة. القاهرة. 1958.
- *مطالع البدور في منازل السّرور* لعلاء الدّين الغزولي.
- *المعارف* لابن قتيبة. تحقيق ثروت عكاشة.. دار الكتب المصريّة. 1960.
- *معالم العلماء* لابن شهراشوب.
- *معاهد التّنصيص* لعبد الرّحيم العبّاسي. في أربعة أجزاء. تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة. 1947.
- معجم *الأدباء* لياقوت الحموي. في 20 جزء. القاهرة. 1936-1938.
- معجم *البلدان* لياقوت الحموي. في خمسة أجزاء. دار صادر ودار بيروت. بيروت. 1955-1957.
- معجم *الشّعراء* للمرزباني. تحقيق عبد السّتّار أحمد فراج. القاهرة. 1960.
- *المعجم الفلسفي* لجميل صليبا. في جزأين. بيروت.
- *المعجم الكبير* للطّبراني، ج8.
- *مفتاح السّعادة* لطاش كبرى زاده، ج2.
- *المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام* لجواد علي، ج6/ص586.
- *مقاتل الطّالبيّين* لأبي الفرج الأصبهاني. تحقيق أحمد صقر. القاهرة. 1949.
- *مقالات الإسلاميّين* لأبي الحسن الأشعري.
* تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. في جزأين.
* تحقيق هلموت ريتر. الطّبعة الثّانية. فيسبادن. 1963.
- *المقدّمة* لابن خلدون. في أربعة أجزاء. تحقيق علي عبد الواحد وافي. القاهرة. 1957-1962.
- *مقدّمة تبيين كذب المفتري* لمحمّد زاهد الكوثري.

- (كتاب) *المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى* لأبي حامد الغزالي.
- *الملل والنّحل* للشّهرستاني.
في جزأين. تحقيق محمّد سيّد كيلاني. دار المعرفة. بيروت. 1961.
في جزأين. تحقيق. بدران. مكتبة الأنجلو المصريّة. القاهرة.
في جزأين. (على هامش *الفصل* لابن حزم). القاهرة. 1347 هـ.
- *مناقب الإمام أحمد* لابن الجوزي.
- *مناهج السنّة النّبويّة* لابن تيميّة. في جزأين. تحقيق محمّد رشاد سالم. مكتبة خيّاط. بيروت.
- *من تاريخ الإلحاد في الإسلام* لعبد الرّحمان بدوي. القاهرة. 1945.
- *المنتظم في تاريخ الملوك والأمم* لابن الجوزي. في عشرة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1357 هـ.
- *من الفلسفة اليونانيّة إلى الفلسفة الإسلاميّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا. الطّبعة الثّانية. منشورات بحر المتوسّط ومنشورات عويدات. بيروت–باريس. 1981.
- *المنقذ من الضّلال* لأبي حامد الغزالي.
- *المنهل الصّافي والمستوفي بعد الوافي* لابن تغري بردي. الجزء الأوّل. تحقيق أحمد يوسف نجاتي. مطبعة دار الكتب. القاهرة. 1956.
- (كتاب) *المنية والأمل في شرح الملل والنّحل* لابن المرتضى.
- (كتاب) *مهرجان الغزالي* في دمشق 1961.
- *الموسوعة الإسلاميّة*، ج1.
- *موسوعة الدّين والأخلاق* (ج3/ص574)
- *موسوعة الفلسفة* لعبد الرّحمان بدوي. في جزأين.
- *الموسوعة المختصرة للإسلام* بإشراف هـ. جب، ص440 إلى ص444.
- *الموشّح* للمرزباني. تحقيق علي محمّد البجاوي. القاهرة. 1965.
- *ميزان الإعتدال في نقد الرّجال* للذّهبي. في أربعة أجزاء. تحقيق على محمّد البجاوي. مصر. 1963.

-ن-

- *النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة* لابن تغري بردي. في 13 جزء. دار الكتب المصريّة. القاهرة.
- *النّزعة الكلاميّة في أسلوب الجاحظ* لفكتور شلحت اليسوعي.
- *نزهة الألباء في طبقات الأدباء* لكمال الدّين ابن الأنباري. تحقيق إبراهيم السّامرائي. بغداد. 1959.
- *نشأة التّصوّف الإسلامي* لإبراهيم بسيوني.
- *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النّشّار، ج1/ص194.
- *نكت الهيمان في نكت العميان* للصّلاح الصّفدي. طبعة مصر.
- *نور القبس المختصر من المقتبس للمرزباني* لأبي المحاسن اليغموري. تحقيق رودلف زلهايم. بيروت. 1964.

-و-

- *الوافي بالوفيّات* للصّلاح الصّفدي. ج1 وج4 وج7. باعتناء هلموت ريتر وس. ديدرينغ. من سلسلة النّشرات الإسلاميّة لجمعيّة المستشرقين الألمانيّة. مطابع مختلفة. 1931-1959.
- *الوزراء والكتّاب* لمحمّد بن عبدوس الجهشياري. تحقيق مصطفى السّقّا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي. القاهرة. 1938.
- *الوفيّات* لابن قنفد.
- *وفيّات* أبي الفدا لأبي الفدا، ج1.
- *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان. تحقيق إحسان عبّاس. في ثمانية أجزاء. دار الثّقافة. بيروت.
- *ولاّة مصر* للكندي.
- *الولاّة والقضاة* لأبي عمر محمّد بن يوسف الكندي المصري. بيروت. 1908.

-ي-

- *يتيمة الدّهر* للثّعالبي. في أربعة أجزاء. تحقيق الشّيخ محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة. 1375 هـ.-1377 هـ.

محتويات الجزء الثّاني

من كتاب الانتصار

محتويات الجزء الثّاني
من كتاب الانتصار

كتاب الانْتصاروالردّ على ابن الرّاوندي الملْحد
أو الردّ على كتاب *فضائح المُعْتَزِلة*
لابن الرّاوندي المُلْحِد
لأبي الحسين الخيّاط – الجزء الثّاني 5 – 262

– قوْل ثمامة في يوْم القِيامة وفي الإيمان 7 – 10
– فُصول منْ كلام ثمامة 11 – 14
– قوْل جعْفر بن مبشر في الزّواج 15 – 20
– قوْل الإسْكافي في قدْرة الله على الظّلْم 21 – 24
– قوْل عبّاد في الكافِر والمُؤْمن وفي المُحدّث 25 – 28
– قوْل الجاحظ في الأجْسام وفي عذاب النّار 29 – 32
– قوْل النّظّام وغيْره في السّارق 33 – 36
– مقالات المُعْتزِلة في العِصْمة وفي الإجْماع 37 – 42
– قوْل بعْض المُعْتزلة في عثْمان وفي عليّ وخُصومه 43 – 50
– قوْل النّظّام في الصّحابة 51 – 54
– عليّ الأسْواري والإمامَة 55 – 58
– قوْل بعْض المعْتزلة بإمامة عليّ بن أبي طالب 59 – 64
– ما ذهبَت إليه معْتزلة بغْداد
في عبد الله بن جعْفر والحسَن بن عليّ 65 – 68
– كذب ابن الرّوندي على أبي مجالد 69 – 72
* شيءٌ آخر كذب فيه عليْه 72
– ابْتداء نقْد ابن الرّاونْدي لكتاب الجاحظ "فضيلة المُعْتزِلة" 73 – 80

- مناقشة في ذات الله -تعالى- ومقْصده **84 – 81**

- مُناقشة في ذات الله -تعالى- وصِفاته **88 – 85**

- قوْل هشام بن الحكم في علْم الله

ثمّ قوْل المُعْتزِلة في ذلك **100 – 89**

* تكْملة الحُجج في العلْم:

القوْل في الحَركة والسُّكون 99

* خاتمة الحُجج في العلْم 100

- ما استُدلّ به هشام بن الحكم من القرآن

على مذْهبه في العلْم **104 – 101**

- ما استُدلّ به من الإجْماع

وهو القوْل بالامْتحان **108 – 105**

- قوْله في حكْمة الله وجواب المعْتزلة عنْه **112 – 109**

- سُؤال سأله هشام بن الحكم

عن المعْتزلة في آية من القرْآن **122 – 113**

* أسْئلة أُخَر سألها هشام عن المعْتزلة

في آيات من القرْآن 120 – 117

* سُؤالٌ آخر في العلْم 122 – 121

- قوْل أبي الهذيْل في تناهي علْم الله **128 – 123**

* سُؤال سُئل عنه أبي الهذيْل في الكُلّ

ووقوعه تحْت علْم الله 128 – 126

- قوْل هشام الفوطي في علْم الله بالأشْياء **132 - 129**

- قوْل السّكنيّة وجهْم بن صفْوان في العلْم

الأصول الخمْسة التي تعْتقدها المعْتزلة **138 – 133**

- قوْل الرّافِضة بالبداء **146 – 139**

* دلائلُهم من القرْآن على ذلك 143 – 142

* دلائلُهم من الإجْماع عليْه 144

* خاتِمة القوْل في البداء 145

- قولُهم في الرّجْعة ودليلهم عليْها **147 – 154**

* رجع الكلام إلى قولْ النظّام في المسائل الفقهيّة 153

* رجع الكلام إلى قولْه في الظُّهور والكُمون 154

- القولْ بالماهيّة ومَن قال بها من المعْتزلة وغيْرها **155 – 160**

- مُناقشة في فعْل الرّافضة بآل أبي طالب **161 – 168**

- مُناقشة في انْتساب كلّ فرْقة إلى أئمّتِهم **169 – 174**

- تكْفير الرّافِضة الصّحابة والتّابِعين **175 – 180**

- آراء الفِرَق في الصّحابة والتّابِعين

الجاحظ والخوارج: المُناظرات بيْن المُعْتزلة والرّافِضة **181 – 192**

- مُناقَشة في القولْ بأنّ الله –تعالى– صورة **193 – 200**

- قولْ فضل الحذاء وأحمد بن حائط في المَسيح

وما فعلتْه المُعتزِلة بهما **201 – 206**

* شتْم الرّافِضي للمُعْتزلة والجَواب عنْه 203 – 206

- كذبٌ افْتراه ابن الرّاوندي على أبي الهُذيْل **207 – 210**

- قولْ غُلاة الشّيعة في عليّ

وقولْ فضْل الحذاء وابن حائط في الخالِق **211 – 216**

* مُناقشة في قولْ الرّافِضة

في ولَد الرّسول وآل أبي طالب 213 – 216

- دفاع ابن الرّاوندي عن الرّافِضة وجواب المُؤلّف عنْه **217 – 224**

- مُناقَشة في التّواتُر **225 – 228**

- مُناقَشة في تجْويز الضّلال على الأُمّة **229 – 234**

- قولْ الرّافِضة في الإمام

وقولٌ لبعْض المعْتزلة مُشابِهٌ له **235 – 240**

- مسْألة خروج الرّافِضة عن الإجْماع **241 – 244**

- حُكْم ابن الرّاوندي على المُعْتزلة بالخُروج عن الإجْماع

لِقولْهم بالمنْزلة بين المنْزلتيْن وبيان ذلك القولْ **245 – 250**

– حُكم ابن الرّاوَنْدي على كلّ فرْد فرْد من المعْتزلة بالخروج عن الإجْماع والجوابُ عن ذلك **251 – 258**
* تبع ما تقدّم 256 – 258
– يخْتم كلّ واحد من المؤلّفيْن كتابه بشتْم خصْمه **259 – 262**

قائمة المصادر والمراجع **263 – 278**

* قائمة المصادر والمراجع المعتمَدة في التّحقيق 265 – 278

محتويات الكتاب **279 – 284**

النّاشر: شركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع
العنوان: إقامة الزّيتونة – عمارة عدد 3 – شقّة عدد 2 – المنار 2 – أريانة
الهاتف: 71886914 216+
الفاكس: 71886872 216+
العنوان الالكتروني: JomaaAssaad@yahoo.fr
معرّف النّاشر : 02-9938
عدد الطّبعة: الأولى
ت د م ك : 978-9938-02-059-1
تمّ سحب 1000 نسخة من هذا الكتاب بمطبعة كيرانيس-المنار 2

© جميع الحقوق محفوظة لشركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع